

2011

استعراض سنوي

ملخص



مؤسسة التأمين الوطني
دائرة البحث والتخطيط



مؤسسة التأمين الوطني
دائرة البحث والتخطيط

استعراض سنوي

ملخص

2011

آذار 2013

ISSN 0333-8649

www.btl.gov.il

تركيز مهني:

ميري إندفيلد

ترجمة:

حيضر همترجميم

إنتاج الصيغة العربية:

مايا عوريف-هطال

تصميم داخلي وتنضيد:

عيرجا يعاري فايتمان

تصميم الغلاف:

ستوديو إيش.

للأسئلة والملاحظات حول الاستعراض يمكن التوجه إلى:

skira@nioi.gov.il

فهرست المحتويات

الفصل ١

السياسة الاجتماعية وتوجهات تطوّر التأمين الوطني ٥

الفصل ٢

مقاييس الفقر والفجوات الاجتماعية ٣٧

الفصل ٣

نشاط وتوجهات في مجال الجباية ٧٠

الفصل ٤

المخصصات ضمان الدخل

١. المخصصات ضمان الدخل ٧٤
٢. تأمين الشيخوخة والورثة ٧٦
٣. تأمين التمريض ٧٨
٤. تأمين الأولاد ٨٠
٥. تأمين الأمومة ٨٢
٦. تأمين العجز العام ٨٤
٧. تأمين مصابي العمل ٨٨
٨. تأمين مصابي الأعمال العدائية ٩٠
٩. إعادة تأهيل أشخاص ذوي محدوديات وأرامل ٩٢
١٠. تأمين البطالة ٩٤
١١. تأمين العجز العام ٩٦

الفصل ١ السياسة الاجتماعية وتوجهات تطوّر التأمين الوطني

١. مدخل

تحدّدت السياسة الاجتماعية في سنة ٢٠١١ في ظلّ الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت بقوة شديدة في صيف السنة نفسها، وامتدّت بسرعة من شدروت روتشيلد في تل أبيب إلى أنحاء الدولة كلّها، سواء إلى البلدات الكبيرة أو الصغيرة. رغم الضائقة الاجتماعية المتواصلة في إسرائيل، التي يتمّ التبليغ عنها منذ سنوات طويلة في تقارير الفقر الخاصة بالتأمين الوطني، فإنّ جمهور الاحتجاجات لم يقتصر فقط على الجمهور الذي يعيش في الفقر، وإنما هو مؤلّف، في معظمه، من أبناء الطبقة الاجتماعية-الاقتصادية التي تحظى بالتسمية العامّة الطبقة الوسطى.

موجة الاحتجاج في إسرائيل هي جزء من ظاهرة واسعة ظهرت في أماكن كثيرة في العالم، ومن ضمنها الولايات المتحدة، إنجلترا، إيطاليا، اليونان، إسبانيا وتشيلي. في هذه الدول جميعاً كانت هناك مطالبات بتعزيز العدالة الاجتماعية، في حين اتسمت المطالب بطابع مختلف من مكان إلى آخر. لغرض فهم العوامل المركزية التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية نّمّة حاجة إلى رؤيتها من منظور زمنيّ ما. مع ذلك، يبدو أنّ في الإمكان الإشارة من الآن إلى حقائق معيّنة حرفت توزيع المدخولات، ما أدى إلى عدم توزيع مردود النمو على قدم المساواة.^٢

كثرت في السنوات الأخيرة الدلائل على أنّ سوق المال العالميّة معرضة لمخاطر نظاميّة (systemic risk) تهدّد جمهوراً واسعاً، من خلال تقويض ضمان التقاعد وأمان التشغيل الخاصّ به. كان هذا الخطر أحياناً جدياً للغاية إلى حدّ اعتباره نظامياً. بخلاف الخطر العينيّ المحدّد، الذي يستطيع فيه الشخص تأمين نفسه في وجه الأضرار التي قد تلحق به، فإنّ الخطر النظاميّ ينطوي على تخوّف من انهيار النظام كلّّه، كما تمّ التوقّع وكما حدث خلال أزمة العام ٩/٢٠٠٨ وما تلا ذلك، ومن ضمن ذلك في سياق التخوّف من انهيار الاتحاد النقديّ الخاص بالاتحاد الأوروبيّ. خلال أزمة العام ٢٠٠٨ نشأ تخوّف كبير في أوساط حكومات دول مركزية من حدوث أزمة بصيغة مشابهة لما حدث في أواخر سنوات العشرين من القرن الماضي. وفي ظلّ هذا التخوّف الشديد، نشر صندوق النقد الدوليّ (IMF) توصية بشأن الحاجة في وضع سياسة مالية توسّعية على المستوى العالميّ. نبعث هذه الحاجة من شعور محدّدٍ السياسة بأنّ النظام الاقتصاديّ الدوليّ يقف أمام أزمة تنطوي على خطر نظاميّ. كان التخوّف كبيراً إلى درجة أنّ قادة الاقتصاد العالمي كانوا على استعداد لتقبّل أن يشكّل التوسّع الماليّ، لاحقاً، مشكلة مصداقيّة شريطة إبعاد هذا الخطر الفوريّ المتمثّل بالركود والانهيار. وبالفعل، فقد تمّ تجنّب وقوع هذا الخطر وكما هو متوقّع نشأ عن ذلك، لاحقاً، عجز كبير في الميزانيات، ألحق المساس بالسمعة المالية لاقتصادات مركزية مثل فرنسا، إيطاليا وإيرلندا، ما استدعى، لاحقاً، ضبطاً مالياً. وهكذا ازدادت المشاكل الاقتصادية حدّة وازداد عبء الدين العامّ في دول كثيرة. إن طلب الضبط الماليّ في ظلّ ازدياد البطالة في دول مثل إسبانيا، إيطاليا، إيرلندا وفرنسا، أضرت بثقة الجمهور بالسياسات. لقد شعر الجمهور بأنه طوّل بالدفع مرتين على أخطاء ارتكبتها آخرون، ممّن تسببوا بالضائقة الاقتصادية، أولاً عن طريق غياب الأمان الاقتصادي والتشغيلي، وثانياً عن طريق "شدّ الحزام" في فترة الأزمة. وهكذا نشأت حالة من الاغتراب ومشاعر بانعدام النزاهة لدى الجمهور تجاه النظام الاقتصادي. من الأمثلة على أزمات مالية كهذه في الإمكان الإشارة إلى الأزمة التي حلّت بجنوب شرق آسيا خلال عامي ١٩٩٧-١٩٩٦ وأزمة الإسعار الماليّ التي حلّت بروسيا عام ١٩٩٨، والتي أثّرت على إسرائيل، أيضاً. أطلق على هذه

١. تركز أجزاء كثيرة من هذا الفصل (البند ١ حتى ٣) على مستند المديرية البحث والتخطيط تمّ إعداده في آب ٢٠١١: خطوط عريضة لتعزيز الطبقة الوسطى ولتقليص الفقر وعدم المساواة. http://www.btl.gov.il/Publications/more_publications/Documents/hizuk.pdf.

٢. انظر وثيقة صادرة عن الـ OECD (<http://www.oecd.org/dataoecd/12/40/4949779.pdf>)، وهي ملخص لعمّل أشمل في موقع DCEO، ٢٠١١.

٣. انظر C. Cottarelli, & Blanchard O., & Symansky S., Spilimbergo, A. (٢٠٠٨). Fiscal Policy for the Crisis. IMF Staff Position Note, December ٢٠٠٨.

٤. انظر A. Shleifer, F. Lopez-de-Silanes, R. La Porta, D. Djankov S., (٢٠٠٥). The Law and Economics of Self-Dealing, NBER, WP ١٠٨٨٣، December ٢٠٠٥.

الظاهرة تسمية "العدوى المالية" (financial contagion) على نحو شبيه بعدوى المرض. خلال فترة قصيرة اندلعت أزمة صناديق التحوط الأمريكية (LTCM) في الولايات المتحدة. في جميع هذه الأزمات قامت هيئات مالية بمخاطرة أخلاقية (moral hazard)، ما يعني مخاطر كبيرة وغير تناسبية مع تجاهل الإخفاق المحتمل، وذلك، من ضمن جملة من الأمور، من منطلق التقدير بأن هناك من سيخلصهم من الأزمة في حال الإخفاق، في حين أن الربح في حال تحققه سيكون كله من نصيبهم. ٤. وهكذا، يُتوقع أن الأزمة المالية العالمية في ٩/٢٠٠٨ نشأت من جراء أزمة القروض العقارية على مستوى محلي، واتسعت إلى أزمة عالمية انعكست من خلال الارتفاع الحاد في نسب البطالة في دول كثيرة، ومن ضمنها في تلك الدول التي كانت البطالة عالية فيها أصلاً. ولا يبعث على المفاجأة أن الدولة الأولى التي اندلعت فيها الاحتجاجات الاجتماعية في أعقاب الأزمة العالمية كانت إسبانيا، وذلك لأنها كانت تعاني أصلاً من نسبة بطالة مرتفعة. إن شد الحزام الماكرو-اقتصادي انعكس، في معظم الحالات، في التقلصات التي لحقت بأجهزة الرفاه، تحديداً ٥. سبب آخر لإضعاف الأمان التشغيلي لدى الشباب هو عملية الخصخصة المتسارعة التي أدت إلى ازدياد ظروف تشغيل العاملين سوءاً - خصوصاً النساء، الشباب، العمال من ذوي الدراسة المتدنية والعمال في الفروع المكشوفة للمنافسة من قبل العمال المهاجرين. إن حقيقة انتقال الاحتجاجات الاجتماعية بسرعة من دولة إلى أخرى تدل على وجود نوع جديد من العدوى - هي العدوى الاجتماعية (social contagion).

تطوّرت الاحتجاجات في إسرائيل في البداية إلى غلاء المعيشة في مجالات السكن، الغذاء والطاقة، لكن في مرحلة معينة اتسع النقاش ليشمل قضايا التعليم، الصحة والعناية بأولاد الأمهات العاملات، إلى جانب ما يجري في سوق العمل في مجالي الأجر والتشغيل. مع تبلور الاحتجاجات تعمق النقاش الجماهيري العام من خلال إشراك خبراء في هذه المجالات والتشاور مع باحثين من تخصصات مختلفة ٦. كان رد فعل الحكومة على الاحتجاجات سريعاً وحازماً، مقارنةً بقضايا اجتماعية أخرى. فقد أقامت على الفور لجنة برئاسة البروفيسور مانويل طرخنبرغ، وقد أعدت هذه اللجنة تقريراً كبيراً. في المقابل، تأسست لجان الخبراء من قبل المتظاهرين. كلا الطرفين طرح اقتراحات لتحسين الوضع الاجتماعي في إسرائيل - كل طرف من منظوره.

افتقر كلا الإطارين إلى تحديد هدف متسق ومقبول، يمكّن الحكومة، التي تعمل بطبيعة الأمور في ظل قيود تفرضاها الميزانية، من اختيار الاقتراحات التي من شأنها أن تدفع نحو تحقيق الهدف الأمثل، على أفضل وجه. في البند التالي، البند ٢، سنناقش بالتفصيل العوامل التي أدت إلى الاحتجاجات الاجتماعية وسنقترح نظاماً متسقاً من الأهداف والأدوات من خلال التطرق إلى مقياس يدرج النتائج بحسب فعالية الأداة. وهكذا، يُقترح تدرج خطط سياسية مختلفة وفق مقياس موحد. وسنعرض، لاحقاً، بعض الاقتراحات من خلال فحص فعالية تحقيق الهدف. في البنود ٣ حتى ٨، يُعرض ملخص للتطورات الحاصلة في أجهزة المخصصات والجباية الخاصة بالتأمين الوطني في السنة التي يتم مسحها. يعرض "الإطار" في هذا الفصل استنتاجات من بحث حول الحركة داخل الأجيال وعدم مساواة الأجر في إسرائيل في السنوات ٢٠٠٥-١٩٩٠. يتضح من الإطار أنه في هذه الفترة كانت هناك سيرورة انخفاض في حركة الأجر، ومن الممكن بالتالي أنها ساهمت هي أيضاً بدور في اندلاع الاحتجاجات.

٥. انظر Alesina, A. & Perotti R. (١٩٩٧). Fiscal Adjustments In OECD Countries: Composition And Macroeconomic Effects. International Monetary Fund Staff Papers ٢٤٨-٢٦٠، ١٩٩٧.

٦. انظر <http://www.imf.org/external/pubs/ft/spivak/>

٧. بعن في ذلك عرب القدس.

٨. تقرّر في إطار توصيات لجنة طرخنبرغ وقف المرحلة الأخيرة من خفض الضرائب المباشرة (من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦). كما تقرّر في الميزانية الأخيرة توسيع خطة ضريبة الدخل الهاشمية، التي تعود بالفائدة على ذوي المدخولات المنخفضة، من خطة تجريبية إلى خطة وطنية شاملة. لم يكن القرار بخصوص توصية لجنة طرخنبرغ في موضوع الضريبة الإضافية واضحاً في أثناء كتابة هذا الفصل.

٢. عوامل الاحتجاجات الاجتماعيّة وإنشاء معايير وتدرّج للأدوات السياسيّة للمعالجة

في ضوء سيطرة الشباب في الاحتجاجات الاجتماعية، سنعين في ما يلي غلاء المعيشة كما يظهر في التغيّرات الحاصلة في تركيبة مصاريف الطبقات المختلفة حسب فئات عمريّة.

أ. مصاريف السكن والتعليم

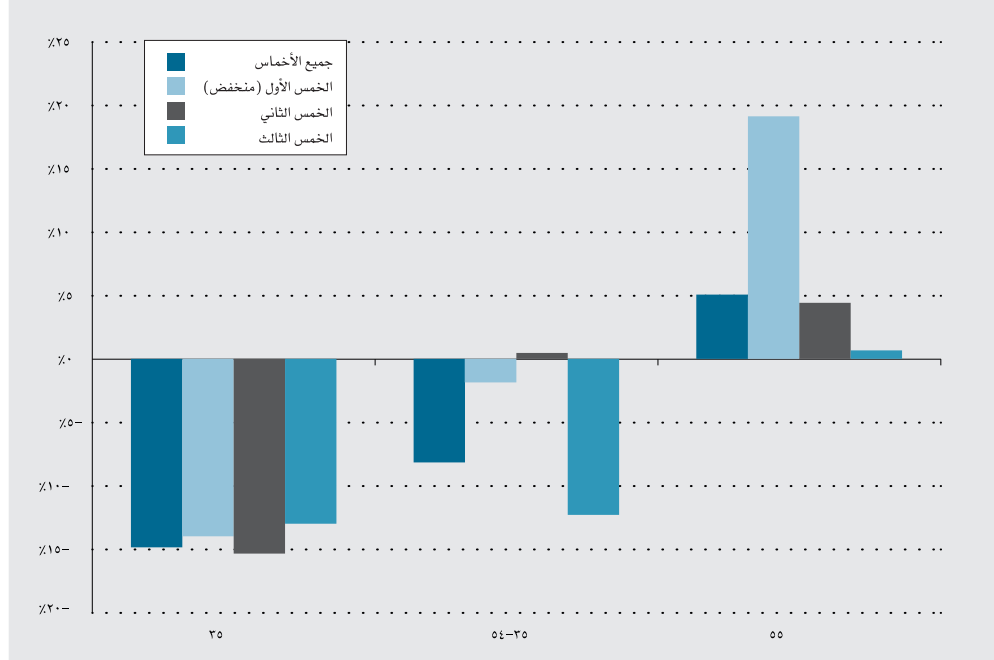
كانت الضائقة السكنية هي أحد المواضيع المركزية التي أدت إلى نصب خيم الاحتجاج في أرجاء الدولة. تنعكس هذه الضائقة جيّداً في انخفاض نسب ملكيّة الشقة بشكل حادّ في أوساط الشباب في جميع الأخماس وخصوصاً في الخمس الأخير.

يظهر من الرسم البياني ١ أنّ نسبة ملكية الشقة انخفضت انخفاضاً حاداً في العقد الأخير في أوساط الشباب حتى سنّ ٣٥ عاماً، وليس في الأخماس المنخفضة فقط. معنى هذا التطوّر أنّ احتمال أن يمتلك الشباب والعائلات في منتصف العمر شقة أخذ في التراجع في العقد الأخير (وإن كان بشكل أقلّ كثافة). هذه الظاهرة موجودة في جميع العائلات، وخصوصاً في الأخماس المنخفضة.

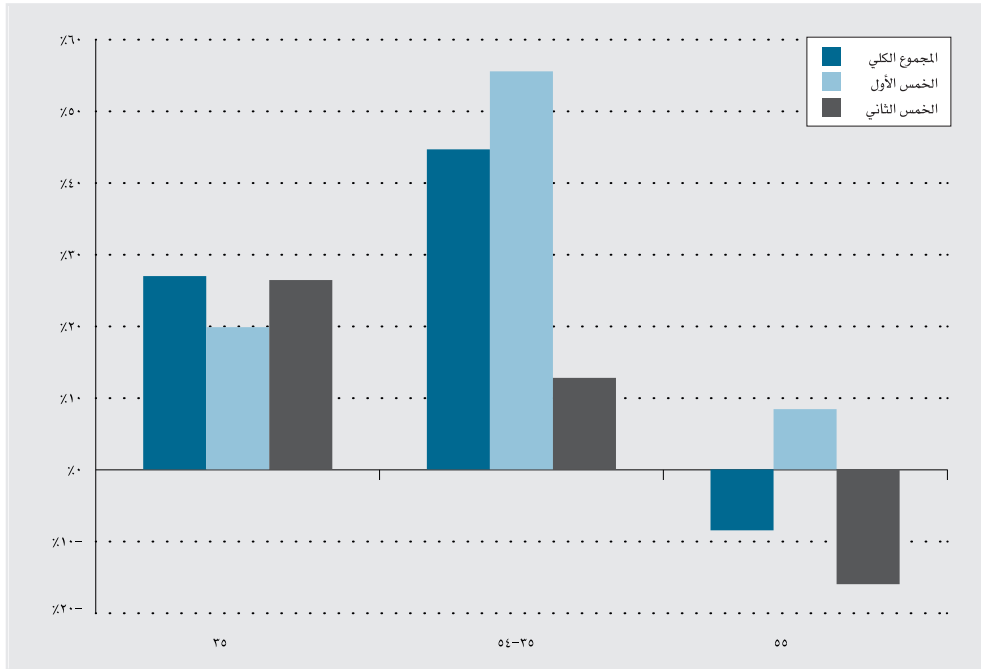
إن وضع العائلات التي تضطرّ إلى استئجار شقة ازداد حدةً هو أيضاً على امتداد السنوات، لأن حصة مصروف السكن لدى العائلات الشابة وفي جيل منتصف العمر، ارتفعت هي الأخرى، أيضاً. يظهر الرسم البياني ٢ أنّ من يستأجر شقة في الفئات العمرية المنخفضة، ازدادت نسبة المصروف لديه على أجرة الشقة بنحو نسبة مئوية واحدة من إجمالي دخل عائلته الصافي، خصوصاً في العشرين المنخفضين.

يُظهر الرسم البياني ٣ الارتفاع الملحوظ في مصاريف التعليم نسبةً إلى الدّخل الصافي للعائلة. تبرز في أوساط الشباب الزيادة في التكاليف في الخمسين المنخفضين.

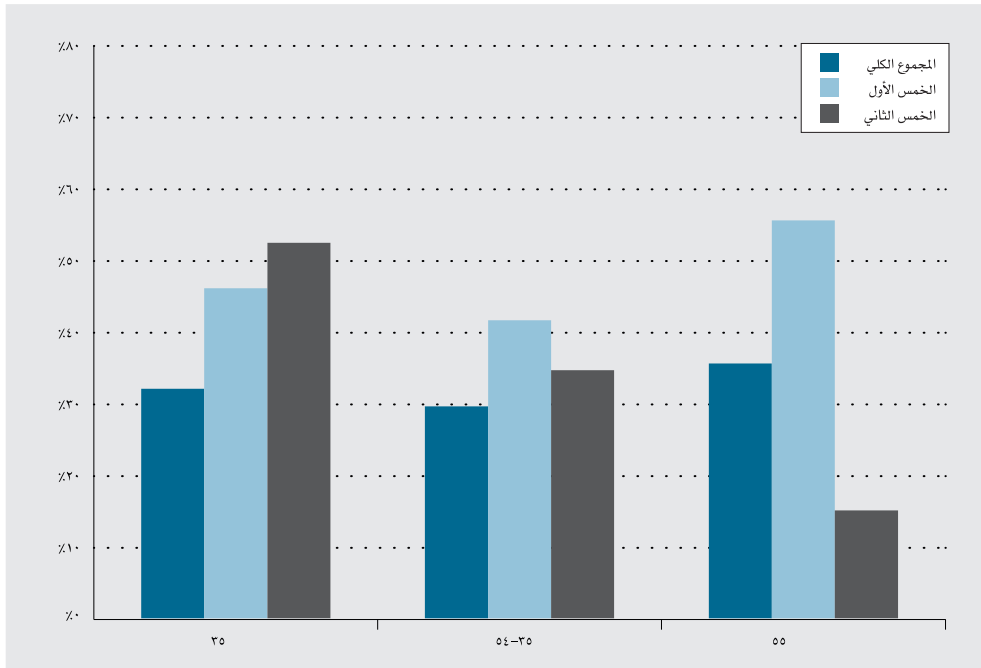
الرسم البياني ١
نسبة التغيّر في نسبة ذوي الشقة حسب الفئات المربية، ١٠٢-١٠٢ مقارنة ٩٩٩١



الرسم البياني ٢
التغيير في مصروف أجرة الشقة حسب الفئات العمرية، ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٩٩٩



الرسم البياني ٣
التغيير في مصروف التعليم حسب الفئات العمرية، ٢٠١٠ مقارنة بمعدل ١٩٩٩-٢٠٠١



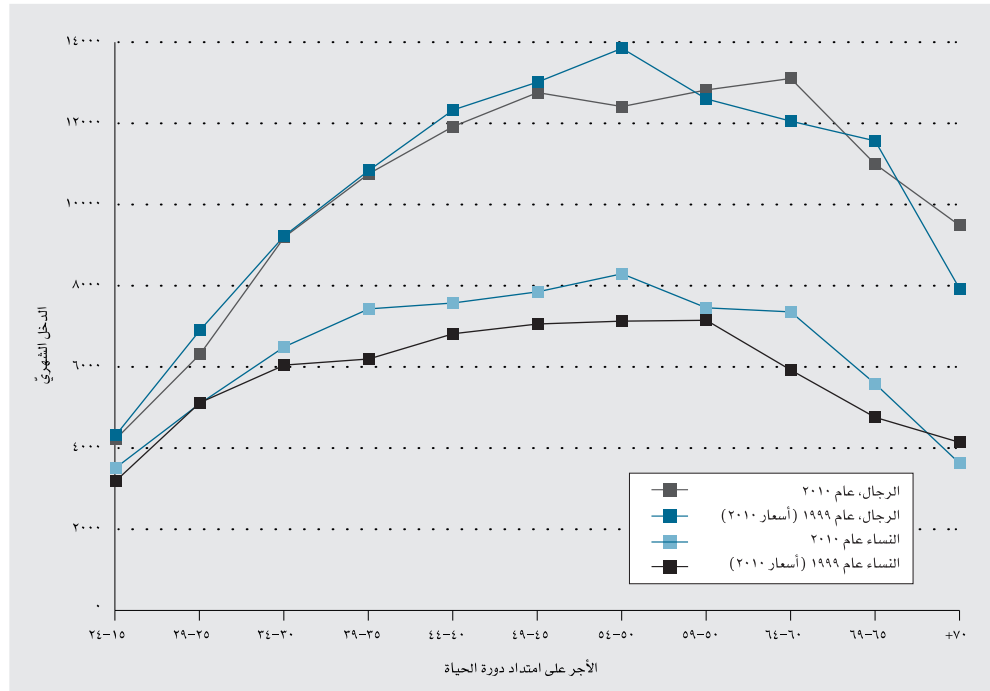
لغرض تمويل الزيادة في مصاريف السكن والتعليم، على خلفية الجمود في المدخولات، اضطرّ الشباب في العقد الأخير إلى تقليص مصاريف أخرى: هذا الأمر كما يبدو، يُفسّر جزئياً كون بنود المصاريف مثل الغذاء، الخضار والفاواكه، الصحة، صيانة الشقة، المواصلات والاتصالات - انخفضت في هذه الفترة.

ب. السياسة الضريبية والمخصّصات في العقد الأخير

بخلاف الرأي السائد بأن تخفيض ضريبة الدخل سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى الرفاه العام، فإن أحد العوامل المركزية التي أدت إلى تضرّر الطبقة الوسطى هو سياسة الحكومة في مجال الضرائب، التي ساعدت، في الأساس، الطبقات المتقدرة وعمّقت الفجوات في المدخولات من العمل. قبل عدّة سنوات أقرّت الحكومة خطوطاً عريضة لتخفيض الضريبة المباشرة الهامشية (تخفيض التدرّج التصاعدي) على مرحلتين: المرحلة الأولى حُطّمت للسنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٣ والمرحلة الثانية للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٦. بخصوص المخصّصات (خصوصاً في السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٢) أقرّ إجراء تخفيض كبير في عددها (خصوصاً مخصصات الأولاد، ضمان الدخل والبطالة)، وقد كان لهذه التغيرات أيضاً تأثير تراجمي (أضرّ بذوي الدخل المنخفض). رسوم التأمين الوطني ورسوم التأمين الصحي عُرضت في الإصلاحات الضريبية كضرائب خالصة، ولذلك فقد عرض هذا المفهوم مجمل جهاز الدفعات الإلزامية كتصاعدية جداً، وهذا على الرغم من وجود فرق جوهري بين رسوم التأمين الإلزامي، التي يكون مقابلها توفير الخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية محدداً وواضحاً، وبين الضرائب، التي تموّل مجمل نشاطات الحكومة. لذلك، بادرت الحكومة خلال العقد الأول من سنوات الـ ٢٠٠٠ إلى تقليص المخصّصات وتقليل في نسب ضريبة الدخل الهامشية، وكانت النتائج العامة لذلك زيادة ملحوظة في عدم المساواة في المدخولات الصافية.^٩

الرسم البياني ٤

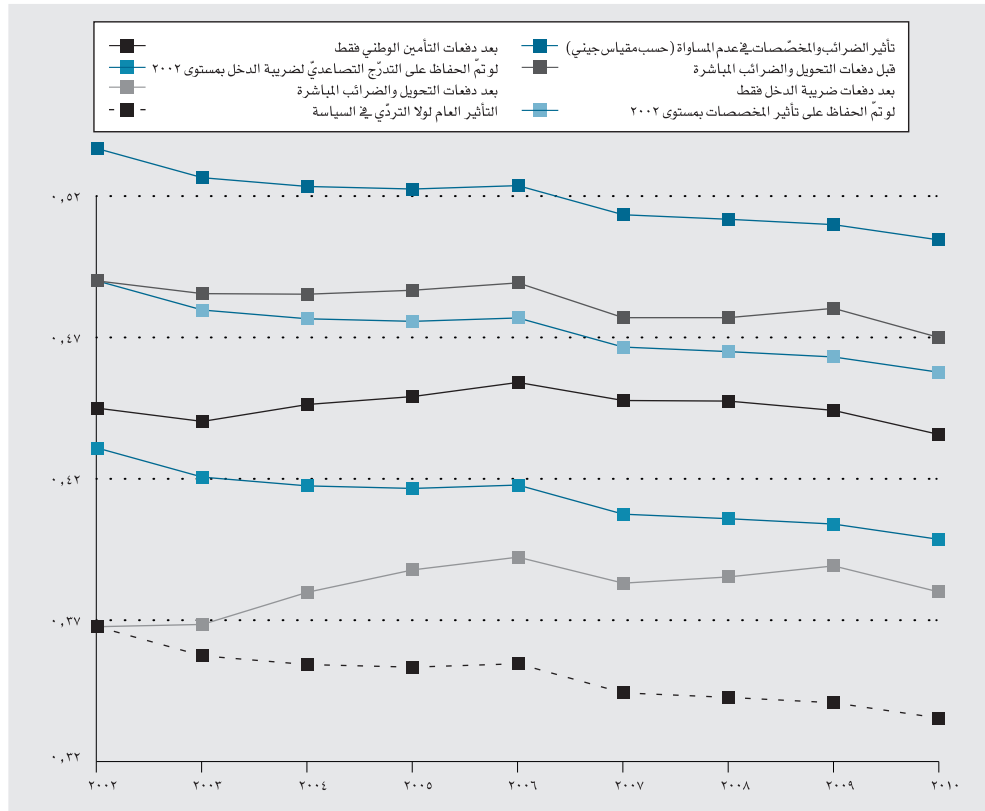
الأجر على امتداد دورة الحياة - الرجال والنساء: ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٩٩٩ (أسعار ٢٠١٠)



أفاد الإصلاح في ضريبة الدخل، أساساً، الجمهور الذي يتمتع بمدخولات عالية. إن احتمال الاستفادة من الإصلاح في الضريبة زاد مع التقدم في العمر، في ضوء نزعة المدخولات إلى الازدياد في دورة الحياة مع التقدم في العمر (حتى مرحلة معينة). في المقابل، أضررت التغييرات في جهاز الرفاه بوضع ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. النتيجة التي ألحقت الضرر بالشباب غير مفاجئة، إذ إن الضربات التي مسّت سياسة الرفاه كانت موجهة في الأساس نحو الشباب والأشخاص الذين هم في سنّ العمل. انعكس هذا الأمر في مجالات مختلفة، مثل التشدد في الشروط الخاصة بمجال البطالة وضمان الدخل في سنّ العمل وشطب نقطة استحقاق في ضريبة الدخل وتخفيض التدرج التصاعدي في ضريبة الدخل الهامشية، التي صبّت في الأساس في صالح ذوي الدخل المرتفع، والتي تميّز عادةً الأشخاص الذين هم في مرحلة متقدمة للغاية من ناحية دورة الحياة (الرسم البياني ٤). تنعكس هذه الإجراءات في التردّي الذي طرأ على تفاقم عدم المساواة، كما يظهر في التردّي المتواصل في مقياس جيني وفي توزع المدخولات حسب الفئة العمرية (الرسم البيانيان ٥ و ٦).

يظهر الرسم البياني ٤ أن الأجر الأعلى كان في العقد الأخير من نصيب الفئات العمرية المتقدمة مع ميل في أوساط الرجال لصالح من هم أكثر تقدماً في السنّ. في الإمكان أن نرى من خلال الرسم البياني أن الفجوات تقلصت لصالح

الرسم البياني ٥ تأثير الضرائب والمخصّصات في عدم المساواة (حسب مقياس جيني)



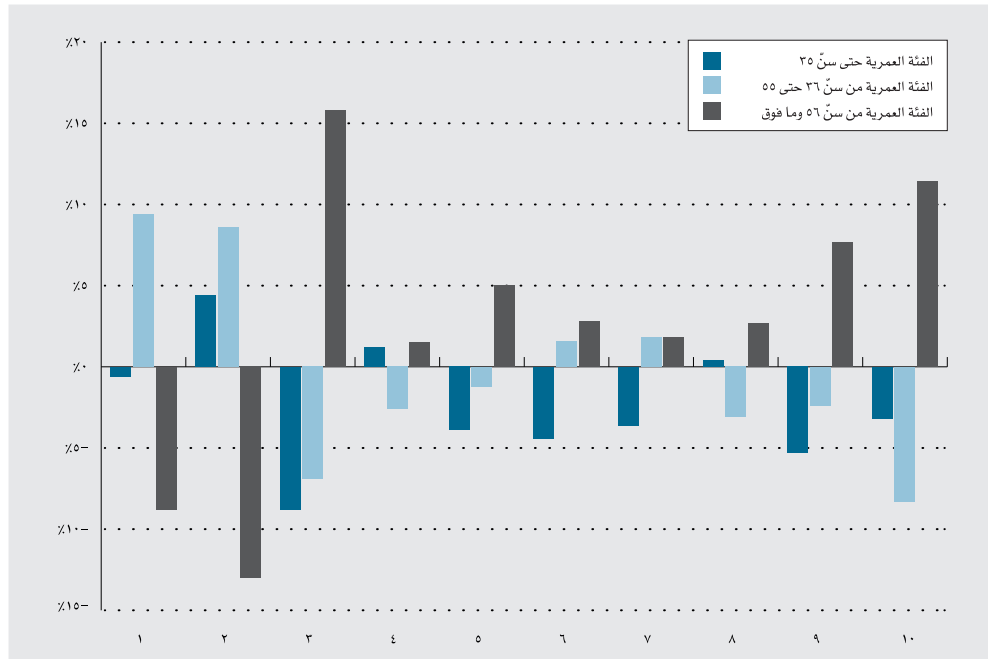
٩. لو كنا ندمج في هذا الحساب نسبة ضريبة القيمة المضافة، أيضًا، والتي تؤثر على عدم المساواة عبر الاستهلاك، فإن التأثير سيكون أكبر، أيضًا. حتى لو كانت نسبة ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل أدنى من نسب ضريبة القيمة المضافة في دول OECD كثيرة، فإن نسبتها المتوسطة أعلى في إسرائيل مما هو في دول OECD الأخرى. لكونها مفروضة على قاعدة أوسع ممّا هو في الدول الأخرى.

النساء في معظم الأعمار في العقد الأخير. كما يمكن أن نرى من هذا الرسم البياني أن الانخفاض في عمر البالغ أكثر حدّة في أوساط النساء ممّا هو لدى الرّجال. ١٠

يظهر الرسم البياني ٥ أن المساس الأساسي كان في المخصّصات، وأن جزءاً ملحوظاً إضافياً في زيادة عدم المساواة نبع من الإصلاح الضريبي في الضريبة المباشرة. يتضح من هنا، إذاً، أنّ السياسة التي انتهجتها الحكومات في العقد الأخير كانت تتناقض مع التقليل المبارك الذي طرأ في السنوات الأخيرة في عدم المساواة في المدخولات الاقتصادية الذي مصدره سوق العمل، أي أنه بدلاً من تعزيز الاتجاه الساعي إلى تقليص عدم المساواة الذي نبع من قوى السوق، فقد ساهمت الحكومة في زيادة الفجوات الاقتصادية في الدخل المتاح للعائلات.

يتضح إذاً أن احتمال الاستفادة من الزيادة في المدخولات في أعقاب الإصلاح زاد مع التقدّم في العمر. يمكن أن نجد الدليل على ذلك، أيضاً، في التغيّر الذي طرأ على توزّع الفئات العمرية حسب الأعشار. يظهر الرسم البياني ٦ أنّ الفئات العمرية من الشباب ومن جيل منتصف العمر دُفعت في العقد الأخير إلى الخمس الأسفل على حساب من هم أكبر سنّاً منهم (+٥٦) الذين ازداد تمثيلهم، في المقابل، في العشر الثالث. في الأعشار ٨-٤ طرأت تغيّرات طفيفة - جميعها لصالح البالغين، وأمّا التغيّرات الأكبر في الاتجاه نفسه فقط طرأت في الخمس الأعلى. يمكن، إذاً، أن نلخص بأن مجمل التغيّرات التي أثرت في العقد الأخير على توزّع المدخولات، ومن ضمنها التغيّرات في السياسة الضريبية والمخصّصات، أثرت بقوة على تردّي وضع الشباب وأبناء جيل منتصف العمر وفي صالح من هم أكبر سنّاً منهم.

الرسم البياني ٦
التغيرات في التوزيع حسب الفئات العمرية للأعشار: ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٩٩٩



١٠. سبب محتمل لذلك هو التحسّن الذي طرأ في السنوات الأخيرة على تعلم النساء، فجزء من الانخفاض في الأجر حسب السنّ في الأعمار الكبيرة بين النساء يُفسّر من خلال التحسّن الذي طرأ على المال البشري، وهو أمر كان بارزاً، خصوصاً لدى الأجيال الأصغر.

تمت موازنة عملية التردّي في توزيع المدخولات، إذًا، بشكل ملحوظ عبر سياسة المخصّصات والضرائب التي انتهجتها الحكومات: في النصف الأول من العقد الأول كان العامل في الأساس تردّي شروط المخصّصات لسنّ العمل، وفي النصف الثاني - التحسين في مخصّصات الشيخوخة الذي عزّز نسبيًا من هم أكبر سنًا.

الأهداف، الأدوات ومقاييس النتائج لرصد السياسة (monitoring) تعزّز، إذًا، مطلب المتظاهرين بتحسين وضعهم الاجتماعي، خصوصًا الشباب وبمقدار أقلّ أبناء جيل منتصف العمر، في ضوء تردّي وضعهم الاقتصادي مقارنة بالفئات العمرية الأخرى في العقد الأخير. مع ذلك، لم يقدّم كلا الطرفين - الحكومة والمتظاهرين مع مستشاريهم - التفسيرات بشأن أيّ من الخطط الكثيرة التي عرضت على الجمهور يجب أن تحظى بالأفضلية.

تدرّج الخطط المختلفة مهمّ لكي يكون في الإمكان اختيار الخطط التي تتيح تحقيق الغايات والأهداف المناسبة، على أفضل وجه. لذلك، من المهمّ طبعًا أن تعلن الحكومة عن هدف مناسب. في ما يلي سيتمّ عرض هدف بسيط، مُشتقّ مباشرة من التحليل أعلاه، وهو تصحيح التردّي المتواصل في عدم المساواة في الدخل الصافي للفرد المعياري. يعكس هذا الهدف الرغبة في إعادة الوضع إلى ما كان عليه من ناحية التردّي المتواصل في الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية في المجتمع الإسرائيليّ ككلّ. هذا الهدف يشمل في طيّاته تقليص الفجوات بين جميع الطبقات وليس في طبقة واحدة معينة فقط (مثلاً: الطبقة الوسطى أو الطبقة الفقيرة)، إذ إنّ مقياس عدم المساواة المقبول لجيني يتطرق لمجمل العائلات، في كلّ عمر، من دون أن يميّز إلى الأسوأ هذه الفئة السكانية أو تلك، ومن دون أن يميّز وفقًا لأيّ اعتبارات ديموغرافية.

يتمّ فحص الأدوات البديلة هنا بحسب نجاعة الأداة في تحقيق الهدف، أي تقليص عدم المساواة في استثمار ميزانية معطى - فعالية التكلفة (cost effectiveness). بهذا الشكل يمكن وضع تدرّج عقلائي ومنصف لخطط عمل تركز على هدف شفاف ومقبول على الجمهور كافة.

ج. هدف للدخل المالي أم للدخل من جميع المصادر؟

من المتبع تحديد مقياس جيني وفق المدخولات المالية فقط، وذلك ضمن جملة من الأمور بسبب الصعوبة في جمع معلومات كاملة وموثوقة عن المدخولات من جميع المصادر، لكن أيضًا لأن الدخل المالي يتيح مرونة أكبر لصاحب الدخل من المدخولات غير المالية أو المدخولات المشروطة باستهلاك خدمة أو منتج ما. لغرض حساب تغيرات الدخل المتاح المشتقة من خطط مختلفة، تمّت ترجمة التغير في المدخولات غير المالية أو تحويل مصاريف خاصة إلى ميزانيات عامّة، إلى تغير في الدخل المالي^{١١}.

هناك دخل مشتقّ من تمويل جهاز التعليم بواسطة ميزانية لدولة (في هذه الحالة - ميزانية التعليم). هذا الدخل لا يؤثر على الدخل المالي الصافي بعد الضرائب والدفعات الإلزامية، لكن الدخل الذي تمّ توفيره في أعقاب وقف دفعات الوالدين للمدرسة يمكن توجيهه إلى استهلاك آخر أو إلى التوفير (بالطبع، على فرض أن لا تقلّ خدمات التعليم) كنوع من الدخل المالي. وذلك لكون الدخل المالي يتأثر فقط من التغيرات في المدخولات الاقتصادية المالية، من الضرائب المباشرة، من الدفعات الإلزامية الأخرى (رسوم التأمين الوطني والتأمين الصحي) أو من المخصّصات المالية، وليس من التغيرات في الامتيازات غير المالية، في الخدمات العامة أو من التغيرات في ضريبة القيمة المضافة وما شابه. لغرض فحص أدوات مختلفة تتعلق بالميزانية، هناك حاجة، إذًا، لتحديد الدخل ذا الصلة لحساب الهدف (مقياس جيني قبل وبعد تفعيل السياسة). بكلمات أخرى - لغرض التفكير بتحويل دفعة معيّنة، تمّول اليوم من قبل العائلات، إلى التمويل عن طريق ميزانية الدولة، هناك حاجة في حساب القيمة المالية لهذه الخطوة. بهذا الشكل يمكن تقدير مساهمة تغيّر معيّن في زيادة الدخل المتاح لاستهلاك آخر أو لتوفير كنتيجة لتزويد الخدمة من ميزانية الدولة بدلًا من المصروف الخاص، كما

١١. تمّ حتى الآن حساب التغيرات كنتيجة للسياسة وفقًا لتعريف الدخل الواسع. تعمل مديرية البحث على توسيع تعريف الدخل في سنوات سابقة. يجدر بالذكر أن هناك بحثًا من هذا النوع: التمويل الحكومي لخدمات التعليم والصحة وتوزّع المدخولات، ٢٠٠٥-٢٠٠١ (إيندبلد ٢٠٠٥). رقم ٨٨، سلسلة أبحاث التأمين الوطني: <http://www.btl.gov.il/Publications/research>.

كان حتى حدوث التغيير ١٢ تمكّن الطريقة المقترحة من مقارنة نجاعة أدوات كثيرة ومتنوعة في تقليل عدم المساواة، مثل استعادة جزء من عمليات خصخصة المصاريف التي كانت ذات مرة من الميزانية وهي اليوم خاصة (مثل دفعات الوالدين للمدرسة)، أو التغيير في ضريبة القيمة المضافة مقابل التغيير في ضريبة الدخل. تحتاج الخطة المعروضة هنا ميزانية كبيرة، إلى جانب استخدام أدوات تؤثر مباشرة على الدخل المالي الصافي، مثل سياسة مخصصات: لم يتم إعداد تغيير في الميزانية بهذا المقدار المقترح هنا منذ سنوات كثيرة في الاقتصاد الإسرائيلي - ربما منذ إقامة البنية التحتية للضمان الاجتماعي بعد قيام الدولة. إن إحدى المساهمات الهامة للاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١، هي أنه وضعت على جدول الأعمال مجددًا خطوات سياسة كبيرة وأساسية في المجال الاجتماعي. إن هدفنا كما ذكر هو المساعدة في إعداد إطار عقلائي لتحديد الأهداف، الأدوات والتأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية المتوقعة القابلة للقياس في أعقاب إجراءات السياسة التي سيتم اختيارها في نهاية المطاف. لكي نتيح إمكانية الاختيار العقلاني من بين عدة بدائل، فإن الخطة المقترحة هنا هي وحدانية (مودولارية). إن المقدار الكبير من المبالغ والاقتراحات يستوجب التفكير بإطار عديد السنوات وأهداف مرحلية واضحة، لكي تتمكن الحكومة والجمهور من الوقوف على مدى التقدم الحاصل في الخطوات التي سيتم اختيارها. كلما كانت الخطة أشمل كان من المهم بسطها على فترة أطول مع متابعة وثيقة لتنفيذ المراحل. لغرض إقناع الجمهور بجديّة نوايا الحكومة، من المهم أن تكون المرحلة الأولى من الخطة جوهرية، محسوسة وواسعة بما يكفي، وتشكّل جزءاً جدياً من الخطة الشاملة. من المفضل أن تشمل المرحلة الأولى هذه، منذ البداية، جزءاً حاسماً من عدة مركبات من الخطة، حتى لو كان تنفيذها التام سيمتد على فترة طويلة. يُقترح هنا، بشكل ملموس، قياس فعالية أي خطة بمساعدة تكلفة الميزانية المطلوبة لتقليص مقياس عدم المساواة (بتحديد واسع) ١٠٪ (العمود الأول في الجدول ١). يتم حساب التأثير الشامل بالنسبة المئوية على عدم المساواة من خلال توزيع تغيير الميزانية الكامل في التكلفة المتعلقة بالميزانية المطلوبة لتقليص عدم المساواة ١٠٪ (العمود ٣).

يضمن الحفاظ على إطار الميزانية لفترة طويلة القدرة على تنفيذ الخطة، خصوصاً في حال تم اختيار خطة طموحة من ناحية حجمها حيث تكون ملزمة أكثر، ولذلك من الممكن أن تمتد على فترة طويلة حتى استكمالها. كلما كانت زيادة الميزانية المطلوبة لتنفيذ الخطة أكبر، تكون هناك حاجة في تمويل الخطة بواسطة ضرائب إضافية أو تقليص امتيازات ضريبية. من المفهوم أنه يمكن تمويل زيادة الميزانية بواسطة تقليص موازٍ في بنود أخرى من الميزانية، أيضاً، إلا أن التمويل وفقاً لهذه الطريقة لا يدوم طويلاً.

د. اقتراحات سياسة وتدرجها وفق مقياس تقليص عدم المساواة

الخطط التي يتم فحصها هنا تتطرق إلى مجالات متنوعة: الضرائب، إعادة عملية الخصخصة في مجال المصاريف الخاصة بالتعليم والصحة إلى الميزانيات العامة المناسبة، زيادة الدعم الحكومي في أجرة الشقة، تحسين مخصصات ضمان الدخل في سنّ العمل وتحسين تطبيق قوانين العمل.

١. السياسة في المجال الضريبي

تُعرض إعادة التدرج التصاعدي في السياسة الضريبية من خلال إعادة الوضع من ناحية نسب الضريبة الهامشية إلى ما كان عليه عام ٢٠٠٤. القصد هو عرض الإمكانية الكامنة في إعادة التدرج إلى الجهاز الضريبي المباشر. يُظهر هذا الاقتراح إلى أي مدى يمكن لسياسة زيادة التدرج التصاعدي من جديد أن تكون قوية في إطار السياسة الاجتماعية، بسبب التأثير المضاعف الذي ينطوي عليه إجراء كهذا: يحسّن مقياس جيني لعدم المساواة وكذلك يتيح مصادر لتفضيل

١٢. يستدعي إجراء حساب أدق أن يتم، أيضاً، حساب مقياس عدم المساواة وفق هذا التعريف قبل تغيير السياسة. لغرض التسهيل، ارتأينا أن نستخدم هنا مقياس جيني للمدخلات المالية الصافية كنقطة انطلاق.

سياسة عامة في مجالات صرف محبذة مثل التعليم، الصحة والسكن. في الإمكان تطبيق سياسة كهذه بواسطة إضافة ضرائب، إلغاء امتيازات (يُنظر في ما يلي) أو بواسطة تغيير سلم الأولويات في مجال الصرف الحكومي، فقط. تُعرض النتائج بخصوص السياسة الضريبية في الجدول ١. لقد قمنا بفحص عدّة إمكانيات واخترنا أن نعرض في الجدول ١ النتيجة المتعلقة بإعادة نسب الضريبة الهامشية التي كانت في ٢٠٠٤، كتجسيد لخطة تعزيز التدرج التصاعدي. إن خطوة كهذه هي التي ستتيح عمومًا وضع خطة جديّة للتغيير الاجتماعي، فلغرض تفعيل خطة واسعة تكون قادرة على الصمود في وجه قيود الميزانية، من الضروريّ زيادة المصادر، أولاً وقبل كل شيء من منطلق احترام المبدأ القائل بأنه لا يجوز تأسيس خطة اجتماعية إستراتيجية على مسار من العجز، وإنما يجب الحفاظ التوازن في الميزانية لفترة طويلة. إنّها ميزة مهمّة للخطة المقترحة هنا تجعلها مفضلة على الخطة المرتكزة على ضريبة إضافية أو ضريبة على الأغنياء، وهي ضرائب لن يتمّ شملها في صلب الميزانية، ولذلك ستكون، على الأرجح، بمثابة مصدر تمويل مؤقت، في حين أن التغيير في درجات الضريبة هو جزء من جهاز الضريبة العاديّ.

كما يمكن أن نرى لاحقاً، يتوقع من خطة كهذه أن تقلّل بشكل ملحوظ عدم المساواة في المدخولات وفي مستوى حياة العائلات في إسرائيل. الاقتراحات الواردة في ما يلي مُدرّجة حسب فعاليتها في تقليل عدم المساواة، بحيث أنّ الأولى هي الأكثر فعالية وما يليها أقلّ فعالية. لا يشمل هذا التدرج جميع الاقتراحات المعروضة في وثيقة السياسة حول الخطوط العريضة لتعزيز الطبقة الوسطى المقتبس أعلاه، رغم أنها تزيد كثيراً من إمكانية النشاط، مثلاً بخصوص فرض ضرائب عقارية أو إحداث تغييرات في تركيبة وحجم الامتيازات الضريبية. وذلك بسبب الصعوبة في قياس التأثيرات، في ضوء النقص في المعلومات ١٢.

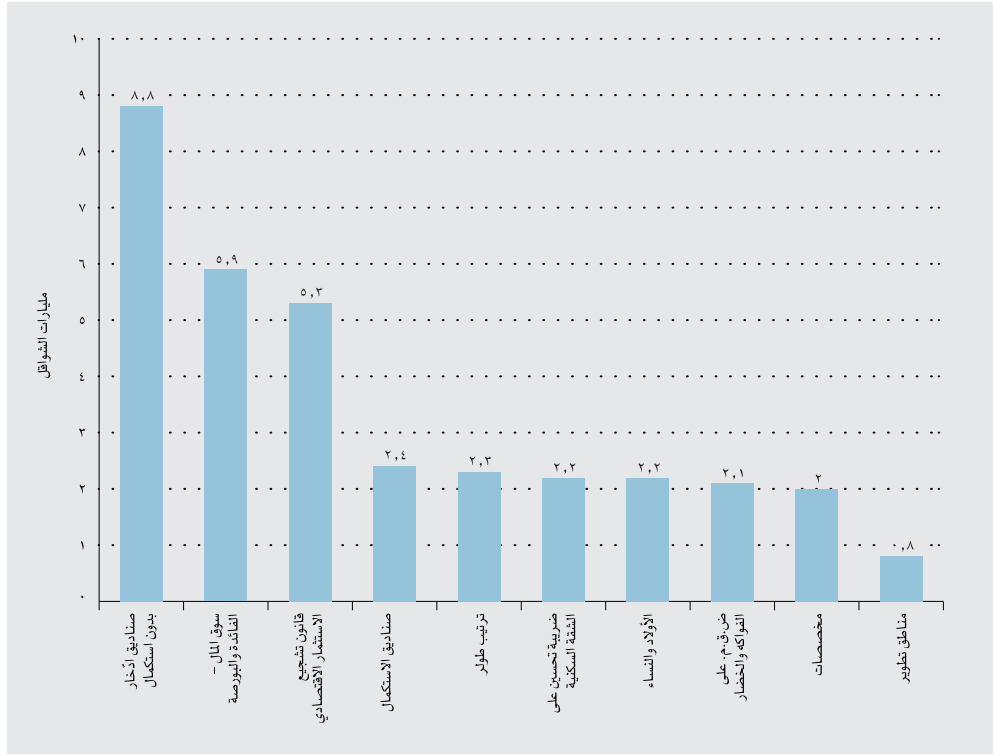
سياسة اجتماعية من خلال تقليص امتيازات ضريبية للفئات السكانية المقتدرة واستخدام موارد متاحة لتقليل الفجوات ١٤ هناك جانب مهمّ إضافي لسياسة الضرائب، مخفيّ عن أعين الجمهور وبالتالي عن النقاشات حول ميزانية الدولة، يكمن في الامتيازات الضريبية. كما يمكن أن نعرف من تقرير دائرة مدخولات الدولة لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩، فإنّ هذه الامتيازات وصلت عام ٢٠١١ إلى مبلغ ضخّم مقداره نحو ٤,٤ مليار ش.ج.، وقد شكّل نحو ١٨٪ من مدخولات الدولة ونحو ٤,٤٪ من الناتج. هذه الامتيازات مشتقة في الأساس من الفجوات في نسب الضريبة. وهكذا، مثلاً، نشأت امتيازات لصالح ذوي المدخولات من المال كنتيجة لاتخاذ قرار بشأنها مفاده أن نسبة الضريبة عليها يكون أدنى مما يُجبى من دخل العمل. بكلمات أخرى، ينبع الامتياز من قرار إداريّ تكون بموجبه الضريبة عن المردود من رأس المال المالي أو الماديّ، مثل الفائدة البنكية أو أرباح الأسهم، أدنى من الضريبة المفروضة على الدخل من رأس المال البشريّ. لذلك، إن مجرد تحديد نسب ضريبة منخفضة على رأس المال المالي من قبل الحكومة عاد بالفائدة، في الأساس، على العشر الأعلى وخصوصاً نسبة العشرة بالمائة أو بالألف العليا. سياسة الامتيازات الضريبية هي على الأغلب تراجعية للغاية، أي تعمل على زيادة الفجوات الاقتصادية، باستثناء بعض الامتيازات التي تقع من حصة فئات سكانية في الأعشار المنخفضة مثل نقاط استحقاق للأمهات العاملات. إن التمتعّ في الرسم البياني ٧ يبيّن أن جوهر الامتيازات في إسرائيل هي "غير اجتماعية"، بحيث يمكن التلخيص بالقول إن الحكومات المختلفة استخدمت، ولا تزال تستخدم، هذه الأداة، في الأساس بشكل يُفاقم عدم المساواة في المجتمع.

إن قسماً من الامتيازات يقلّص عدم المساواة، مثل نقاط الاستحقاق في ضريبة الدخل المعطاة لكثيرين، وخصوصاً للنساء العاملات بحسب عدد الأولاد، لكن هناك امتيازات أخرى، مثل تلك الواردة في قانون تشجيع الاستثمار الاقتصادي أو امتيازات صناديق الادخار، تزيد كما يبدو من عدم المساواة في المدخولات بشكل حادّ وغير مُراقب. ١٦ من المهمّ الانتباه

١٢. على نحو شبيهه باقتراح تعزيز التدرج، هناك تأثير مضاعف، في هذه الحالة أيضاً، على الهدف - مرة عبر تقليص عدم المساواة ومرة أخرى عبر إنشاء موارد لتفعيل سياسة إلى جانب المصروفات. لهذا السبب، إن خطوة من هذا النوع هي جذابة بشكل خاصّ من ناحية التأثير الاجتماعيّ.

١٤. يركز الجزء الخاص بالامتيازات الضريبية، بقدر كبير، على الفصل د في تقرير مديرية مدخولات الدولة لعام ٢٠١١ حتى ٢٠١٢.

الرسم البياني ٧ امتيازات ضريبية مختلفة (مليارات الشواقل)، ٢٠١١



إلى أنّ كلا هذين الامتيازين يشكلان نحو ٤٣٪ من مجمل قيمة الامتيازات في ٢٠١١، وفي الأساس الامتيازات المستمدة من قانون تشجيع الاستثمار الاقتصادي فهي تعطى لعدد قليل فقط. ١٧ يستند الرسم البياني ٧ على امتيازات ضريبية مختلفة مأخوذة من نشرة صادرة عن مديرية مدخولات الدولة. ١٨ كما ذكر، من الصعب تقدير تأثير التغييرات في الجدول ١، لاحقاً، لأنّ أساس المشكلة في هذا المجال هو المعلومات الضئيلة المتوافرة في أيدي الجمهور أو في أيدي الحكومة عند النقاش عن الميزانية.

٢. تحسين المعلومات عن الامتيازات الضريبية

هناك بالتأكيد إمكانية لتحسين الوضع، إذ إن المعطيات الخامّ متوافرة في أيدي الأقسام ذات الصلة في وزارة المالية. لقد تقلّص هذا المبلغ منذ عام ٢٠٠٢ بنحو الثلث (نحو ٢, ٢٪ من الناتج)، في أعقاب الإصلاح في ضريبة الدخل الذي قلّص الفجوة بين نسب ضريبة الدخل (على العمل) وبين نسب ضريبة الدخل على رأس المال المالي. إن زيادة الضرائب على المال قلّصت هي أيضاً عدم المساواة النابع من امتيازات ضريبية. في المقابل، تقلص الامتيازات لأولاد الوالدين المحدودين القدرات (”معدماً القدرة“): للمعاقين المؤقتين وللعائلات التي لا يعمل أحد المعيلين فيها، أثر في الاتجاه المعاكس. من المتوقع أن ترتفع الامتيازات الضريبية في ٢٠١٢ إلى نحو ٦, ٣٩ مليار ش.ج. (وفقاً لتقرير مديرية مدخولات الدولة) وأن

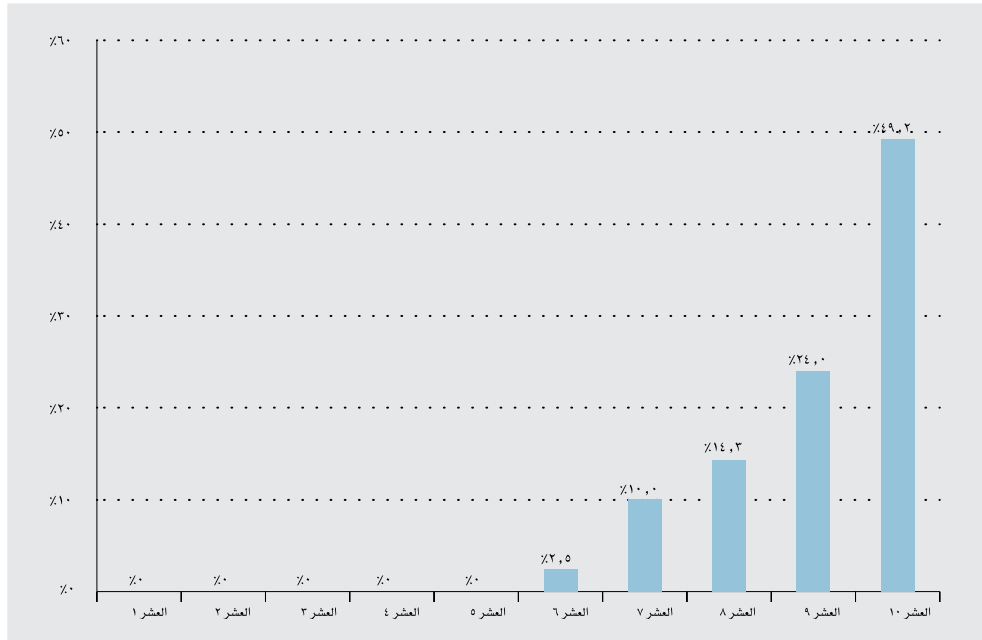
١٦. كما سبق الذكر أعلاه، لا تتوفر معلومات موثوقة حول ذلك، لكن من خلال المعلومات التي نشرت أحياناً في الصحف، فإن حصة الأسد من هذه الميزانية موزعة على شركات قوية جداً من ناحية اقتصادية، وبالطبع، من الممكن ادعاء عدم وجود علاقة بين الهبات المالية في إطار قانون تشجيع الاستثمارات وبين توزيع المدخولات الشخصية، إذ إن جزءاً من الشركات متداول في البورصة وقد تكون أسهمها موزعة على جمهور واسع، رغم ذلك، من الممكن الافتراض بأن تأثير التوزيع شبيه بتوزيع الأرباح، وبالتالي يكون من الممكن تقدير تأثير التوزيع.

تبقى مستقرة للغاية بالنسبة إلى الناتج. إنَّ أهميَّة هذا الأمر من ناحية السياسة واضحة: بشكل افتراضي، كان من الممكن زيادة تزويد الخدمات العامَّة أو بدلاً من ذلك تقليل نسب الضريبة بمقدار يعادل مبلغ الامتيازات.

للتلخيص - هناك أساس كبير للغاية لتوسيع المصاريف الاجتماعية من خلال تقليص الامتيازات أو جزء منها. إن حقيقة أن الامتيازات لا تُعرض عادة في نقاشات الميزانية ولا يتم تحليلها من قبل طواقم مهنية بحسب تأثير توزيعها (مثلاً، بحسب أعشار) تُوَدِّي إلى بقاء سياسة الامتيازات على الأغلب مجهولة وخفيَّة. نذكر أن من واجب الإبلاغ حول الامتيازات وتأثير توزيعها قائم في عدة دول. ١٩٠ فمثلاً ألزم الكونجرس الأمريكي عام ١٩٧٤ بضرورة إرفاق تقرير عن الامتيازات في ميزانية الحكومة الفيدرالية. صحيح أن إرفاق فصل حول الامتيازات الضريبية هو إلزامي في إسرائيل منذ ١٩٨٦، إلا أنه ليس من الملزم التصديق على الامتيازات مرة أخرى مع التصديق على نفقات الميزانية، فهذا الأمر كان سيعمق النقاش حول هذه الأداة مقارنةً بأدوات أخرى تتعلق بالميزانية. ولكي يكون مثل هذا النقاش جوهرياً، من المهم أن لا تكتفي الحكومة بطلب تقرير عن حجم الامتيازات، بل أن تطلب في الأساس تقريراً حول تأثير توزيع كل امتياز على انفراد وجميعها معاً. في حال كان من الصعب تقديم تقرير بشكلٍ دقيق عن الظاهرة، يجب عندها إلزام وزارة المالية بكونها الجهة التي تملك المعطيات بتوفير تقديرات معقولة لتأثير التوزيع. وفي ضوء حقيقة أن معظم الامتيازات مركزة في العشر الأعلى، من المهم أن يفصّل التقرير وضع الامتيازات وفقاً لنسبة العشرة بالمائة العليا.

هناك توصية مشابهة تظهر في تقرير مديريةية مدخولات الدولة لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ووفقاً لها يجب تعزيز الرقابة على الامتيازات الضريبية وتحديد تاريخ لانتهاء سريان مفعول كل امتياز، بحيث تُلغى بعد مرور فترة زمنية معيَّنة، إلا إذا ناقشها المشرع مجدداً وقرّر تمديدها. وبما أن الحديث هو عن امتيازات لمجموعات ضغط قوية وغنية، فمن الممكن

الرسم البياني ٨ تأثير الامتيازات في صناديق الادخار حسب الأعشار



١٧. لانعدام الشفافية بخصوص المستفيدين وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، فإن هذه الجملة تركز على معلومات خاصة لم تخضع للفحص.

١٨. انظر الملاحظة ١٦ أعلاه.

الافتراض بأنه ستُمارس ضغوط كبيرة لمنع مثل هذه الخطوة.

يشير الرسم البياني ٨ إلى عدم المساواة الكبير الكامن في الامتيازات الضريبية الخاصة بسوق المال، والتي تشكّل كما دُكر نحو ٤,٤ مليارات ش.ج. مدخولات من الضرائب التي تتنازل عنها الدولة؛ وفقاً للتقرير الصادر عن وزارة المالية، فإن نصف الامتيازات تقريباً توزّع للعشر الأعلى ونحو 3/4 للعشرين العلويين. تحت العشر السادس ليس هناك عملياً توزيع للامتيازات في مجال سوق المال. إن خلاصة الأمر هي أنّ الامتيازات في مجال صناديق الادخار (لا يشمل ذلك صناديق الاستكمال) تعمّق بشكل كبير عدم المساواة في المدخولات.

٣. اقتراح لتوزيع الامتيازات بصورة أكثر عدلاً في سوق المال

اقترح التأمين الوطني في نقاشات مختلفة خطة بسيطة يتمّ بموجبها تحويل مدخولات الضرائب الناتجة على أثر تقليص أو إلغاء الامتياز في صناديق الادخار إلى السكان بواسطة مؤسسة التأمين الوطني، وفقاً لجهد العمل لكل من عمل في إسرائيل. إن خطة كهذه هي ممكنة التطبيق، إذ تتوافر معلومات حول تاريخ التشغيل الخاصة بكل فرد في إسرائيل في التأمين الوطني، ولذلك من الممكن توزيع تقاعد تشغيلي عبر التأمين الوطني (وبتمويل إلغاء الامتيازات) لكل من عمل ووفقاً لجهد العمل الذي قام به، وبناء على ذلك يتمّ منح إضافة تقاعد كهذه. هكذا يكون من الممكن توزيع مردود الامتيازات بشكل متساو، مع إيلاء الاعتبار الملائم لجهد العمل لكل الجمهور خلال فترة العمل ٢٠. بهذه الطريقة سيحظى بالامتياز، أيضاً، أشخاص لم يمكنهم أجرهم المنخفض من أن يكونوا مستحقين لامتيازات ضريبية أبداً.

هـ. تدريج الخطط

الخطط المفصلة في ما يلي تتعلق بعدة مجالات أساسية: فرض الضرائب (إعادة التدرج التصاعدي في فرض الضرائب وتقليل ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الغذائية)، إعادة مصاريف خاصة في التعليم وفي الصحة للميزانية المناسبة، الدعم الحكومي لأجرة الشقة، تحسين مخصصات المعيشة (ضمان الدخل في سنّ العمل)، وتحسين ظروف الأجر والعمل وفي تطبيق قوانين العمل ٢١.

إن تقليص الإعفاءات في جهاز فرض الضرائب، رغم أنه محبذ وتصاعدي، صعب التقدير كمياً في ضوء شحّ المعلومات حول تأثير توزّعه على مجموعات السكان. لذلك، من المهمّ تمهيد الطريق لإدارة فعالة لمنظومة الامتيازات من خلال طلب واضح بتحسين المعلومات حول الامتيازات، وخصوصاً المعلومات حول توزيع الامتيازات وفقاً لأعشار وحتى لأجزاء أصغر.

إن تبني الاقتراحات الواردة في الجدول سيؤدي إلى تقليص كبير في عدم المساواة في المدخولات وفي مستوى الحياة. وكما شُرح أعلاه، هناك حاجة إلى تعريف أشمل لمصطلح الدخل لفرض عرض التحسين في توزيع المدخولات بشكل كامل، إذ لا مجال لتوقع أن تنعكس خطوات السياسة بشكلٍ فوريّ وكامل في مقاييس عدم المساواة والفقر الرسمية، المحسوبة وفقاً للمدخولات المأثمة، فقط.

وكما ورد أعلاه، للتعبير عن تأثيرات مختلفة على مقاييس الفقر وعدم المساواة، قمنا في هذا الفصل بتوسيع تعريف مقياس الفقر الرسميّ وأدرجنا فيه، إضافة إلى الدخل الماليّ، مدخولات غير مالية ناتجة عن تحويل دفعات من المصروف الخاصّ إلى دفعات ستمّ تغطيتها من ميزانية الدولة (يُنظر النماذج أعلاه في مجالي التعليم والصحة). معنى هذا الأمر هو أن الحكومة ستكون ملزمة باتخاذ قرار تضيف بموجبه، إلى جانب مقياسي الفقر وعدم المساواة المقبولين،

١٩. انظر الصفحة ٦٧ في التقرير الوارد ذكره في الهامش ١٥ أعلاه.

٢٠. انظر الاقتراح العينيّ في الملحق ٣ (إضافة أقدمية للعاملين الذين بلغوا سنّ التقاعد بدلاً من امتيازات ضريبية مقابل الاقتطاع لصناديق التقاعد) من ورقة المواقف. خطوط عريضة لتعزيز الطبقة الوسطى وتقليص الفقر وعدم المساواة. http://www.btl.gov.il/Publications/more_publications/Pages/hizuk.aspx.

٢١. كان من المفترض تطبيق هذه الخطوة بعد مفاوضات أجريت في إطار إضراب عمالي الماثل.

الجدول ١
مقارنة الاقتراحات حسب فعالية الميزانية في تقليص عدم المساواة

التأثير بالنسب المئوية في مقياس جيني (تعريف واسع للتغيير في الدخل)	تكلفة الميزانية	تكلفة الميزانية لتخفيض % في مقياس جيني	تدريج الخطط حسب تأثيرها في الفجوات الاقتصادية
٣,٠	١٣,٢٥٨	٤,٤٧٨	١ إعادة نسب ضريبة الدخل لمستوى ٢٠٠٤
٠,٩	٣٣	٣٧	٢ تطبيق الحد الأدنى من الأجور
٠,٥	٦٧٥	١,٣٥٠	٣ زيادة ضمان الدخل في سن العمل بـ ٣٠٪
٠,٨	١,٣٩٧	١,٦٨١	٤ للتعليم المجاني - المدرسة الابتدائية فقط
٠,٥	٩١٢	١,٧١٣	٥ للتعليم المجاني - الحضانة الظهرية فقط
١,٦	٢,٩٤٠	١,٨٢٠	٦ للتعليم المجاني - الروضات فقط
١,٠	١,٨٦٥	١,٨٢٨	٧ المساعدة في مصاريف السكن حتى المتوسط (٨٠٠ ش.ج. شهريًا)
٢,٦	٤,٧٩٣	١,٨٤١	٨ للتعليم المجاني - حتى جيل المدرسة (يشمل)
٠,٨	١,٤١١	١,٨٤٤	٩ المساعدة في مصروف السكن حتى المتوسط (٦٠٠ ش.ج. شهريًا)
٠,٢	٤٣٨	١,٨٨٨	١٠ للتعليم المجاني - المدرسة الثانوية فقط
١,٠	١,٨٥٤	١,٩٠٩	١١ للتعليم المجاني - مساكن الطلبة فقط
١,٠	٣,١٩٥	٣,٢٩١	١١ إعادة تأمين مكمل حسب طريقة "ضريبة الرأس"
١,٠	٤,٣٢٩	٤,٣٢٩	١٢ ض.ق.م. - تخفيض تفاضلي (الغذاء ٧,٥٪)
١,٣	٧,٥٤٠	٥,٦٥٨	١٣ إعادة مصروف في مجال التعليم
٠,١	١,٠٠٨	٧,٢٠١	١٤ ض.ق.م. - تخفيض ض.ق.م. عام
٠,٤	٣,١٩٥	٧,٩٨٨	١٥ إعادة مصروف في سلة الصحة

إطار: الحركة (التنقل) داخل الجيل وعدم المساواة في الأجر:
إسرائيل ١٩٩٠-٢٠٠٥

يعرض هذا الإطار جزءاً من الاستنتاجات الأساسية لبحث قام بفحص مستوى الحركة في أجر الأجيرين في إسرائيل وتغيره في ثلاث فترات زمنية ١٩٩٥-١٩٩٠، ٢٠٠٠-١٩٩٥ و ٢٠٠٥-٢٠٠٠، في الأصل، وُضعت معطيات الأجر الإدارية في خدمة سلطات الضريبة، وهي تضمّ معلومات كاملة عن أجر الأجيرين في إسرائيل. تمّ فحص مستوى الحركة في الأجر وفقاً لمقاييس متنوّعة: الارتباطات، مقاييس القوالب الانتقالية ومقاييس تقدير الحركة في المدخولات بمفاهيم عدم المساواة في الأجر. على الرغم من استخدام مقاييس مختلفة، غير قابلة للمقارنة دائماً، إلا أن الاستنتاجات التي تمّ الحصول عليها هي موحّدة وثابتة: مستوى الحركة في مدخولات الأجيرين في إسرائيل انخفض في العقد ونصف العقد الخاضع للبحث. حدث الانخفاض في الاتجاهين، سواء نحو الأعلى أو الأسفل. الانخفاض في الحركة نحو الأعلى للعاملين القابعين في أسفل سلمّ الأجور من شأنه أن يدلّ على وجود توجه نحو ارتفاع مستوى الفقر الدائم في إسرائيل، وهي مسألة تتسم بصعوبة فحصها وفق فحص إمبيري

مقياسا Bartholomew (BI) و Shorrocks (SI) لقياس الحركة في قالب الانتقال، المجموع الكلي، الرجال والنساء، ثلاث فترات البحث

فترة البحث	المجموع الكلي		الرجال		النساء	
	SI	BI	SI	BI	SI	BI
١٩٩٥-١٩٩٠	٠,٥٤٧	٠,٥٤٧	٠,٥٧٨	٠,٥٩٤	٠,٥٨٢	٠,٦٠٧
٢٠٠٠-١٩٩٥	٠,٥٠٦	٠,٥٠٦	٠,٥٤٠	٠,٥٥٥	٠,٥٢٥	٠,٥٢٨
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٠,٤٧١	٠,٤٦٩	٠,٥٠٧	٠,٥١٤	٠,٤٨١	٠,٤٨٥
النسبة المئوية للتغيير في مستوى حركة المدخولات من الأجر في الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولى:						
٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٣,٩-	١٤,٣-	١٢,٤-	١٣,٤-	١٧,٤-	٢٠,١-
١٩٩٥-١٩٩٠	١٣,٩-	١٤,٣-	١٢,٤-	١٣,٤-	١٧,٤-	٢٠,١-

(تجريبي) بسبب نقص وجود مسح راصد للعائلات.

يركّز الجدول التالي مقياس الحركة في الأجر وفقاً لمقياسين معتمدين في الأدبيات البحثية في موضوع الحركة في المدخولات، وهما يرتكزان على حسابات وفق المقياسين: Bartholomew و Shorrocks. يظهر كلا المقياسين أن مستوى الحركة في الأجر انخفض في الفترات الثلاث، من نحو ٠,٥٥ في الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٠) إلى نحو ٠,٤٧ في الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٠). عند فحص الفوارق بين الرجال والنساء يتضح أن انخفاض الحركة في الأجر كان أعلى لدى النساء مما هو لدى الرجال.

عند التوزيع حسب الجنس يتضح كما ذكر أن مستوى الحركة في الأجر لدى النساء أدنى مما هو لدى الرجال، وهو أكثر حداً مع مرور الوقت. عند التوزيع وفقاً للطبقة الاجتماعية (مستوى الأجر) تبين أنه في مجمل فئة الأجيرين وكذلك لدى النساء، كان مستوى الحركة في الأجر أدنى بكثير في الأخماس الطرفية وأعلى في الأخماس الوسطى، في مقابل الرجال الذين ظهر لديهم أنه مع الارتفاع في سلم المدخولات ازدادت احتمالات التثبّت ضمن نطاق التدرج. تبين أن الحركة نحو الأسفل لدى النساء انخفضت في الفترات قيد البحث، كما يبدو في ضوء ازدياد قدراتهنّ، مشاركتهنّ وثباتهنّ في سوق العمل. مع ذلك، إنّ احتمالات النساء في التخلّص من مستويات الأجر المنخفضة هي أقل بشكل كبير من احتمالات الرجال وبذلك هناك مؤشّر للفقر الدائم لدى النساء بشكل أعلى. يُذكر أن قياس الحركة بمفاهيم عدم المساواة يبيّن أن ازدياد عدم المساواة في الأجر حدث بموازاة الانخفاض في حركة الأجر، ومن هنا لم يتمّ العثور على ما يؤيد النظرية التي مفادها أن التغيّرات البنوية والمؤسسية المرتبطة عادة مع ازدياد عدم المساواة (مثل انخفاض تنظّم وتوحد العاملين) تؤدّي إلى ارتفاع موازٍ في حركة الأجر. هناك استنتاج آخر ينبع من ذلك وهو أنّ النزعة نحو الأعلى النابعة من قياس عدم المساواة في الأجر السنوي، أخذت بالانخفاض طوال هذه الفترة.

يكمن جزء من تفسير هذه الاستنتاجات في التباطؤ الكبير بوتيرة ازدياد القادمين من ذوي رأس المال البشري المرتفع كثيراً والذين يساهمون في حركة الأجر، في مقابل ارتفاع عدد العاملين الأجانب الذين يقعون في أسفل سلم المدخولات ويؤثرون بشكل غير مباشر على فرص العاملين ذوي المهارات المتدنية في سوق العمل.

١ من بحث م. إيندبلد (٢٠١٢)، الذي سيصدر قريباً ضمن سلسلة أبحاث مؤسسة التأمين الوطني.

مقاييس جديدة أيضاً من النوع الوارد في هذا المستند ٢٢.

٣. حجم الدفعات

بلغ إجمالي دفعات المخصصات بالمال، وفي نظر مؤسسة التأمين الوطني - مخصصات الجباية وغير القابلة للجباية - ٦٢,٧ مليار ش.ج. في ٢٠١١، مقارنةً بـ ٥٩,١ مليار في ٢٠١٠. تشمل هذه المبالغ، أيضاً، دفعات أخرى تدفعها المؤسسة، في الأساس، لوزارات حكومية، مقابل مصاريف تطوير خدمات في المجتمع، إلى جانب مصاريف إدارة وتفعيل برنامج جهاز التأمين الوطني بمختلف مجالاته (في المجموع، نحو ٣,١ مليار ش.ج.). بلغ التضخم الواقعي في إجمالي دفعات مؤسسة التأمين الوطني ٤,٢٪، وهو تضخم نابع، في الأساس، من زيادة عدد متلقي المخصصات والارتفاع الواقعي في حصة من المخصصات في أعقاب تغيير نسبة مخصصات مختلفة في قانون التنظيم الاقتصادي ٢٠١٠-٢٠٠٩ وفي الاتفاقيات المختلفة بموجب القانون. اقتطع هذا الارتفاع جزئياً عن طريق الفارق السلبي بين نسبة تحديث المخصصات في ٢٠١١ (٢,٣٪) مقارنة بارتفاع المؤشر في هذه السنة (بنسبة ٤٥,٤٪). مع ذلك، وبالمفاهيم المتعلقة بنسب المنتج، فقد انخفضت المخصصات بـ ٠,٧ نقطة مئوية (الجدول ٢). انخفضت نسبة المخصصات من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغ أوجها ٨,٧٪ في ٢٠٠٢-٢٠٠١، بصورة ثابتة حتى وصلت إلى ٦,٧٪ في ٢٠٠٨، لترتفع بعد ذلك بسنتين إلى ٧,١٢

الجدول ٢

دفعات المخصصات والجباية من الجمهور (بدون مصاريف إدارية)، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام، ١٩٨٠-٢٠١١

السنة	دفعات المخصصات		الجباية	
	المجموع الكلي	مخصصات قابلة للجباية	المجموع الكلي*	رسوم التأمين الوطني**
١٩٨٠	٦,٠٩	٤,٩٨	٦,٧٧	٥,١٥
١٩٨٥	٧,١٤	٥,٥١	٦,٥٧	٤,٤٥
١٩٩٠	٨,٣٦	٧,٠٤	٧,٢١	٥,٢٨
١٩٩٥	٧,٢٣	٥,٦٦	٧,٥٤	٤,٢١
٢٠٠٠	٧,٦٥	٦,٠٩	٦,٠٠	٤,٠٨
٢٠٠١	٨,٦٣	٦,٧٨	٦,٣٤	٤,٣٠
٢٠٠٢	٨,٦٥	٦,٧١	٦,٣٥	٤,٣٢
٢٠٠٣	٨,١٢	٦,٤١	٦,٢٣	٤,٢٢
٢٠٠٤	٧,٣٥	٥,٨٨	٦,٠٤	٤,٠٥
٢٠٠٥	٧,٠٢	٥,٦٣	٦,٠٠	٤,٠٣
٢٠٠٦	٦,٨٧	٥,٥٣	٥,٨٠	٣,٨٧
٢٠٠٧	٦,٦٧	٥,٤٢	٥,٧٦	٣,٨١
٢٠٠٨	٦,٧٣	٥,٤٩	٥,٨٤	٣,٨٣
٢٠٠٩	٧,٠٦	٥,٨٠	٥,٦٣	٣,٦٧
٢٠١٠	٧,١٢	٥,٩٢	٥,٨٥	٣,٨٥
٢٠١١	٧,٠٥	٥,٩٢	٥,٩٠	٣,٨٨

* بما في ذلك الجباية لصالح صناديق المرضى.
** بما في ذلك تعويض المالية عن تخفيض رسوم التأمين الوطني للمشغلين.

٢٢. يجدر بالذكر أنه في الأشهر الأخيرة التأمّت لجنة برئاسة دائرة الإحصاء المركزية، وشارك فيها التأمين الوطني، وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، وزارة المالية وبنك إسرائيل، وبلورت استنتاجات بخصوص هذه القضايا. لم تكن هذه الاستنتاجات قد صدرت عند إعداد هذه المسح.

٢٣. "المبلغ الأساسي" هو المبلغ الذي يتم وفقاً له حساب معظم المخصصات منذ كانون الثاني ٢٠٠٦. يتم تحديث هذا المبلغ في ١ كانون الثاني من كل سنة بنسبة ارتفاع جدول غلاء الأسعار للمستهلك التي كانت سارية المفعول في السنة التي سبقتها. للمبلغ الأساسي أسعار مختلفة لغرض تحديث المخصصات المختلفة. في ٢٠١١ كان المبلغ الأساسي لمعظم المخصصات ٨,١٥٨ ش.ج..

من نسبة المنتج، ثم انخفضت في ٢٠١١ إلى ٧,٠٥ من نسبة المنتج. ارتفعت نسبة الجباية لفروع التأمين الوطني من حيث المنتج قليلاً، من ٣,٨٥٪ في ٢٠١٠ إلى ٣,٨٨٪ في ٢٠١١، وذلك، ضمن أشياء أخرى، نتيجة للارتفاع الواقعي المعتدل في الأجور. في المجموع، ارتفعت دفعات مخصصات الجباية في ٢٠١١ بموجب قانون التأمين الوطني بنسبة ٣,١٪ بمفاهيم واقعية. أما دفعات المخصصات غير القابلة للجباية - التي يتم دفعها بحكم قوانين الدولة أو بحكم الاتفاقيات القائمة مع وزارة المالية والتي تموّل بالكامل من قبل خزينة الدولة (مثل ضمان الدخل، الحركة، النفقات، الشيخوخة والورثة لغير المؤمنین (خصوصاً للقادمين الجدد) - فقد انخفضت بنسبة ٢٪. بلغ مجموع المخصصات غير القابلة للجباية في ٢٠١١، بما في ذلك مصاريف الإدارة، نحو ١٠ مليارات ش.ج.، وهو ما يشكّل نحو ١٦٪ من مجمل دفعات المخصصات. تشير المعطيات الواردة في الجدول ٣ إلى الأسس التي تركز عليها توجّهات دفع المخصصات حسب الفروع. زادت الدفعات في مخصصات الشيخوخة والورثة بنسبة ٣,٣٪ في ٢٠١١. طرأت في السنوات الأخيرة عدة تغييرات لزيادة الدفعات في تلك المخصصات: في نيسان ٢٠٠٨ تمت زيادة مخصصات الشيخوخة والورثة الأساسية من ١٦,٢٪ إلى ١٦,٥٪ من المبلغ الأساسي ٢٣، كما حصل أبناء سن ٨٠ وما فوق على إضافة خاصة بنسبة نقطة مئوية من المبلغ الأساسي. في آب ٢٠٠٩، وضمن إطار قانون التنظيم الاقتصادي، تمّت زيادة مخصصات الشيخوخة والورثة بشكل أكبر، من ١٦,٥٪ إلى ١٧٪، وفي كانون الثاني ٢٠١٠ إلى ١٧,٣٥٪، في إطار عملية تمت في نهايتها، في كانون الثاني ٢٠١١، زيادة المخصصات الأساسية لتصبح ١٧,٧٪ من المبلغ الأساسي. ترافق الازدياد التدريجي والمتواصل في مخصصات الشيخوخة من ١٦,٢٪ إلى ١٧,٧٪ من المبلغ الأساسي مع عملية موازية تمّت فيها زيادة مخصصات استكمال الدخل بحسب سنّ المستحقين. يُفسّر الازدياد بنسبة ٣,٢٪ في مجموع هذه الدفعات بين ٢٠١٠ و ٢٠١١، في الأساس، بزيادة قدرها نحو ٢٪ (إضافيين إلى المخصصات الأساسية) بين ٢٠١٠ و ٢٠١١ إضافة إلى الازدياد في عدد الحاصلين على مخصصات الشيخوخة والورثة.

زادت الدفعات في مخصصات الأولاد بنسبة ٧,٤٪ بين ٢٠١٠ و ٢٠١١. تنبع هذه الزيادة، ضمن أشياء أخرى، من الارتفاع التدريجي في مخصصات الأولاد الذي بدأ في شهر تموز ٢٠٠٩، في أعقاب سنّ قانون التنظيم الاقتصادي ٢٠١٠-٢٠٠٩. في هذا الإطار، زادت مخصصات الأولاد الذين يأتي ترتيبهم في العائلة الثاني والثالث والرابع، بصورة تدريجية، حتى بلغت الإضافة في الدفع، عام ٢٠١٢ مبلغ ١٠٠ ش.ج. مقابل كل ولد في الترتيب المذكور. تجدر الإشارة إلى أنه، وفي إطار الاتفاقية، تكون الإضافات شكلية لا غير، ولن يتم تحديث المخصصات بحسب التغيرات التي تطرأ على الأسعار في هذه الفترة، بحيث سيتأكل الارتفاع المتوقع بصورة واقعية. يجدر التأكيد على اقتطاع الزيادة في دفعات مخصصات الأولاد بصورة جزئية، بسبب خروج الأولاد "القدامى" (الذين ولدوا قبل ٢٠٠٣) من البرنامج، واستبدالهم بأولاد "جدد" تدفع لهم مخصصات موحدة ومنخفضة أكثر من تلك الخاصة بالقدامى (هذه العملية بدأت عام ٢٠٠٢)، سيؤدي إلى تقليص الدفعات الخاصة بمخصصات الأولاد.

يتمّ تفسير الازدياد في الدفعات المخصصة للأمهات بنسبة ٢,٩٪ بتواصل زيادة عدد المستحقات لرسم الولادة وارتفاع معدّل الدفعات المخصص لرسم الولادة، في ضوء زيادة نسب تشغيل وأجر النساء مع مرور الوقت. تمّ اقتطاع هذه الزيادات جزئياً بسبب الانخفاض في المخصصات المدفوعة لمعدمي العمل في سنّ العمل: يُفسّر الانخفاض بنسبة ٩,٤٪ و ٤,٢٪ في فروع ضمان الدخل والبطالة على التوالي، في الأساس، بانخفاض معدّل نسبة البطالة من ٦,٦٪ في ٢٠١٠ إلى ٥,٦٪ في ٢٠١١ مع انتعاش السوق السريع وخروجه من الأزمة الاقتصادية.

يبين الجدول ٣ أيضاً أنّ فرع الشيخوخة والورثة، وهو الأوّل من حيث الحجم، يشكّل ٢٧,٦٪ من إجمالي المخصصات التي دفعت في ٢٠١١، ومقارنة بالسنّة السابقة، ٢٠١٠، ازدادت حصة هذا الفرع بـ ٠,٤ نقطة مئوية بعد ازدياد مضاعف عن هذا قبل سنة من ذلك. ويأتي هذا التطوّر نتيجة للتغيرات التي طرأت على التشريع التي من المفترض بها أن تزيد نسبة المخصصات مقارنة بالمبلغ الأساسي. وانخفض فرع الإعاقاة قليلاً من ١٨,٨٪ في ٢٠١٠ إلى ١٨,٦٪ في ٢٠١١ وبذلك

عاد إلى مستواه الذي كان في ٢٠٠٩. أمّا فرع الأولاد، الثالث حجماً، فقد زاد حصّته من ٦,١٠٪ في ٢٠١٠ إلى ١,١١٪ في ٢٠١١، وبقي فرع الأمومة على المستوى الذي كان عليه في السنة السابقة فهو يشكّل ٨,٥٪ من مجمل دفعات المخصصات في ٢٠١١. وواصل فرع البطالة تخفيض حصته من ٦,٥٠٪ في ٢٠٠٩ إلى ٤,٤٠٪ في ٢٠١٠ وإلى ٤,١٠٪ في ٢٠١١. كما واصل فرع ضمان الدخل، هو أيضاً، تقليص حصته في السنوات الأخيرة وبلغ ٢,٤٠٪ من مجمل الدفعات، أي ما يعادل نحو نصف حصته في ٢٠٠٢ حيث شكّل نحو ٨٪ من مجمل الدفعات. إن انخفاض حصّتي الفرعين الأخيرين يعبر عن التآكل المتواصل في المخصصات المدفوعة للعائلات في سنّ العمل مقارنةً بتلك المدفوعة للمسنّين.

4. مستوى المخصّصات

تمّ في كانون الثاني ٢٠١١ تحديث المخصصات بنسبة ارتفاع جدول غلاء الأسعار للمستهلك، في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني ٢٠٠٩ وتشرين الثاني ٢٠١٠، بنسبة قدرها ٢,٣٪. إن هذه النسبة تحدّث "المبلغ الأساسي" ٢٤، الذي بحسبه يتم تحديث معظم المخصصات منذ كانون الثاني ٢٠٠٦ بموجب قانون خطة إشفاء الاقتصاد في حزيران ٢٠٠٣. في الفترة نفسها، ارتفع متوسط الأجور، الذي بحسبه تم تحديث المخصصات في الماضي بنسبة ٢,٦٪، أي أنه، وفي ما يتصل بالسنة التي يتم مسحها، فقد خسر متلقو المخصّصات نتيجة للانتقال إلى التحديث بحسب تغيّرات الأسعار بدلاً من أن يكون بحسب تغيّرات الأجر. مع ذلك، ارتفع، بشكل تراكمي، متوسط الأجور بنسبة تبلغ نحو ١٧٪ من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١١ - وهي نسبة أدنى بنحو نقطتين مئويتين من الارتفاع الذي طرأ على جدول غلاء الأسعار للمستهلك في الفترة الموازية. وبذلك ينقلب التوجّه الذي كان قائماً عادةً، والذي كان يزداد بموجبه معدّل الأجر، في نطاقات زمنية طويلة، بما يفوق ارتفاع الأسعار. إذا تواصل هذا التوجّه المذكور واستمرّ المردود من العمل في الانخفاض كما حدث في العقد الأخير، فسيتملأ التآكل في المخصصات على أثر تحديثها وفقاً لجدول غلاء الأسعار للمستهلك بدلاً من تحديثها وفقاً للتغيّرات في الأجور.

في ٢٠١١، استكملت مخصصات الشيخوخة الأساسية للفرد ارتفاعها وفقاً للمخطط الذي تمّ إقراره في قانون التنظيم الاقتصادي لعام ٢٠٠٩، وارتفعت بنسبة مئوية واحدة من المبلغ الأساسي من ١٧,٣٥٪ في ٢٠١٠ إلى ١٧,٧٠٪ للمسنّين الأفراد حتى سنّ ٨٠ عاماً (ارتفاع بنحو ٢٪). كما رُفعت، أيضاً، المخصصات قليلاً لمن بلغوا ٨٠ عاماً، بشكل حافظ على الفرق الذي قدره ١٪ من المبلغ الأساسي لصالح هؤلاء المسنّين مقارنةً بالمسنّين الذين لم يبلغوا بعد ٨٠ عاماً. كما رُفعت على التوالي، أيضاً، مخصصات بقية أفراد العائلة، بما في ذلك مخصّصات الشيخوخة والورثة التي تشمل استكمال الدخل. ولكون المبلغ الأساسي المحدّث وفقاً لتغيّرات الأسعار قد ارتفع بنسبة أدنى من متوسط الأجور في ٢٠١١ (٢,٣٪ مقابل ٢,٨٪ على التوالي)، فإنّ نسب المخصصات، كنسبة مئوية من متوسط الأجور، كما يتمّ عرضها في الجدول ٣ في ما يلي، هي أدنى من نسبتها كنسبة مئوية من المبلغ الأساسي. وهكذا، مثلاً، فإنّ المخصصات الأساسية للفرد كنسبة من متوسط الأجور، بلغت في ٢٠١١ نسبة ١٦,٩٪ (مقابل ١٧,٧٪ من المبلغ الأساسي). أمّا متوسط مخصصات التمريض التي مُنحت للمسنّين (تمّ ترجمة مبلغها إلى ساعات عناية) فقد انخفض واقعياً في ٢٠١١ بنحو ٠,٦٪ مقارنةً بـ ٢٠١٠. انخفض الحد الأدنى من الدخل المضمون للسكان في سنّ العمل، قليلاً، بشكل عام، أو بقي على مستواه كما كان في ٢٠١٠. يُعرّض مستوى المخصصات بمختلف تعريفاتها في الجدول ٥. تبلغ مخصصات الوالد/ة الوحيد/ة حتى سنّ ٥٥ مع ولدين، مثلاً، نسبة ٤٢٪ من متوسط الأجور في السنتين. مع ذلك فهي أقلّ كثيراً مقارنةً بمستواها في ٢٠٠٠، وذلك عشية التقليل العميق في مخصصات ضمان الدخل في إطار الخطة الاقتصادية للعام ٢٠٠٣-٢٠٠٢، حيث شكّلت فيه ٥١٪ من متوسط الأجور. انخفضت المخصصات للفرد في سنّ ٥٥ عاماً، قليلاً، من ٢٤,٢٪ من متوسط الأجور في ٢٠١٠ إلى ٢٣,٩٪ منه في ٢٠١١ وهي أعلى بنحو نصف نسبة مئوية واحدة عما كانت عليه في ٢٠٠٠.

الجدول ٥

مخصصات الشيخوخة والورثة والحد الأدنى من الدخل المضمون للمسنين والورثة (أسعار ثابتة ونسبة مئوية من متوسط الأجور في السوق)*، بمعدل شهري

٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٥

الحد الأدنى من الدخل المضمون (بما في ذلك مخصصات الأولاد)		مخصصات الشيخوخة والورثة الأساسية						السنة
أرمل/ة مع ولدين		مسن/ة وحيد/ة		مسن/ة مع ولدين		مسن/ة وحيد/ة		
النسبة المئوية من متوسط الأجور	أسعار ٢٠١١ (ش.ج.)	النسبة المئوية من متوسط الأجور	أسعار ٢٠١١ (ش.ج.)	النسبة المئوية من متوسط الأجور	أسعار ٢٠١١ (ش.ج.)	النسبة المئوية من متوسط الأجور	أسعار ٢٠١١ (ش.ج.)	
٥٥,٠	٤,٧٧٩	٢٥,٠	٢,١٧٢	٢٩,٠	٢,٥١٧	١٥,٠	١,٣٠٠	٢٠٠٠
٥٧,٨	٤,٩١٦	٢٧,٦	٢,٣٥٢	٣٠,٢	٢,٥٦٦	١٥,٢	١,٢٩٣	٢٠٠٥
٥٩,٨	٥,١٥٦	٢٨,٦	٢,٤٦٤	٢٩,٩	٢,٥٧٥	١٥,٣	١,٣١٩	٢٠٠٦
٥٩,٤	٥,٢٠٤	٢٨,٦	٢,٥٠٤	٢٩,٥	٢,٥٨٠	١٥,٢	١,٣٣٣	٢٠٠٧
٥٩,٢	٥,١٥٢	٢٨,٥	٢,٤٨٠	٢٩,٥	٢,٥٦٤	١٥,٢	١,٣٢٥	٢٠٠٨
		٣٠,٠	٢,٦٠٩	٣٠,٤		١٦,٢	١,٤٠٧	+٨٠ ٢٠٠٨
٦٢,٠	٥,٢٥٠	٣٠,٠	٢,٥٣٧	٣١,١	٢,٦٣٥	١٦,١	١,٣٦٤	**٢٠٠٩
		٣٠,٣	٢,٥٧٠	٣١,١		١٦,١	١,٣٦٤	***٢٠٠٩
		٣٢,١	٢,٧٢٣	٣٢,١		١٧,١	١,٤٤٦	****٢٠٠٩
٦٣,٦	٥,٤٣٠	٣٠,٩	٢,٦٤٠	٣٢,٤	٢,٧٦٨	١٦,٨	١,٤٣٢	**٢٠١٠
		٣١,٨	٢,٧٠٩	٣٢,٤		١٦,٨	١,٤٣٢	***٢٠١٠
		٣٣,٢	٢,٨٣٤	٣٣,٤		١٧,٧	١,٥١٤	****٢٠١٠
٦٤,١	٥,٤٨٤	٣٠,٩	٢,٦٤٥	٣٢,٧	٢,٧٩٨	١٦,٩	١,٤٤٤	**٢٠١١
		٣١,٨	٢,٧٢٣	٣٢,٧		١٦,٩	١,٤٤٤	***٢٠١١
		٣٣,٣	٢,٨٤٦	٣٣,٧		١٧,٨	١,٥٢٦	****٢٠١١

* حسب قياس دائرة الإحصاء المركزية.
 ** حتى سن ٧٠.
 *** أبناء ٧٩-٧٠ وما فوق.
 **** أبناء ٨٠ وما فوق.

أما متوسط مخصصات الإعاقة فقد انخفض بمفاهيم واقعية من ٢,٢٪ من متوسط الأجور لوظيفة أجبر في ٢٠١٠ إلى ٢١,٧٪ منه في ٢٠١١. أما متوسط مخصصات الخدمات الخاصة ومخصصات الولد المعاق فقد انخفض، هو أيضاً، قليلاً بين السنتين: مخصصات الخدمات الخاصة انخفضت من ٢,٢٪ إلى ٢,٧٪ من متوسط الأجور ومخصصات الولد المعاق من ٢٦,٨٪ إلى ٢٦,٥٪ من متوسط الأجور. في المقابل من ذلك، ارتفع متوسط مخصصات الحركة الشهرية قليلاً، بمفاهيم واقعية، بين ٢٠١٠ و ٢٠١١، من ٢,٢٪ إلى ٢,٧٪ من متوسط الأجور.

٥. متلقو المخصصات

ارتفع عدد متلقي مخصصات الشيخوخة والورثة في ٢٠١١ بنسبة ٢,٨٪. دفعت المؤسسة مخصصات لـ ٧٨٠ ألف مسن ووريث في المعدل كل شهر (الجدول ٣). تعكس هذه النسبة زيادة أعلى في فرع الشيخوخة وانخفاضاً معتدلاً في فرع الورثة. في فرع الأولاد، ارتفع عدد العائلات التي تتلقى مخصصات الأولاد بنسبة ٨,١٪، نتيجة للزيادة الطبيعية في هذه الفئة السكانية. في ٢٠١١، دُفعت مخصصات أولاد لنحو ٢ مليون ولد يعيشون في أكثر من مليون عائلة. انخفض عدد متلقي رسوم البطالة بنحو نصف نسبة مئوية واحدة بين ٢٠١٠ و ٢٠١١. يعكس هذا الانخفاض، جزئياً، انخفاض متوسط نسبة البطالة بين العامين بمقدار نسبة مئوية واحدة. في الأعوام ٢٠٠٩-٢٠٠٣، انخفض عدد متلقي رسوم البطالة على نحو ثابت، كنتيجة مدمجة للوضع الاقتصادي في السوق والتغيرات في شروط الاستحقاق الخاصة

الجدول 6

نقطة المخصصات ومخصصات الأولاد (أسعار ثابتة ونسبة مئوية من متوسط الأجور في السوق)،
بمعدل شهري، ٢٠١١-١٩٩٠

السنة	قيمة نقطة المخصصات		مخصصات لولدين		مخصصات لأربعة أولاد		مخصصات لخمسة أولاد	
	النسبة المئوية من متوسط الأجور	أسعار ٢٠١١	النسبة المئوية من متوسط الأجور	أسعار ٢٠١١	النسبة المئوية من متوسط الأجور	أسعار ٢٠١١	النسبة المئوية من متوسط الأجور	أسعار ٢٠١١
١٩٩٠	٣.٢	٢٢٢	٦.٣	٤٤٤	١٧.٦	٢٤.٤	٢٤.٤	٢٤.٤
١٩٩٥	٢.٩	٢١٤	٥.٨	٤٢٩	١٧.٢٣	٢٣.٠	٢٣.٠	٢٣.٠
٢٠٠٠	٢.٥	٢١٩	٥.٠	٤٣٧	١٧.٦١	٢٠.٣	٢٠.٣	٢٠.٣
٢٠٠١	٢.٤	٢١٦	٤.٨	٤٣٣	١٧.٤٤	١٩.٥	١٩.٥	١٩.٥
٢٠٠٢	٢.٢	١٨٢	٤.٣	٣٦٥	١٤.٦٠	١٧.٢	١٧.٢	١٧.٢
٢٠٠٣	٢.١	١٧٣	٤.٢	٣٤٥	١٤.٧٤	١٥.٦	١٥.٦	١٥.٦
٢٠٠٤	١.٧	١٤٦	٣.٥	٢٩١	٩٩٤	١١.٨	١١.٨	١١.٨
٢٠٠٥	١.٧	١٤١	٣.٣	٢٨٣	٨٩١	١٠.٥	١٠.٥	١٠.٥
٢٠٠٦	٢.٠	١٧١	٤.٠	٣٤٢	٩٢٧	١٠.٨	١٠.٨	١٠.٨
٢٠٠٧	١.٩	١٧٠	٣.٩	٣٤٠	٩٢٢	١٠.٥	١٠.٥	١٠.٥
٢٠٠٨	١.٩	١٦٧	٣.٨	٣٣٤	٩٠٣	١٠.٤	١٠.٤	١٠.٤
٢٠٠٩	٢.٠	١٦٩	٤.٠	٣٣٨	٩٩٧	١١.٨	١١.٨	١١.٨
قدامى ٢٠١٠	٢.٠	١٧١	٤.٢	٣٥٧	١,٠٩٥	١٢.٨	١٢.٨	١٢.٨
جديد ٢٠١٠	٢.٠	١٧١	٤.٢	٣٥٧	٨٦١	١٠.١	١٠.١	١٠.١
قدامى ٢٠١١	٢.٠	١٦٩	٤.٨	٤٠٧	١,١٣٧	١٣.٣	١٣.٣	١٣.٣
جديد ٢٠١١	٢.٠	١٦٩	٤.٨	٤٠٧	٩١١	١٠.٦	١٠.٦	١٠.٦

بالمؤمنين. في أعقاب الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة في أواخر عام ٢٠٠٨، تمّ تشريع أمر ساعة في بداية ٢٠٠٩، هدفه مساعدة العاطلين عن العمل من غير المستحقين لرسوم بطالة وفقاً لقانون التأمين الوطني ودفع مخصصات خاصة لهم. في أعقاب ذلك أضيف بشكل مؤقت كثيرون إلى دائرة متلقي المخصصات وارتفعت نسبتهم بأكثر من ٥٠٪. تمّ في ٢٠١٠ إجراء اقتطاع جزئي لهذا الارتفاع الحادّ ما أدى إلى انخفاض بنسبة ٢١٪ في عدد المتلقين، وذلك مع انتهاء سريان مفعول أمر الساعة المذكور.

في فرع الإعاقة العامة، وهو الثاني من حيث الحجم، تم تسجيل ارتفاع بنسبة ٨، ٢٪ مقارنة مع السنة المنصرمة - وهي نسبة تقل عن متوسط زيادة متلقي هذه المخصصات خلال العقدين الأخيرين، إذ من بداية سنوات الـ٩٠، ارتفع متوسط عدد المتلقين في السنة بنسب تراوح بين ٣٪ و ٨٪ سنوياً. استمرت الارتفاعات في المخصصات المشتقة من مخصصات الإعاقة العامة بمقدار مشابه لما كان في السنوات السابقة: ارتفع عدد متلقي مخصصات الخدمات الخاصة بنسبة ٤، ٦٪، وارتفع عدد متلقي مخصصات الحركة بنسبة ٥، ٧٪، وارتفع عدد متلقي مخصصات الولد المعاق بنسبة ٤، ٢٪. أما في فرع مصابي العمل، المتأثر عادة بنسب التشغيل في السوق، فقد بقي عدد المتلقين من دون أي تغيير بين العامين المذكورين، في حين ارتفع عدد متلقي مخصصات الإعاقة الدائمة في هذا الفرع بنسبة ٥، ٠٪. أما فرع الأمومة، بقسميه، منح الولادة ورسوم الولادة، فقد بقي عدد المتلقيات دون تغيير تقريباً، وفي فرع التمريض ارتفع عدد المتلقين بنسبة ٣٪. في ٢٠١١ تواصل انخفاض عدد متلقي مخصصات ضمان الدخل - انخفاض بنسبة ٣، ٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٠ يُضاف إلى

الجدول ٧
عدد متلقي المخصصات في فروع التأمين الأساسية (بمعدل شهري)، ١٩٥٦-١٩٧٥

السنة	الشيخوخة والورثة***	العائلة العامة							مخصصات للخدمة الخاصة	مخصصات للعاقبة	مخصصات إعاقة عامة	مخصصات للعامة	مخصصات للخاصة	مخصصات للمعاق	مخصصات للحركة	مخصصات الإصابات*	مخصصات الرسم	مخصصات العائلية	مخصصات الخدمة (بالأوف)	منحة واردة*	رسوم واردة*	رسوم على الأورثة**	العائلات المعصاة	رسوم البطالة	ضمن الدخل للمجموعة السكانية في سن العمل***	التنريض					
		مخصصات	مخصصات	مخصصات	مخصصات	مخصصات	مخصصات	مخصصات																							
١٩٥٦	٧٣٤٤	٧٠٥	٧٠٥	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١			
١٩٥٧	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١		
١٩٥٨	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	
١٩٥٩	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	
١٩٦٠	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٦١	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٦٢	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٦٣	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٦٤	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٦٥	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٦٦	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٦٧	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٦٨	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٦٩	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٧٠	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٧١	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٧٢	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٧٣	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٧٤	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
١٩٧٥	٧٤٧٧	٧١١	٧١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١

* عدد المتلقين المختلفين خلال السنة.
** مقطعات عام ١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨ و١٩٥٩ و١٩٦٠ و١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٥
*** عدد حساب الرسم الوطني المتلقى للمشتركين غير مستحقين للمخصصات الشبوحية والورثة الذين تلقوا مخصصات شبوحية وورثة مستحقة. كحساب واردة
**** عدد متلقي المخصصات الشبوحية والورثة الذين تلقوا مخصصات شبوحية وورثة مستحقة. كحساب واردة

انخفاض بنسبة ١,٢٪ في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠٠٩ - وهو عام سُجِّل فيه استقرار في عدد المتلقين بعد حدوث انخفاضات كبيرة أيضاً في السنوات الأربع التي سبقتها. انخفض عدد متلقي ضمان الدخل، بشكل تراكمي، في سنّ العمل بنسبة ربع المتلقين منذ بداية العقد المنصرم. يجدر بالذكر أنه في نيسان ٢٠١٠ انتهت خطة دمج متلقي المخصصات في العمل "أوروت تسوكا"، إلا أن عدد العائلات التي تتلقى مخصصات ضمان الدخل، المتأثرة أيضاً بنسب التشغيل والبطالة في السوق، يستمرّ في الانخفاض حتى بعد انتهاء الخطة.

٦. جباية رسوم التأمين من الجمهور ومصادر تمويل المخصصات

يتم تمويل مدفوعات المخصصات الخاصة بمؤسسة التأمين الوطني من أربعة مصادر: جباية رسوم التأمين الوطني (جباية مباشرة من الجمهور وتعويض وزارة المالية عن خفض رسوم التأمين الوطني للمُشغّلين وللمؤمّنين المستقلين)، مشاركة الحكومة في تمويل المخصصات القابلة للجباية، تمويل الحكومة للمخصصات غير القابلة للجباية والمقبوضات من الفائدة المفروضة على استثمار الأرصدة المالية، في الأساس بسندات دَين حكومية. بالإضافة إلى جباية رسوم التأمين الوطني، تقوم المؤسسة بجباية رسوم التأمين الصحيّ وتحويلها إلى صناديق المرضى.

طراً تغييران اثنان، في أعقاب قانون التنظيم الاقتصادي للعامين ٢٠١٠-٢٠٠٩، كان لهما تأثير على الجباية من شهر أيلول ٢٠٠٩ حتى آذار ٢٠١١: رفع النسبة المخفضة لرسوم تأمين المشغّل من ٤٥،٣٪ إلى ٨٥،٣٪ (وعملياً، العودة إلى ما كان عليه الوضع في ٢٠٠٨) حتى نهاية شباط ٢٠١١، ومضاعفة سقف دفع رسوم التأمين الوطني ورسوم التأمين الصحي من ٥ مرات المبلغ الأساسي إلى ١٠ مرات المبلغ الأساسي حتى نهاية ٢٠١٠، من دون رفع موازٍ في السقف الأساس لاحتساب المخصصات التي تستبدل الأجر. رغم أن كلا هذين الإجراءين كان من المفترض بهما العمل على زيادة إجمالي جباية رسوم التأمين الوطني، إلا أنّ هذه النتيجة لم تتحقق فعلياً، لأنّ تمّ تحويل إضافة الجباية وإضافة المخصصات بموجب البند ٣٢ إلى وزارة المالية بشكل كامل، من خلال تخفيض مشاركة المالية في الجباية لفرع الأولاد من ٢١٠٪ إلى ٢٠٧،٥٪ في ٢٠٠٩، إلى ١٦٩٪ في ٢٠١٠ وإلى ٢٠٨٪ في ٢٠١١.

جرى إدخال تعديلات إضافية على قانون التسويات للعامين ٢٠١٢-٢٠١١: (١) رفع سقف دفع رسوم التأمين الوطني ورسوم التأمين الصحيّ لـ ٩ مرات المبلغ الأساسي منذ بداية ٢٠١١ (ولمّا كانت المبلغ الأساسي منذ ٢٠١٢، ١، ١). رفع هذا التغيير الجباية قليلاً، إلا أن حصة وزارة المالية لم تكبر في المقابل، ولذلك فإن المشاركة في فرع الأولاد بلغت ٢٠٠٪ منذ ٢٠١١، ١، ٤، (٥، ٢٠٤٪ في ٢٠١٢). (٢) رفع رسوم التأمين العادية للمُشغّل ٤٧،٥٪ (من ٥٣،٥٪ إلى ٩٠،٩٪)، منذ ٢٠١١، ٤، ١. لقد رفع هذا التعديل (الذي كان ساري المفعول على ٩ أشهر من أصل الأشهر الـ ١٢ من عام ٢٠١١) جباية المؤسسة بنحو نصف مليار ش.ج..

أ. جباية رسوم تأمين من الجمهور

ارتفعت مقبوضات المؤسسة من جباية رسوم التأمين الوطني ورسوم التأمين الصحيّ، واقعيّاً، بنسبة ٣,٧٪ في ٢٠١١ وبلغ مجموعها ٥١,١ مليار ش.ج.: ٣١,٢ مليار لفرع التأمين الوطني و١٧ مليار لجهاز الصحّة (الجدول ٨). ارتفعت المقبوضات لفرع التأمين الوطني وللجهاز الصحيّ، واقعيّاً، بنسبة ٣,٩٪ وبنسبة ٣,٢٪، على التوالي. يُضاف إلى الجباية من الجمهور نحو ٢,٤ مليار ش.ج. حوّلتها وزارة المالية كتعويض عن خفض رسوم التأمين الوطني للمُشغّلين وللمُستقلّين (حسب البند ٣٢ ج ١ من القانون).

بمفاهيم نسبة الناتج المحلي الخام، بقيت الجباية من الجمهور على مستواها مقارنة بالسنة السابقة - ٥,٦٪ من الناتج المحلي الخام. في جميع السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ باستثناء سنة واحدة، ٢٠٠٩، كانت الجباية، كنسبة من الناتج المحلي الخام، بنسبة مطابقة لـ ٥,٦٪. يُذكر أنه في ٢٠٠٢، بلغت الجباية من الجمهور نسبة ٦,٣٪ من الناتج المحلي الخام. كما بقيت أموال الجهاز الصحي بمفاهيم الناتج المحلي الخام بمستوى ثابت هو ٢٪ من الناتج المحلي الخام منذ

٢٠٠٧ وحتى السنة التي يتمّ مسحها. استمرّت حصة الجباية من الجمهور في مجمل الضرائب المباشرة للأفراد بالارتفاع التدريجيّ، من ٤٠,٢٪ في ٢٠٠٣ إلى ٤٧,٦٪ في ٢٠١١، كنتيجة مدمجة لتخفيض الضريبة في إطار الإصلاح في ضريبة الدخل الذي تمّ تطبيقه منذ ٢٠٠٣، من جهة، وللتعديلات في التشريع لزيادة الجباية من التأمين الوطني (رفع سقف ونسبة رسوم التأمين الوطني على المشغل)، من جهة أخرى.

تختلف التغيّرات في نسب ارتفاع الجباية بين الأجيرين وغير الأجيرين. إنّ الجباية من الأجيرين ارتفعت بنسبة ٤,٧٪ في ٢٠١١ (بعد ارتفاع بنسبة ٧,٧٪ في السنة السابقة)، في حين أنّ نسبة الجباية المقابلة من غير الأجيرين انخفضت بنحو ١٪، بعد ارتفاع بنسبة ٥,١٪ في السنة السابقة. تتأثر هذه الارتفاعات بالتغيّرات الإيجابية الحاصلة في مجال العمل والأجر في سوق العمل، وبالتغيرات التي أحدثت على التشريع في ٢٠١١، كما سبق الذكر، والتي أثرت على زيادة الجباية من الجمهور. إن تكثيف الجباية من غير الأجيرين ساهم، هو أيضاً، في ارتفاع حجم الجباية في السنوات الأخيرة.

الجدول ٨
الجباية لجهاز التأمين الوطني ولجهاز الصحة، ٢٠٠٧-٢٠١١

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
أسعار جارية (ملايين ال.ش.ج.)					
٥١,١٣٩	٤٧,٦٢٦	٤٣,٢٢٤	٤٢,٤٠٢	٣٩,٧٤٠	مجموع كل مقبوضات رسوم التأمين
٤٨,٧٠٨	٤٥,٣٩٢	٤١,٢٢٨	٤٠,٤٥٢	٣٧,٩١٠	المجموع الكلي للجباية من الجمهور
٣١,٢٩٤	٢٩,١٠٢	٢٦,٢٣٣	٢٥,٨٧٧	٢٤,٤٥٤	لفروع التأمين الوطني
١٧,٤١٤	١٦,٢٩٠	١٤,٩٩٥	١٤,٥٧٥	١٣,٤٥٦	لجهاز الصحة
٢,٤٣١	٢,٢٣٤	١,٩٩٦	١,٩٥٠	١,٨٣٠	تعويض المالية
مؤشرات لتطور الجباية من الجمهور					
النسبة المئوية للتغيير الواقعي					
٣.٧	٧.٢	-١.٤	٢.٠	٤.٤	المجموع الكلي للجباية من الجمهور
٣.٩	٨.٠	-١.٩	١.٢	٣.٣	لفروع التأمين الوطني
٣.٣	٥.٨	-٠.٤	٣.٦	٦.٦	لجهاز الصحة
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام					
٥.٦	٥.٦	٥.٤	٥.٦	٥.٦	المجموع الكلي للجباية من الجمهور
٣.٦	٣.٦	٣.٤	٣.٦	٣.٦	لفروع التأمين الوطني
٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	لجهاز الصحة
كنسبة مئوية من الضرائب المباشرة على الأفراد					
٤٧.٦	٤٧.٣	٤٥.٨	٤٣.٠	٤٠.٥	المجموع الكلي للجباية من الجمهور
٣.٦	٣.٤	٢٩.١	٢٧.٥	٢٦.١	لفروع التأمين الوطني
١٧.٠	١٧.٠	١٦.٧	١٥.٥	١٤.٤	لجهاز الصحة
كنسبة مئوية من الضرائب المباشرة					
٣٥.٨	٣٥.٩	٣٥.٤	٣٢.٥	٢٨.٧	المجموع الكلي للجباية من الجمهور
٢٣.٠	٢٣.٠	٢٢.٥	٢٠.٨	١٨.٥	لفروع التأمين الوطني
١٢.٨	١٢.٩	١٢.٩	١١.٧	١٠.٢	لجهاز الصحة

ب. مصادر تمويل المخصصات

بيّن الجدول ٩ أنّ مجمل مقبوضات المؤسسة لتمويل فروع التأمين الوطني ارتفع في ٢٠١١ بـ ٤,٥٪ بمفاهيم واقعية وبلغ ما مجموعه ٦٩ مليار ش.ج. بأسعار جارية. يكمن مصدر ارتفاع مقبوضات المؤسسة، في الأساس، في مركّب رسوم التأمين الذي يشكّل نحو نصف إجمالي المقبوضات، والذي ارتفع واقعياً بنسبة ٤,٢٪، وفي تمويل الحكومة بموجب البند ٣٢ (أ) من القانون، ٢٥ الذي ارتفع بنسبة حادّة تبلغ ٤٪، ١١ في ٢٠١١ في أعقاب مشاركة المالية في فرع الأولاد. تمّ اقتطاع هذا الارتفاع، جزئياً، بانخفاض نسبته ١,٧٪ في التمويل الحكومي للمخصصات من قبل المالية. ارتفعت المقبوضات، في السنوات الخمس الأخيرة، منذ ٢٠٠٦، بنحو ١٤٪ بمفاهيم واقعية، في الأساس بسبب ارتفاع مقبوضات جباية رسوم التأمين الوطني بنحو ١٦٪. لقد كان الارتفاع التراكمي، إلى جانب مركبات مشاركة الحكومة، معتدلاً أكثر - نحو ١٠٪. أدّى هذا التوجّه إلى ارتفاع معيّن في حصة رسوم التأمين الوطني في إجمالي المقبوضات، من ٤٧,٨٪ في ٢٠٠٦ إلى ٤٨,٩٪ في ٢٠١١، لكن، مقارنةً ببداية العقد المنصرم، قلّت حصتها عن ٥٠,٤٪ وعن ٥١,٦٪ في ١٩٩٥. هذا التوجّه هو بمثابة مؤشّر على اضمحلال استقلالية مؤسسة التأمين الوطني. ازدادت المقبوضات من الفائدة، التي يعتبر وزنها من مجمل المقبوضات قليلاً جداً، واقعياً، في تلك الفترة بنسبة تبلغ نحو ٢٠٪.

ج. الفوائض/العجز والاحتياطات المالية

بصرف النظر عن مدخولات الفائدة الناتجة عن استثمارات المؤسسة، انخفض فائض ميزانية المؤسسة من نحو ٣ مليارات ش.ج. في ٢٠١٠ إلى نحو مليار ش.ج. في ٢٠١١. ويأتي هذا الانخفاض بعد ارتفاع على مدى سنتين متواصلتين، بما في ذلك انقلاب الاتجاه من فائض إلى عجز في السنتين اللتين سبقتا ٢٠١١. ساهم في هذا الانخفاض، في الأساس، ازدياد الفائض في فرع الأولاد بنحو ٢,٥ مليار ش.ج.، والانخفاض المعتدل في فروع تعاني العجز لمخصصات تستبدل الأجر في البطالة وفي مصابي العمل. في المقابل من ذلك، ازداد العجز في فرع الشيخوخة والورثة بنحو ٦٠٠ مليار ش.ج. وفي فرع الإعاقة بنحو ١٥٠ مليون ش.ج..

بيّن الجدول ١٠ أنّ ضمّ المقبوضات من الفائدة إلى فوائض الماضي يحسّن الوضع الماليّ لفروع التأمين الوطني: ينقلب العجز إلى فائض قدره ٦,٣ مليار ش.ج.، مقارنةً بنحو ٤ مليارات ش.ج. في السنة السابقة. رغم ذلك، وبإستثناء فرع الشيخوخة والورثة، فإن سائر الفروع التي كانت تعاني العجز من دون ضمّ الفائدة إلى الاستثمارات بقيت على هذه الحال بعد ضمّها، أيضاً.

٢٥. توّضل التأمين الوطني إلى اتفاق مع المالية بعدم المساس بمخصصات المالية وفق البند ٢٢ من القانون في أعقاب تقليص رسوم التأمين ووفقاً لذلك تمّ إجراء التعديلات المطلوبة في القانون.

الجدول ٩
مصادر تمويل فروع التأمين الوطني، ٢٠١١-١٩٩٥

السنة	مجموع كل المقبوضات*	جباية رسوم التأمين الوطني**	مشاركة الحكومة***	التمويل الحكومي للمخصصات	مقبوضات الفائدة
ملايين ال.ش.ج. أسعار جارية					
١٩٩٥	٢٣,٥٨١	١٢,١٧١	٤,٢٢٢	٤,٦٥٠	٢,٥٠٤
٢٠٠٠	٤١,٢٠٧	٢٠,٧٥١	٨,٣٣٦	٨,١٤٨	٣,٩٠٧
٢٠٠٤	٤٧,٥١٣	٢٣,٠٢١	١,٩٩٦	٨,٥٤٨	٤,٦١٧
٢٠٠٥	٤٩,٧٠٥	٢٤,٢٩٩	١١,٧٠٠	٨,٦١٦	٤,٨٥٠
٢٠٠٦	٥٢,٣٤٤	٢٥,٢٣٤	١٢,٦٠٠	٨,٩٨٢	٥,٢٩٠
٢٠٠٧	٥٤,٩٧٤	٢٦,٢٨٤	١٣,٨٨٨	٨,٩٠٦	٥,٦٠٠
٢٠٠٨	٥٨,٥٢٥	٢٧,٨٢٧	١٤,٩٣٨	٩,٢٤٥	٦,١٥٠
٢٠٠٩	٦,٩٣٤	٢٨,٢٢٩	١٥,٦٥٧	٩,٩٣٩	٦,٦٦٦
٢٠١٠	٦٣,٨٢١	٣١,٢٨٩	١٥,١٤٤	١٠,٣٢٢	٧,٠٠٠
٢٠١١	٦٨,٩٧٦	٣٣,٧٣٦	١٧,٣٠٤	١٠,٢٠٣	٧,٣٠٤
الزيادة السنوية الواقمية (بالنسب المئوية)					
٢٠٠٠	٧.٦	٩.٨	١.٦	١٠.٨	٣.٦
٢٠٠٤	-٠.٦	١.٣	٢.٢	-٨.٩	٤.١
٢٠٠٥	٣.٢	٤.٢	٥.٠	-٠.٥	٣.٧
٢٠٠٦	٣.١	١.٧	٥.٥	٢.١	٦.٨
٢٠٠٧	٤.٥	٣.٦	٩.٦	-١.٤	٥.٣
٢٠٠٨	١.٨	١.٢	٢.٨	-٠.٧	٥.٠
٢٠٠٩	-٠.٨	-١.٨	١.٥	٤.١	٤.٩
٢٠١٠	٢.٠	٧.٩	-٦.٦	-١.٧	٢.٣
٢٠١١	٤.٥	٤.٢	١١.٤	-١.٧	-٠.٩
التوزيع (بالنسب المئوية)					
١٩٩٥	١٠٠.٠	٥١.٦	١٧.٩	١٩.٧	١٠.٦
٢٠٠٠	١٠٠.٠	٥٠.٤	٢٠.٢	١٩.٨	٩.٥
٢٠٠٤	١٠٠.٠	٤٨.٥	٢٣.١	١٨.٠	٩.٧
٢٠٠٥	١٠٠.٠	٤٨.٩	٢٣.٥	١٧.٣	٩.٨
٢٠٠٦	١٠٠.٠	٤٨.٢	٢٤.١	١٧.٢	١٠.١
٢٠٠٧	١٠٠.٠	٤٧.٨	٢٥.٣	١٦.٢	١٠.٢
٢٠٠٨	١٠٠.٠	٤٧.٥	٢٥.٥	١٥.٨	١٠.٥
٢٠٠٩	١٠٠.٠	٤٦.٣	٢٥.٧	١٦.٣	١٠.٩
٢٠١٠	١٠٠.٠	٤٩.٠	٢٣.٥	١٥.٧	١١.٠
٢٠١١	١٠٠.٠	٤٨.٩	٢٥.١	١٤.٨	١٠.٦

* بما في ذلك تعويضات طرف ثالث.
** بما في ذلك تعويضات مالية.
*** حسب البند ٣٢ (١) من القانون.

الجدول ١٠
الفوائض/العجز في فروع مؤسسة التأمين الوطني
(ملايين الش.ج.، أسعار جارية)، ٢٠٠٨-٢٠١١

فرع التأمين	الفائض/العجز بدون فائدة على الاستثمارات				الفائض/العجز مع فائدة على الاستثمارات			
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
المجموع الكلي	٢,٤٥٤	-١,٢٥٣.٥	-٣,٠٦٦	-٩٩٤.٢	٨,٦٠٤	٥,٤١٢	٣,٩٩٩	٦,٣١٠
الشيخوخة والورثة	-٤٠٦	-١,٥٧١.٤	-١,٣٦٥.٤	-٢٠٠٤.٨	١,٩٦٤	٩٤١	١,٢٤٣	٦٩٢
الإعاقاة العامة	-٢,٩٣٤	-٣,٢٩٤.٣	-٣,٤٤٥.٤	-٣,٦٠٦.٤	-٢,٣٩٤	-٢٨٤٦.٤	-٣,١١٨.٥	-٣,٤٠٧
مصاوبو العمل	-١,١٤٢	-١,٥٦٨	-١,٤٦٠.٧	-١,٢٥٢.٢	-٩٠٢	-١,٣٦٤.٢	-١,٣٠٤.٤	-١,١٤٠
الأمومة	-١,٦٠٨	-٢٠٠٦.٧	-٢,١٨١.٧	-٢,٢٢٦	-١,٥٥٨	-٢,٠٢٣.٥	-٢,٢٩٦.٧	-٢,٢٢٦.٣
الأولاد	١١,٩٦٠	١١,٩٧٠	١٠,٧٥٠	١٢,٦٤١	١٤,٦٦٠	١٥,٣١٥	١٤,٥٥٩	١٦,٧٥٢
البطالة	-١,٣٥٧	-٢,٤٦٨.٥	-١,٩٤٤	-١,٨٨١.٧	-١,٣٥٦	-٢,٤٦٨.٥	-١,٩٨١.٩	-١,٨٨١.٧
التمريض	-٢,١٦٤	-٢,٣٨٢.٣	-٢,٧١٩.٥	-٢,٧٨٦.٢	-٢,٠٦٤	-٢,٣٧٣.٨	-٢,٨١٣.٣	-٢,٧٨٦.٢
أخر	١٠٧	٦٨	٣٧	١٢٣	٢٥٧	٢٣٣	٢١٢	٣٠٧

مقاييس الفقر والفجوات الاجتماعيّة

الفصل ٢

١. تمهيد

يرتكز قياس الفقر في إسرائيل، على نحو شبيه بمعظم الدول الغربية والمنظمات الدولية، على التوجه النسبي الذي يعتبر الفقر ظاهرةً تعكس ضائقةً نسبيةً ينبغي تقييمها من خلال ربطها بمستوى المعيشة الخاص بالمجتمع. على نحو خاص، تُعرف العائلة بأنها فقيرة إذا كان مستوى معيشتها المعبر عنه بالدخل المتاح للفرد المعياري، أقل من نصف متوسط هذا الدخل. إن الاستنتاجات الواردة في التقارير وفي هذا الفصل الخاص بالمسح – التي تُعتبر ثماراً للجهود التي أجراها مدير البحث والتخطيط في مؤسسة التأمين الوطني – تركز على أبحاث مسح للدخل والمصرفيات السنوية التي تُجرىها دائرة الإحصاء المركزية بصورةٍ جاريةٍ ١.

بدءاً من تقرير العام ٢٠٠٧ (الذي صدر في ٢٠٠٨)، تم نشر استنتاجات مقاييس الفقر السنوية الخاصة بالسنوات الميلادية ضمن هيكلية جديدة وموسعة في تقرير الفقر والفجوات الاجتماعية ٢. أُضيفت إلى التقرير الموسع مقاييس جديدة ومجموعات سكانية جديدة لم تشمل في تقارير سابقة.

ترد في هذا الفصل استنتاجات تتعلق بمقاييس الفقر والفجوات الاجتماعية للعام ٢٠١٠ مقارنةً بالعام ٢٠٠٩، والتي تُعتبر، بالتالي، مقارنةً متعددة السنوات، مع الحفاظ على التوازن بين هدفين اثنين: الأول، توسيع المعلومات الراهنة والإضافة إليها في تقرير الفقر والفجوات الاجتماعية، وتفطية مجالات جديدة لم يكن قد تمّ شملها سابقاً، خصوصاً في مجال المقارنات الدولية المتعلقة بمواضيع الفقر، عدم المساواة والرفاه الاقتصادي؛ والثاني – الحفاظ على تتابع نشر المسوح السنوية السابقة. يتم التأكيد في إطار هذا المسح على مساهمة سياسة الدولة في سبيل التخلص من الفقر، سواء على مستوى المقارنة الدولية أو على مستوى المقارنة بين المخصصات والمقاييس المختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

يبدأ الفصل بعرض موقف إسرائيل من مسألة مصروف الرفاه الاجتماعي، حيث يتضمن الفصل استنتاجات وتحليلات مختارة تتعلق بمقاييس الفقر وعدم المساواة ٣ في إسرائيل، مقارنةً بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (البند ٢ أدناه). ترد، بعد ذلك، الاستنتاجات المركزية الخاصة بمقاييس الفقر ومستوى المعيشة للمجموعة السكانية كلها، وذلك حسب طريقة القياس المتبعة في إسرائيل (البند ٣) إضافةً إلى مسح يتناول التوجهات الخاصة بالمجموعات السكانية المختلفة. أما القسم الأخير من الفصل، فيعرض استنتاجات تتعلق، بشكل أساسي، بعدم المساواة في توزيع الدخل (البند ٤). يضم هذا الفصل ثلاثة أطر: في الإطار ١ ترد معطيات مكثفة بشأن تأثير دفعات التحويل على التخلص من الفقر في إسرائيل؛ في الإطار ٢ ترد نتائج قياس الفقر (MBM) الذي تم تطويره في مؤسسة التأمين الوطني، التي تتمحور حول قياس الفقر بحسب سلّة الاستهلاك «الأساسية» أو «المناسبة» – ومقارنة نتائجها في مقابل الدخل المتاح للعائلة من أجل استهلاكها؛ الإطار ٣ يجري مسحاً لخلاصة معطيات الفقر المحدثة والقائمة عند كتابة هذا الفصل، وهي تتناول فترة ٢٠١٠/١١: من تموز ٢٠١٠ حتى حزيران ٢٠١١. تشمل الملاحق الخاصة بهذا الفصل وصفاً مفصلاً لطريقة قياس الفقر ومصادر المعطيات، إلى جانب جداول (مُلحق جداول الفقر وعدم المساواة) توسع المعلومات المتعلقة بالاستنتاجات حول الفقر وعدم المساواة.

صورة الوضع الاجتماعية في إسرائيل في مقارنة دولية

يعرض الجدول ١ أدناه، والرسم البياني الذي يليه، معطيات حول تطوّر المصرفيات العامة للرفاه الاجتماعي في إسرائيل خلال العقد المنصرم بمفاهيم الناتج المحلي الإجمالي، وذلك حسب قواعد التصنيف الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية

١. لمزيد من التفصيل والتوسع حول طريقة القياس ومصادر المعطيات، يُنظر مُلحق قياس الفقر ومصادر المعطيات في هذا الإصدار.

الجدول ١
نقطة الرفاه الاجتماعي، ٢٠٠٠-٢٠١١

	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
إجمالي نقطة الرفاه الاجتماعي	١٥,٩٥	١٦,٠١	١٦,٠٣	١٥,٥٢	١٥,٥٤	١٥,٨٣	١٦,٣٦	١٦,٩٧	١٨,١٨	١٨,٦١	١٨,٣٨	١٦,٩٧
إجمالي الدعم المالي	٨,٨٤	٨,٩٣	٨,٩٠	٨,٥٢	٨,٦٢	٨,٨٣	٩,٠٠	٩,٤٨	١٠,٣٤	١٠,٦٧	١٠,٦٩	٩,٦٧
دعم المجموعة السكانية بحد سن العمل	٤,١١	٤,١٨	٤,٢٥	٤,٠٦	٤,٠٣	٤,١٧	٤,٣٨	٤,٥٥	٥,١٥	٥,٦٧	٥,٦٧	٥,١٣
التأمين الوطني	٣,٤٢	٣,٤٧	٣,٥٠	٣,٣٣	٣,٢٩	٣,٤١	٣,٤٨	٣,٧٠	٤,٢٣	٤,٦٤	٤,٦٩	٤,١٥
الحرب والأعمال العدائية	٠,٤٥	٠,٤٧	٠,٥٠	٠,٤٣	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٥٣	٠,٥٥	٠,٥٤	٠,٥٣	٠,٤٧
آخر*	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٢٥	٠,٢٧	٠,٣٠	٠,٣٢	٠,٣٧	٠,٤٤	٠,٤٦	٠,٥١
دعم كبار السن	٤,٧٣	٤,٧٥	٤,٦٤	٤,٤٦	٤,٥٩	٤,٦٥	٤,٧٦	٤,٩٣	٥,١٨	٥,٠١	٥,٠١	٤,٥٤
التأمين الوطني	٢,٦٦	٢,٦٦	٢,٥٨	٢,٤٩	٢,٥١	٢,٦٣	٢,٦٧	٢,٧٥	٢,٨٤	٢,٨٥	٢,٩٠	٢,٦٢
التقاعد لموظفي الدولة	١,٨٣	١,٨٣	١,٨٠	١,٦٩	١,٧٩	١,٧٧	١,٧٣	١,٧٩	١,٨٧	١,٧٠	١,٦٥	١,٥١
آخر**	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٩	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٥	٠,٤٠	٠,٤٧	٠,٤٥	٠,٤١	٠,٤١
إجمالي الدعم غير المالي	٧,١١	٧,٠٨	٧,١٣	٧,٠٠	٦,٩٣	٧,٠١	٧,٣٢	٧,٤٩	٧,٨٤	٧,٩٩	٧,٧٠	٧,٣٠
الصحة والتعويض	٥,١٥	٥,٠٧	٥,١٠	٥,٠٥	٤,٩٠	٤,٩٦	٥,١١	٥,٢١	٥,٣٢	٥,٥٢	٥,٤٣	٥,١٢
آخر***	١,٩٥	٢,٠١	٢,٠٣	١,٩٥	٢,٠٢	٢,٠٥	٢,١١	٢,٢٨	٢,٥٢	٢,٤٧	٢,٢٦	٢,١٩

المصدر: من طيات التأمين الوطني، وإدارة الإحصاء المركزية، ترتيبات إقرار الأبحاث حسب قواعد التصنيف، التabelle للمؤسسة الوطنية للاقتصاد.

* يشمل ذلك دعم الجنود المُستريحين، سنّة الاستقبال ودعم مالي للمساعدة في دفع أيجار الشقة السكنية.

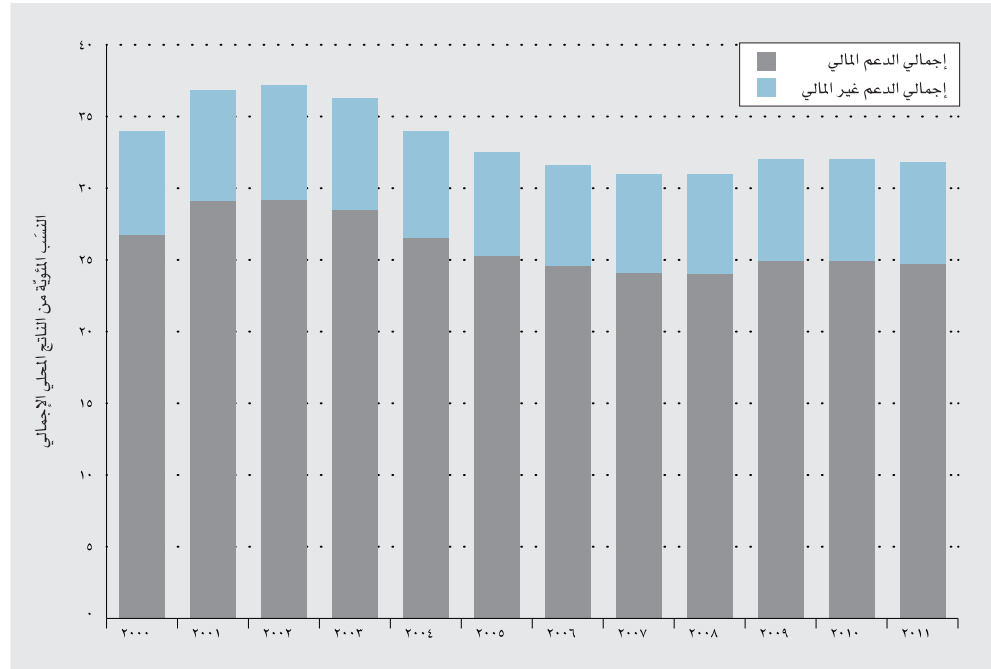
** يتضمن ذلك دعم ضحايا النازية والحكم المالي للمساعدة في إيجار الشقة السكنية.

*** يشمل ذلك الدعم غير المالي من قبل التأمين الوطني، السلطات المحلية، المنظمات الحكومية غير الربحية ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي.

الاقتصادية. عام ٢٠١١، شكّلت مصروفات الرفاه الاجتماعي نحو ١٦ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنّ أكثر من نصف المصروفات - نحو ٥٥٪ - خُصّصت للدعم المالي، أمّا ما تبقى فُخّصصَ للدعم «غير المالي»، أي للدعم على شكل خدمات مُوفّرة للمواطنين، متعلّقة، في هذه الحالة خصوصاً، بمجال الصحّة. تحافظ هذه النسبة تقريباً على المستوى الذي كانت عليه عام ٢٠١٠ (مع انخفاض طفيف) كاستمرارية لتوجّه الاستقرار الذي بدأ عام ٢٠٠٩. إنّ توزيع المصروف إلى مركباته المختلفة (الرسم البياني ١) يُبيّن أنّ هذا الاستقرار مشتركٌ للمصروف المالي وغير المالي، علماً أنّ في الإمكان ملاحظة أنّ المصروف في سنّ العمل قد انخفض، في حين ارتفع المصروف الخاص بالمسنّين، مع أنّ نسبة الزيادة في مصروف المسنّين كانت أعلى من نسبة الانخفاض المتعلّقة بالمجموعة السكانية التي هي في سنّ العمل - يُعتبر هذا التطوّر أمراً متوقّعاً في ضوء الزيادة النسبية المرتفعة في مخصّصات الشيخوخة والورثة التي تشكّل نحو ثلث إجمالي الدعم المالي.

الرسم البياني ١

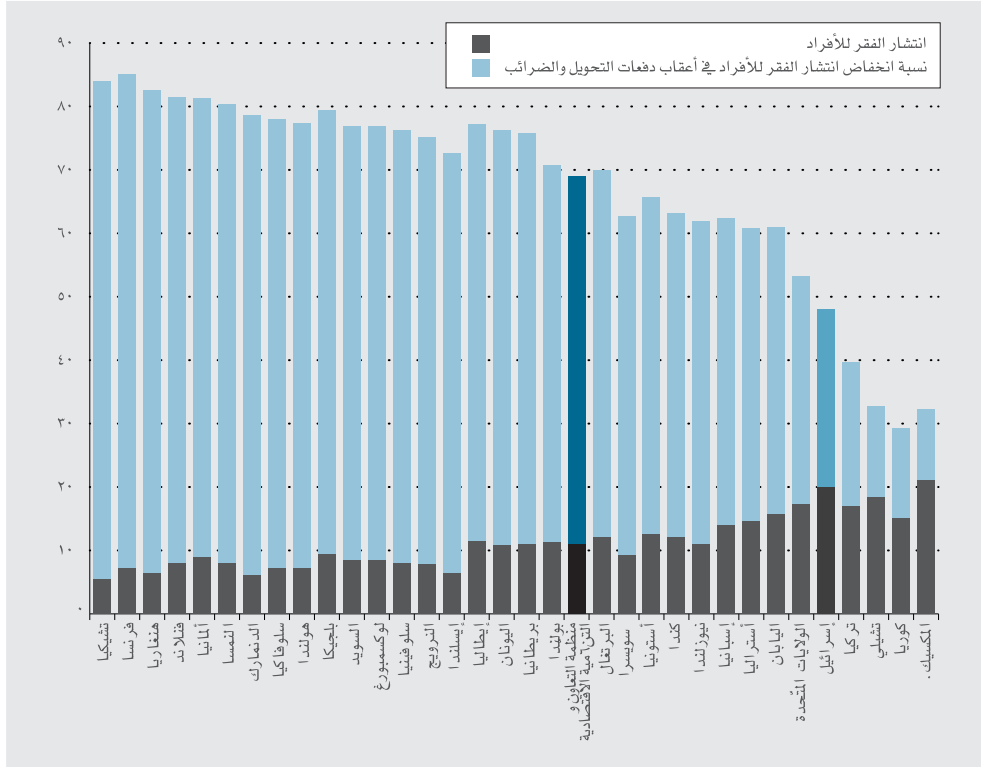
نفقات الرفاه الاجتماعي بالنسب المئوية للناتج المحلي الإجمالي، إسرائيل، سنوات مُختارة



يعرض الرسم البياني ٢ أدناه، التغيّرات في انتشار الفقر لدى الأفراد في أعقاب دفعات التحويل والضرائب المباشرة في إسرائيل وفي سياسة منظمّة التعاون والتنمية الاقتصادية مع نهاية العقد الأول لسنوات الـ ٢٠٠٠. يُظهر الرسم البياني أنّ دفعات التحويل والضرائب المباشرة تُساعد نحو ٢٨٪ من الفقراء في التخلّص من فقرهم، مقارنةً بنسبة مضاعفة - نحو ٥٨٪ - في المعدّل، في دول منظمّة التعاون والتنمية الاقتصادية. يُظهر الرسم البياني أنّ الدول تختلف فيما بينها بدرجة كبيرة من هذه الناحية، كما أنّ نطاق التخلّص من الفقر في أعقاب سياسة الحكومة يشكّل نحو ١٥٪-٢٠٪ في دول مثل تشيلي، كوريا، المكسيك وتركيا، وحتى ٧٠٪-٨٠٪ في دول مثل الدنمارك، النمسا، ألمانيا، فنلندا، هنغاريا، فرنسا وتشيكيا. يظهر الرسم البياني ٢ العلاقة السلبية المتبادلة بين مقاييس الفقر في الدولة، وبين نسب التخلّص من الفقر في

الرسم البياني ٢

تأثير نهج السياسة المُعتمَد (دفعات التحويل والضرائب المباشرة) على مقياس الفقر في نهاية العَقد الأول من سنوات الـ٢٠٠٠، دُول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.



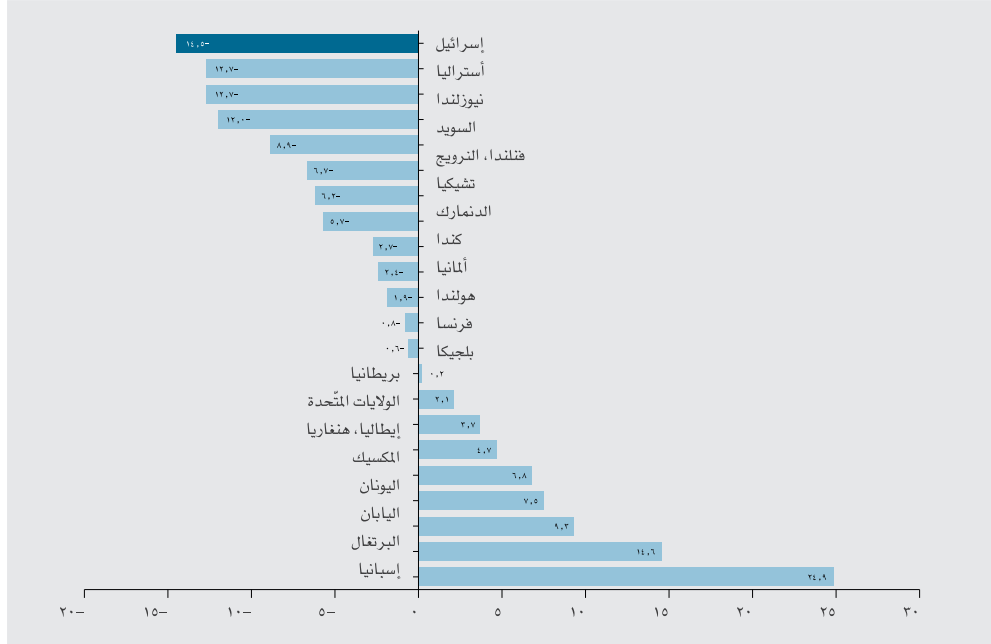
أعقاب سياسات الحكومة، أي أنه كلما كانت نسبة الفقر أعلى، كانت نسبة التخلّص منه أدنى.

يُظهر الرسم البياني ٣ التغيّرات في تأثير سياسة الحكومة على مدار العَقد الواقع بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠ (تقريباً). في الإمكان ملاحظة أنّ عددًا من الدُول – مثل بلجيكا، فرنسا، هولندا وبريطانيا – قد حافظت على مستوًى ثابت من المساعدة الخاصّة بالمجموعة السكانية الفقيرة، حيث ينعكس ذلك في نسبة التخلّص من الفقر في أعقاب دفعات التحويل والضرائب المباشرة. في المقابل، رفع عددٌ قليلٌ من الدول، خصوصاً إسبانيا والبرتغال، مستوى المساعدة بشكلٍ ملحوظ (بـ٢٥% و١٥% على التوالي)، وهناك دُول أُخرى – في مقدمتها إسرائيل – خفّضت نسبة المساعدة للعائلات الفقيرة، وحدّت من مساهمة الدُول في المساعدة على التخلّص من الفقر. في إسرائيل انخفضت نسبة العائلات المنتشلة من الفقر في أعقاب سياسات الدولة بنحو ١٥% – نسبة الانخفاض الأعلى بين الدُول المقارنة. حتى في أستراليا، نيوزلندا والسويد، تم تسجيل نسبة عالية تصل إلى نحو ١٢%.

يُظهر الرسم البياني ٤ مقياس «جيني» لعدم المساواة في توزيع الدخل قبل تدخّل الحكومة وبعده. في الإمكان الملاحظة بأنّ قسمًا من الدُول التي يُشير فيها مقياس «جيني» إلى مستوى دخلٍ اقتصاديٍّ مرتفع، يكون فيها الدخل المتاح مُرتفعًا (تشيلي، المكسيك، تركيا، الولايات المتحدة والبرتغال). أي أنّ تدخّل الحكومة لتقليص عدم المساواة في الدخل يُعتبر محدودًا. مع ذلك، ولدى قسم آخر من الدُول، مثل ألمانيا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا، يُعتبر المقياس حسبَ الدخل الاقتصاديٍّ مرتفعًا، علمًا أنّ الحكومة تمكّنت من تقليص عدم المساواة، بشكلٍ ملحوظ، في الدخل المتاح. تبرزُ إسرائيل من ضمن الدُول التي تتميز بمستوى عدم مساواة مرتفع، حسب كلا تعريفَي الدخل، عندما يُخفّض تدخّل الحكومة

الرسم البياني ٣

التغيير في تأثير نهج السياسة المُعتمَد بين بداية العقد الأول لسنوات الـ٢٠٠٠ حتَّى نهايته، دول مختارة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



الإطار ١

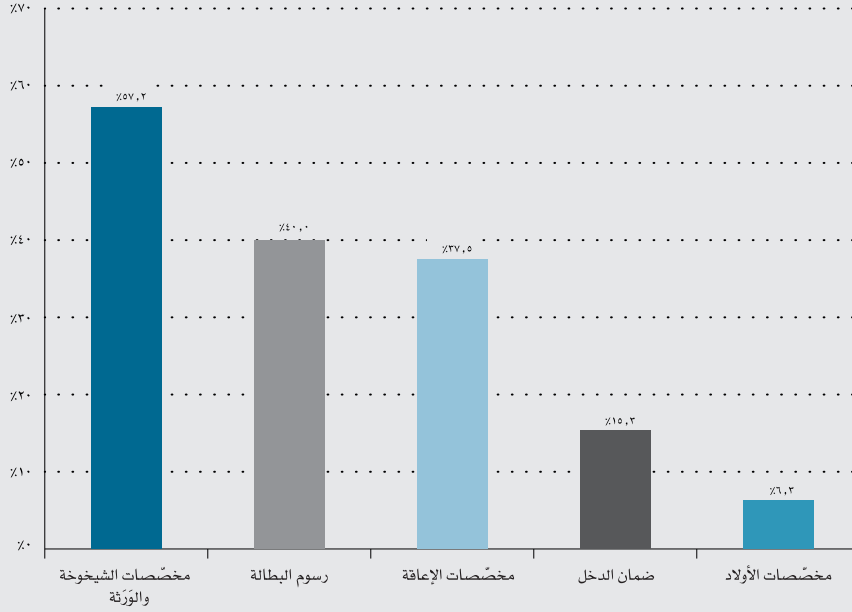
تأثير المخصّصات في مقاييس الفقر

تُشكّل دفعات المخصّصات، كما هو معروف، وسيلةً بالغة الأهمية للحدّ من الفقر. في عام ٢٠١٠، شكّلت المخصّصات نحو ٧٧% من إجمالي المساهمة لتقليص من الفقر، أي من إجمالي دفعات التحويل والدعم المخصّصة للعائلات من قِبَل الحكومة ومن الأفراد. زادت نسبة التدنّي في انتشار فقر العائلات نتيجة المخصّصات بشكلٍ ثابتٍ وتدرّجٍ من ٣٦,٣% عام ٢٠٠٨، إلى ٣٦,٧% عام ٢٠٠٩، وإلى ٣٧,٦% عام ٢٠١٠. يعرض الرسم البياني ١ مساهمة المخصّصات المختلفة في انخفاض انتشار فقر العائلات. في الإمكان ملاحظة أنّ دفع مخصّصات الشيخوخة والورثة يساهم في تراجع انتشار الفقر لدى متلقي المخصّصات بنسبة ٥٧% تقريباً، كما أنّ رسوم البطالة تساهم بنسبة ٤٠%. أمّا بالنسبة لمخصّصات الأولاد، فالتأثير بسيطٌ جداً ويصل إلى نحو ٦%، وذلك في ضوء مستوى المخصّصات المتدنّي جداً. ينطوي تحليلٌ إضافيٌّ مثبّرٌ للاهتمام على فحص التأثير في "دائرة موحّدة": ما هو تأثير كلّ ١٠٠ ش.ج. من المخصّصات على الحدّ من مقاييس الفقر. يعرض الرسم البياني ٢ نسبة الانخفاض في انتشار الفقر لدى العائلات التي تتلقّى مخصّصات معيّنة، قبل وبعد إضافة ١٠٠ ش.ج. من المخصّصات، والفارق بينهما بنقاطٍ مئويّة. في الإمكان ملاحظة أنّ ترتيب المخصّصات يتغيّر، كما يتّضح أنّ تأثير إضافة الـ١٠٠ ش.ج. إلى مخصّصات الأولاد هو ذو تأثير كبير في الحدّ من الفقر. في المقابل، إنّ إضافةً مماثلةً لمخصّصات الشيخوخة والورثة، التي تشكّل إضافةً نسبة مئويّة أقلّ بكثير، تُعتبر أقلّ تأثيراً في تقليص الفقر.

عندما يتم إجراء تحليل بشأن تأثير الإضافة في حدّة الفقر (FGT)، فإنّ النتائج تتغيّر بشكلٍ ملحوظ، بل إنها تقلبُ بشكلٍ فعليٍّ: إنّ فعالية ١٠٠ ش.ج. إضافية في مخصّصات الأولاد وضمان الدخل تعتبر الأعلى في تخفيف وضع معيشة من هم في حالة فقر، علماً أنّه في ضوء المستوى المنخفض لهذه المخصّصات، فإنها ذات درجة أقلّ فعالية في التخلّص

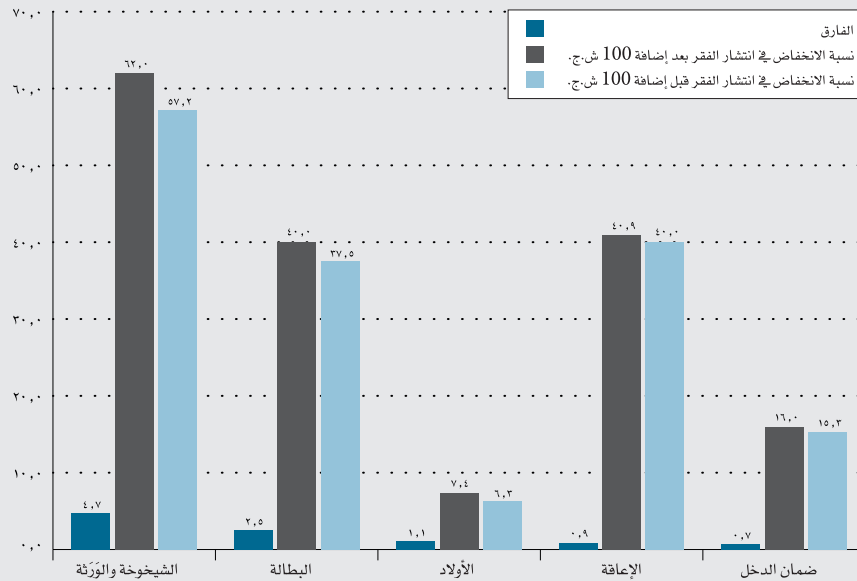
الرسم البياني ١

نسبة الانخفاض في انتشار فقر العائلات التي تتلقى مخصصات بعد دفع المخصصات، ٢٠١٠



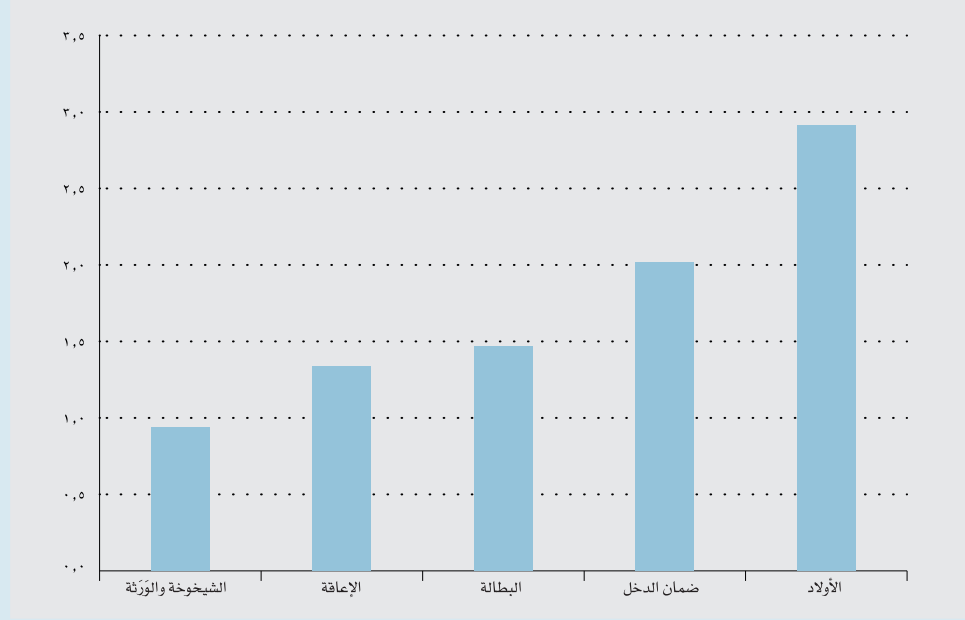
الرسم البياني ٢

نسبة الانخفاض في انتشار فقر العائلات التي تتلقى مخصصات مقابل كل 100 ش.ج. من المخصصات، ٢٠١٠



الرسم البياني ٣

الفارق بين نسبة الانخفاض في حدة الفقر (FGT) لدى العائلات التي تتلقى مخصصات قبل وبعد إضافة ١٠٠ ش.ج. من المخصصات، ٢٠١٠
الأولاد، ضمان الدخل، البطالة، الإعاقة، الشيخوخة والورثة



من الفقر. في المقابل، وبالنسبة لمتلقي مخصصات الشيخوخة والورثة والمعاقين، الذين يُعتبر مستوى المخصصات لديهم أقرب إلى خط الفقر، فإنّ درجة فعالية إضافة الـ ١٠٠ ش.ج. لغرض تخفيف تفاقم الفقر، هي منخفضة إلى حد كبير.

عند اختيار السياسة التي من شأنها أن تحقّق أفضل النتائج في تقليص الفقر، ينبغي، أيضاً، أن تؤخذ بالاعتبار تكلفة الميزانية التي تنطوي على إضافة ١٠٠ ش.ج.، وإدراجها ضمن حساب الانخفاض في مقاييس الفقر لدى المجموعات السكانية كلّها، وليس لدى متلقي المخصصات فقط^٣.

يعرض الجدول ١ التكلفة مقابل نقطة مئوية واحدة للفارق بين نسبة الانخفاض في مقاييس الفقر قبل وبعد إضافة ٢٥٠ ش.ج. ١٠٠ ش.ج. المتلقي المخصصات. المقاييس الثلاثة التي تمّ فحصها هي انتشار فقر العائلات، حدة الفقر (FGT) ومقياس "جيني" لعدم المساواة في توزيع المدخولات.

في الإمكان الملاحظة بأنّه عند فحص المقاييس الثلاثة، أدت عمليّة إضافة ٢٥٠ ش.ج. إلى مخصصات ضمان الدخل إلى تقليص نسبة الانخفاض في المقاييس الثلاثة، بمقدار نقطة مئوية واحدة في أدنى تكلفة ممكنة. يعزّز هذا المعطى أهميّة مخصصات الحد الأدنى للحياة الكريمة القائمة في إسرائيل، والحاجة إلى الاستثمار لزيادتها. مع ذلك، ومع فحص انتشار فقر العائلات، تجدر الملاحظة إلى أنّه مع إضافة ٢٥٠ ش.ج. إلى مخصصات الشيخوخة والورثة، فإنّ التأثير الأكبر سيظلّ التكلفة الأدنى، ومع فحص مقياس "جيني" لعدم المساواة و FGT لحدة الفقر، يتبيّن أنّ

إنّ سبب عرض النتائج المتعلقة بإضافة ٢٥٠ ش.ج. (وليس ١٠٠ ش.ج.) في الجدول، يعود إلى أنّ إضافة ١٠٠ ش.ج. في مجال البطالة لا يؤدي إلى تغيير في مقياس "جيني"، بحيث تكون التكلفة لانهائية، افتراضاً، بينما تتيح إضافة ٢٥٠ ش.ج. إمكانية عرض النتائج العددية. تجدر الإشارة إلى أنّ النتائج الواردة في الجدول متشابهة حتى عندما كان مبلغ الإضافة هو ١٠٠ ش.ج.

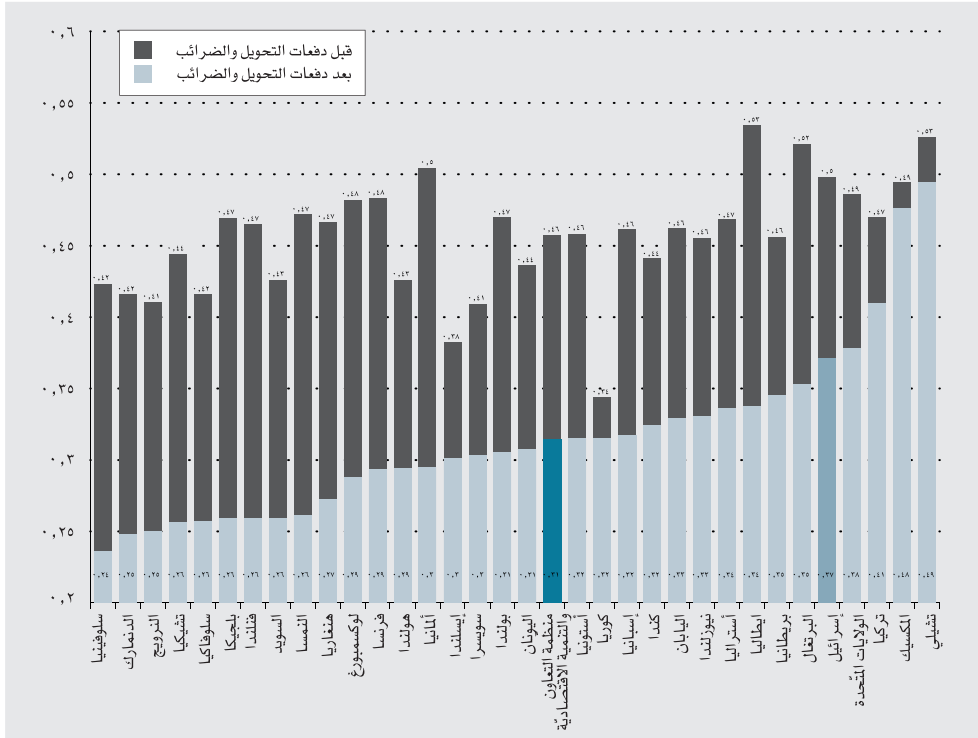
تكلفة الميزانيات لتخفيض نسبة مئوية واحدة من انتشار فقر العائلات، FGT ومقياس "جيني" لدى مجمل المجموعة السكانية، بملايين الشواقل، ٢٠١٠

التكلفة لتخفيض نسبة مئوية واحدة			المخصّصات	تدرج المقاييس		
التكلفة لتخفيض نسبة مئوية واحدة من "جيني"	التكلفة لتخفيض نسبة مئوية واحدة من FGT	التكلفة لتخفيض نسبة مئوية واحدة من انتشار الفقر العائلي		التكلفة لتخفيض نسبة مئوية واحدة من "جيني"	التكلفة لتخفيض نسبة مئوية واحدة من FGT	التكلفة لتخفيض نسبة مئوية واحدة من انتشار الفقر العائلي
٢٨١.٥	٩٠.٦	١٤٠.٦	الأولاد	٢	٢	٥
٣٧٢.٥	١٥٢.٨	٤٩.١	الإعاقاة	٣	٤	٣
٦١٦.٢	٩٣.٦	٩٣.٦	البطالة	٥	٣	٤
١٧٣.٢	٤١.٠	٤٨.١	ضمان الدخل	١	١	٢
٥٦٥.٧	٣٤٠.٦	٣٥٠.٦	الشيخوخة والوزنة	٤	٥	١

التأثير الأكبر يتحقّق، أيضاً، بإضافة ٢٥٠ ش.ج. لمخصّصات الأولاد. للخلاصة، إن مسألة فعالية المخصّصات للتخلّص من الفقر متعلّقة بنوع المقياس المُختار وبالأهداف المرجوّ تحقيقها. في هذا المسحّ القصير، رأينا أنّ إضافة ٥٢ ش.ج. إلى مخصّصات المعيشة الطويلة الأمد والقصيرة الأمد، تترك أثرها الكبير على انتشار الفقر، جدّة الفقر ومقياس عدم المساواة، كما ينعكس الأمر في تغيّر نسبة الانخفاض في هذه المقاييس، وذلك مع دفع الثمن الأقلّ المُعبّر عنه بتكلفة المخصّصات التي تعتمد إضافة ٥٢ ش.ج. إلى المخصّصات التي تمّ مسحها.

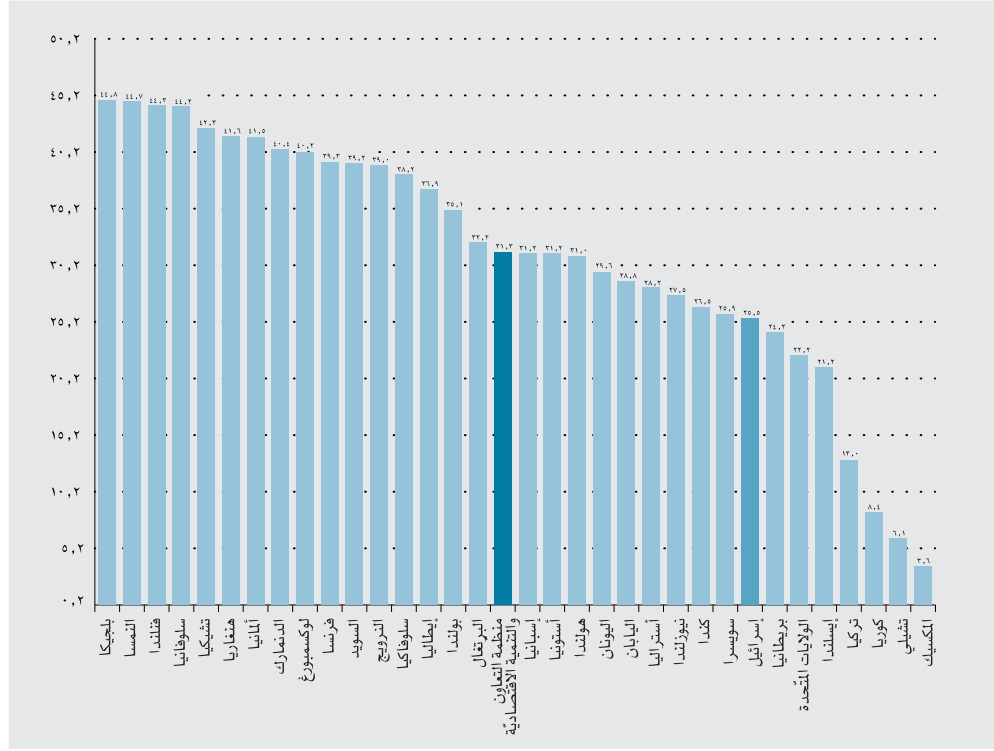
الرسم البياني ٤

مقياس "جيني" قبل دفعات التحويل والضرائب المباشرة وبعدها في نهاية العقد الأول لسنوات الـ٢٠٠٠، دول منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية



الرسم البياني ٥

الانخفاض في مقياس "جيني" في أعقاب دفعات التحويل والضرائب المباشرة في نهاية العقد الأول من سنوات الـ٢٠٠٠، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



مقياس عدم المساواة إلى نحو ٧٥٪ من مستواه.

يصف الرسم البياني ٥ التغيير في مقياس "جيني" في أعقاب تدخل الحكومة في نهاية العقد الأول من سنوات الـ٢٠٠٠ في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تبرز مجموعة الدول التي يُعتبر فيها تأثير دفعات التحويل والضرائب المباشرة ضئيلاً للغاية. تضم هذه المجموعة كلاً من تركيا، تشيلي، كوريا والمكسيك مع نسبة أدنى من ٢٠٪. في المقابل من ذلك، هناك دول تتميز بتأثير مرتفع جداً ناتج عن تدخل الحكومة (أكثر من ٤٠٪) على رأسها بلجيكا، النمسا، فنلندا وسلوفينيا. أما إسرائيل مع نسبة تقليص تصل إلى الربع حسب مقياس "جيني" لعدم المساواة في توزيع المدخولات، فنجدها ضمن مجموعة بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا وكندا، التي تُعتبر مستوياتها أدنى، من هذا الجانب، من المعدل العام للدول الأعضاء في المنظمة (٣١,٣٪).

استنتاجات أساسية عن الفقر

يعرض الجدول ٢ بعض المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على فهم توجهات مقاييس الفقر والفجوات الاجتماعية. إن دخول السوق في حالة الركود الاقتصادي وما أعقبه من ارتفاع في نسبة البطالة منذ نهاية ٢٠٠٨ حتى منتصف ٢٠٠٩، ترافق مع زيادة انتشار الفقر. في المقابل، فإن تجدد النمو خلال العام ٢٠٠٩ ومطلع ٢٠١٠ (٨٪، ٤)، الذي انعكس، ضمن أمور أخرى، في ارتفاع بنسبة ٧٪، في عدد الموظّفين وانخفاض في نسبة البطالة من ٦,٦٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٦٪ في ٢٠١٠ (الجدول ٢) - أدى إلى تقليص في نسب الفقر عام ٢٠١٠. انعكس ذلك، أيضاً، في الارتفاع في مستوى المعيشة:

الجدول ٢

المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في مقياس الفقر (بالنسب المئوية) ، ٢٠١٠-٢٠٠٥

المؤشر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
نسبة نمو الناتج المحلي	٤.٩	٥.٦	٥.٥	٤.٠	٠.٨	٤.٨	٤.٨
نسبة التغير في مستوى الأسعار في كل فترة مسح مقابل سابقتها	١.٣	٢.١	٠.٥	٤.٦	٣.٣	٢.٧	٢.٠
نسبة التغير الواقعي في متوسط الأجور في السوق	١.٨	١.٣	١.٨	-٠.٤	-٢.٥	٠.٨	١.٦
نسبة البطالة	٩.٠	٨.٤	٧.٣	٦.١	٧.٦	٦.٦	٥.٧
نسبة متلقي رسوم البطالة لدى غير العاملين	٢٣.٩	٢٣.٧	٢٣.٥	٢٦.٧	٣١.٨	٢٨.١	٣١.٥
الحصة الأدنى من الأجور كنسبة من متوسط الأجور	٤٥.٥	٤٦.٢	٤٧.٥	٤٦.٨	٤٧.٣	٤٥.٨	٤٥.٧

الجدول ٣

معدل ومتوسط الدخل للفرد المعياري بعد دفعات التحويل والضرائب المباشرة وخط الفقر (ش.ج.)، ٢٠٠٨-٢٠١٢

	الدخل للفرد المعياري			نسبة الزيادة الواقعية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	م ٢٠٠٨ ل ٢٠٠٩	م ٢٠٠٩ ل ٢٠١٠
المعقل	٤,٢٦١	٤,٤٠٤	٤,٦٦٥	٠.٠	٣.١
المتوسط	٣,٤٨٣	٣,٦٢٩	٣,٨٦١	٠.٨	٣.٦
خط الفقر	١,٧٤٢	١,٨١٥	١,٩٣١	٠.٨	٣.٦

الجدول ٤

عدد الأفراد المعياريين وخط الفقر للعائلة* حسب عدد الأفراد في العائلة، ٢٠١٠-٢٠٠٩

عدد الأفراد في العائلة	عدد الأفراد المعياريين في العائلة	خط الفقر للعائلة في ٢٠٠٩		خط الفقر للعائلة في ٢٠١٠	
		ش.ج. في الشهر	النسبة المئوية من متوسط الأجر	ش.ج. في الشهر	النسبة المئوية من متوسط الأجر
١	١.٢٥	٢,٢٦٨	٢٨.٠	٢,٤١٣	٢٨.٩
٢	٢	٣,٦٢٩	٤٤.٨	٣,٨٦١	٤٦.٢
٣	٢.٦٥	٤,٨٠٩	٥٩.٤	٥,١١٦	٦١.٢
٤	٣.٢	٥,٨٠٧	٧١.٧	٦,١٧٨	٧٣.٩
٥	٣.٧٥	٦,٨٠٥	٨٤.٠	٧,٢٤٠	٨٦.٦
٦	٤.٢٥	٧,٧١٢	٩٥.٢	٨,٢٠٥	٩٨.١
٧	٤.٧٥	٨,٦١٩	١٠٦.٤	٩,١٧٠	١٠٩.٧
٨	٥.٢	٩,٤٣٦	١١٦.٥	١٠,٣٣٩	١٢٠.١
**٩	٥.٦	١٠,٦٢٢	١٢٥.٥	١٠,٨١١	١٢٩.٣

* متوسط الأجر المحسوب لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، هو المعدل المشترك لمتوسط الأجر لوظيفة أجير (عاملون إسرائيليون) في الفترة الملائمة لفترة كل مسح.
** وزن كل فرد إضافي هو ٠.٤٠ على سبيل المثال، العائلة التي تضم ١٠ أفراد فيها ٦ أفراد معياريين.

عام ٢٠١٠، تم تسجيل ارتفاع بنسبة ٦٪، ٣ (الجدول ٣) إضافةً إلى الزيادة عام ٢٠٠٩، في متوسط الدخل المتاح للفرد المعياري (الجدول ٣)، الأمر الذي يُشير إلى ارتفاع في مستوى معيشة العائلات.٢. مع ذلك، خلال العام ٢٠١٠، تأكل الحد الأدنى من الأجور - من ٣٪، ٤٧ من معدّل الأجر عام ٢٠٠٨ إلى ٨٪، ٤٥ منه، فيما ارتفع الأجر الواقعي بنسبة معتدلة تقل عن نسبة مئوية واحدة، الأمر الذي لم يصب في فائدة وضع العائلات

الجدول ٥

مقاييس الفقر في مجمل المجموعة السكانية حسب مقاييس فقر مختارة، ٢٠٠٨-٢٠١٠

مقياس الفقر	قبل دفعات التحويل والضرائب المباشرة	بعد دفعات التحويل فقط	بعد دفعات التحويل والضرائب المباشرة
٢٠٠٨			
انتشار الفقر (%)			
العائلات	٣٢.٣	١٧.٢	١٩.٩
الأفراد	٣٢.٧	٢١.٣	٢٣.٧
الأولاد	٤٠.٤	٣١.٤	٣٤.٠
نسبة فارق مدخولات الفقراء (%)*	٥٩.٦	٣٣.٥	٣٤.٢
مقياس FGT*	٠.١٥٦	٠.٠٣٦٥	٠.٠٤١٧
مقياس SEN*	٠.٢٦٠	٠.١٠٠	٠.١١٣
مقياس "جينني" لعدم المساواة في توزيع مدخولات الفقراء	٠.٤٨٨٢	٠.٢٠٢٧	٠.٢٠٥١
٢٠٠٩			
انتشار الفقر (%)			
العائلات	٣٣.٢	١٧.٩	٢٠.٥
الأفراد	٣٣.٩	٢٢.٤	٢٥.٠
الأولاد	٤١.٩	٣٣.٣	٣٦.٣
نسبة فارق الدخل الفعلي (%)*	٦٠.٣	٣٥.٢	٣٥.٥
مقياس FGT*	٠.١٦٣٦	٠.٠٤١٠	٠.٠٤٦٧
مقياس SEN*	٠.٢٧٠	٠.١٠٩	٠.١٢٣
مقياس "جينني" لعدم المساواة في توزيع مدخولات الفقراء*	٠.٤٩٢٢	٠.٢٠٨٩	٠.٢١٣٤
٢٠١٠			
انتشار الفقر (%)			
العائلات	٣٢.٦	١٧.٥	١٩.٨
الأفراد	٣٢.٨	٢٢.٠	٢٤.٤
الأولاد	٤٠.٤	٣٢.٨	٣٥.٣
نسبة فارق مدخولات الفقراء (%)*	٦٠.٠	٣٥.٣	٣٥.٨
مقياس FGT*	٠.١٥٦١	٠.٠٣٩٩	٠.٠٤٥٦
مقياس SEN*	٠.٢٦٠	٠.١٠٧	٠.١٢٠
مقياس "جينني" لعدم المساواة في توزيع مدخولات الفقراء*	٠.٤٨٣٨	٠.٢٠٥٩	٠.٢١١١

* القيمة الممنوحة لكل عائلة في حساب المقياس، معادلة لعدد أفرادها

٢. يُنظر تقارير الفقر والفجوات الاجتماعية في موقع مؤسسة التأمين الوطني، قسم الإصدارات (www.btl.gov.il).

العاملة، كما سيرد ذلك لاحقاً ٥.

يعرض الجدول ٤ خط الفقر للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، إضافةً إلى خط الفقر كنسبة مئوية من متوسط الأجور لفترة المسح المناسبة. إن خط الفقر للعائلة التي تضم أربعة أفراد، مثلاً، يصل إلى نحو ٧٣٪ من متوسط الأجور، بينما العائلة التي تضم سبعة أفراد لا يكفيه الأجر الذي بمستوى متوسط الأجور الخاص بمُعيل واحد للعائلة لغرض التخلص من الفقر. ٦. ترد مقاييس الفقر للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ في الجدول ٥ حسب مقاييس مختارة، يبرز منها توجه نحو الاستقرار في مقاييس الفقر في إسرائيل بمستوى عالٍ، وعودة إلى النسب التي كانت سائدة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (١٩,٩٪) بعد ارتفاع مؤقت عام ٢٠٠٩ في أعقاب الركود الاقتصادي. إن نسبة العائلات ذوات الدخل المتاح دون خط الفقر انخفضت من ٢٠٪ ٥. في ٢٠٠٩ إلى ١٩,٩٪ في ٢٠١٠، وبالتالي، انخفضت نسبة الأفراد والأولاد الذين يعيشون في العائلات الفقيرة (من ٢٥٪ إلى ٢٤,٤٪، ومن ٣٦,٣٪ إلى ٣٥,٢٪، على التوالي).

يُعتبر انتشار الفقر الذي يتم قياسه حسب الدخل المتاح نتاج دفعات التحويل والضرائب المباشرة، التي تُصَحَّح الدخل الاقتصادي، والتي تُعرَّف كدخل من العمل ومن رأس المال قبل الضرائب. إن دفعات التحويل، التي هي أساساً مخصصات التأمين الوطني، تزيد من الدخل العائلي، في حين أن الضرائب المباشرة تقلل منه. كلما كان إجمالي الضرائب المباشرة التي تدفعها العائلة أقل، كان الدخل المتاح أكثر واحتمال التخلص من الفقر أكبر. يعرض الجدول الانخفاض الذي تم تحقيقه في كل سنة من السنوات الواردة في الجدول، عندما نأخذ بعين الاعتبار دفعات التحويل فقط، وعندما نضيف الضرائب المباشرة للنهج المعتمد في سياسة الحكومة. في عدد قليل من المقاييس تم التوصل إلى تحسن ملحوظ في أعقاب نهج السياسة المعتمد (مقاييس FGT، مقاييس SEN ومقياس «جيني» لتوزيع دخل الفقراء، تنخفض جميعها إلى نصف قيمتها وأكثر من ذلك)، وفي مقاييس انتشار الفقر، وخصوصاً في انتشار الفقر بين الأولاد، فيعتبر التحسن الذي تم تحقيقه أكثر اعتدالاً.

يمكن الملاحظة بأن التحسن الناتج، من دون اعتبار الضرائب المباشرة، أكبر من التحسن الناتج مع أخذها بالاعتبار، ذلك أن الضرائب المباشرة - رغم أنها تعمل على الحد من عدم المساواة في الدخل بين أصحاب الدخل بمختلف

الإطار ٢

قياس الفقر حسب سلة الاستهلاك اللائقة - توجه ال MBM/NRC

إن خط الفقر الخاص بمقياس الاستهلاك اللائق حسب NRC/MBM يرتبط بمفهوم الحد الأدنى للمعيشة اللائق، وفي الإمكان الاستعانة به لغرض تحديد مبلغ مخصصات المعيشة لبنيات العائلة المختلفة. في أواخر سنوات ال-٩٠، شكّل خط الفقر الرسمي نحو نصف خط الحد الأدنى للاستهلاك اللائق، علماً أنه أثناء الفترة المستعرضة تقاربت خطوط الفقر قليلاً، حتى شكّل خط الفقر، عام ٢٠١٠، أقل من ٥٠٪ من خط الاستهلاك اللائق (الرسم البياني ٢). يعني ذلك أن نقطة بداية خط الفقر عام ١٩٩٧ كانت أعلى، بشكل ملحوظ، من الخط الرسمي، ولكن تطوره كان أبطأ. ليس في الإمكان التطرّق إلى الفجوة بين خطوط الفقر بمعزل عن مصادر الدخل التي سنناقشها في الفصل التالي، علماً أن هناك معنى كبيراً لحقيقة أن تطوّر خط الفقر حسب الاستهلاك اللائق يُعتبر أبطأ على مرور الوقت من تطوّر الخط الرسمي. يتجّ عن ذلك أن الاستهلاك يتقلص بشكل أبطأ من الدخل،

٣. يُنظر OECD, ٢٠٠٨. Growing unequal? Income distribution and poverty in OECD countries.

٤. يركز قياس الفقر في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مثل إسرائيل، على خط الفقر الذي يُشكل نصف متوسط الدخل للفرد المعياري، رغم أن هناك اختلافات معينة بين طريقتي الحساب. فمثل سبيل المثال، تختلف آتية حساب الدخل للفرد المعياري - سلم التكافؤ - بين كلتا الطريقتين. إن الأفضلية الممنوحة للحجم في سلم التكافؤ الذي تستخدمه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تُعتبر أكبر.

٥. عام ٢٠١١، تم رفع متوسط الحد الأدنى من الأجور مرتين، بنسبة واحد في المائة في شهر نيسان، ونسبة ٥,٤٪ إضافية في شهر تموز.

حيث لا تميل العائلة إلى تغيير استهلاكها (أي مستوى معيشتها الجاري) في أعقاب أيّ تغيير في الدخل. إضافة إلى ذلك، يظهر من النظرية الاقتصادية أنّ العائلة تميل إلى زيادة توفيراتها مع الزيادة الواقعية في مدخولاتها. إنّ نتائج المقارنة الظاهرة في الجدول ١ بين الدخل المالي الصافي وبين الدخل الصافي من كلّ المصادر تُظهر أنّ شمل المدخولات غير المالية (في الأساس لحاجة السكن) يؤثّر، في الأساس، على الطبقات الضعيفة، أي أنها تزيد الدخل المالي المُتاح للنصف السفليّ في توزيع المدخولات بأكثر من النصف. إنّ مدخولات العشر السفليّ تتضاعف، أمّا لدى العشر الثاني فتكبر بنحو ٨٠٪. إنّ التأثير أخذ بالتقلص، وما بعد متوسط الدخل فإن الدخل يكبر بأقل من النصف. ذلك يعني أنّ هذا الدخل يُعتبر بالغ الأهمية من ناحية تقييم وضع الرفاه لدى العائلات.

الجدول ١

مصادر الدخل المالي بما في ذلك الدخل الخدماتي وخصم مصروفات أساسية

الأعشار	الدخل المالي المُتاح للفرد المعياري	الدخل من كلّ المصادر المُتاحة ((MBM/NRC))	الفارق بالنسب المئوية
المجموع الكلي	٥,١٠٥	٧,٦٤٧	٥٠
الأدنى	١,٠٢٨	٢,٢٠٧	١١٥
٢	١,٧٤٧	٣,١٧٩	٨٢
٣	٢,٢٧٩	٣,٨١٥	٦٧
٣.٥	٢,٧٥٤	٤,٣٣٣	٥٧
٤	٢,٩١٨	٤,٦٣٥	٥٩
٥	٣,٦٣٣	٥,٥٥٨	٥٤
٦	٤,٣٩١	٦,٤٩٤	٤٨
٧	٥,١٨٥	٧,٧٠٤	٤٩
٨	٦,١٧٥	٩,٠٩٤	٤٧
٩	٧,٨٠٠	١١,٥٦٦	٤٧
الأعلى	١٤,٧٤٥	٢٠,٧٠٤	٤٠

* تم توزيع العائلات حسب مستوى الدخل المُتاح للفرد المعياري في كلّ عشر ١٠٪ من الأفراد في المجموعة السكانية.

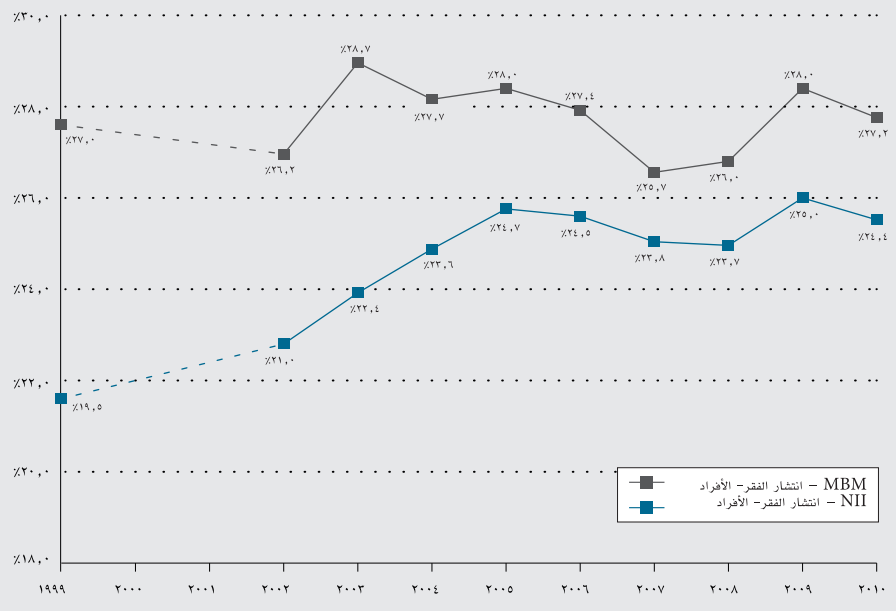
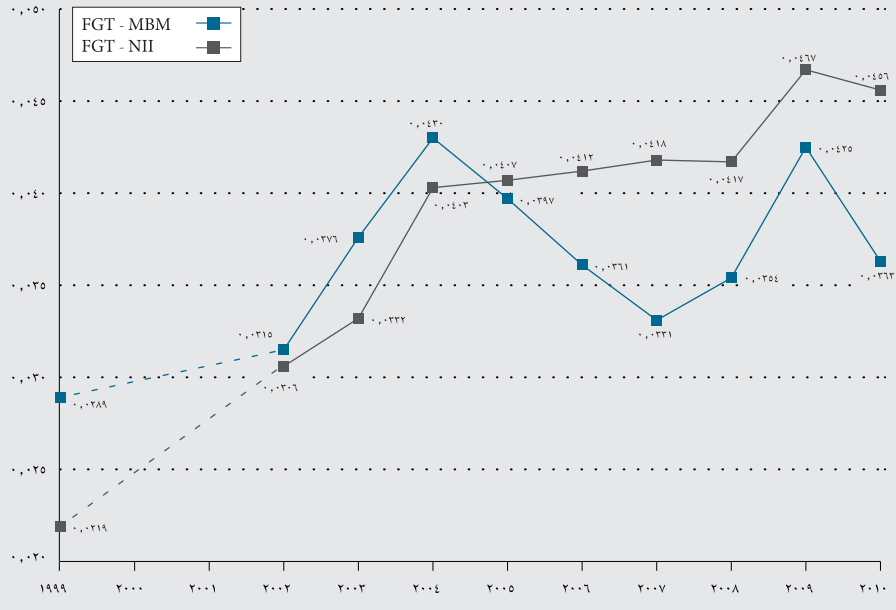
نتائج القياس

مقاييس الفقر بمرور الوقت

كان انتشار الفقر وحدته، حسب مقياس الاستهلاك اللائق، وعلى امتداد سنوات التسعينيات وبداية سنوات الـ ٢٠٠٠، مرتفعاً بشكل ملحوظ من ناحية الانتشار والحدّة حسب المقياس الرسمي. منذ عام ٢٠٠٥، تقريباً، طرأ تحوّل إيجابي حادّ في مقاييس الفقر حسب توجّه الاستهلاك اللائق، كما طرأ هبوط حادّ على انتشار الفقر وحدته. صحيح أنّ انتشار الفقر بقي طوال الفترة فوق المعدّل حسب المقياس الرسمي، إلاّ أنّه هبط إلى مستوى أقل من القياس الرسمي، بشكل ملحوظ. تجدر الإشارة إلى أنّ انتشار الفقر حسب مقياس MBM بلغ أوجه عام ٢٠٠٢، وهي نتيجة تتماشى مع نشاطات سياسية في مجال الرفاه في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، والتي ألحقت أضراراً كبيرة بالطبقات الضعيفة في تلك الفترة.

الرسم البياني ١

انتشار الفقر وجِدته (FGT) للفرد حسب مقياس الاستهلاك اللائق (MBM) ومقياس التأمين الوطني (نصف المتوسط)



تركيبة المجموعة السكانية الفقيرة

من أصل ١,٨ مليون فرد فقير تقريباً، حسب معطيات التأمين الوطني، ليس هنالك خلافٌ بين التوجّهات بخصوص نحو ٦,١ مليون منهم (٨٧٪). إن ٢٤٠,٠٠٠ منهم، تقريباً، ليسوا فقراء حسب مقياس الاستهلاك. في المقابل من ذلك، هناك عدد أكبر من الأفراد (نحو ٤٠٠,٠٠٠) يحدّدهم مقياس الاستهلاك بأنهم فقراء، بخلاف ما يظهر في مقياس التأمين الوطني. ولذلك، هناك اختلاف في الرأي بشأن ٦٤٠,٠٠٠ فرد تقريباً، وهم يُشكّلون نحو ٨,٨٪ من إجمالي السكّان. وعليه، من المحبّد بذل جهد أفضل في تحديد الفقراء لغرض الوصول إلى توظيف رشيد للموارد المُخصّصة لمكافحة الفقر.

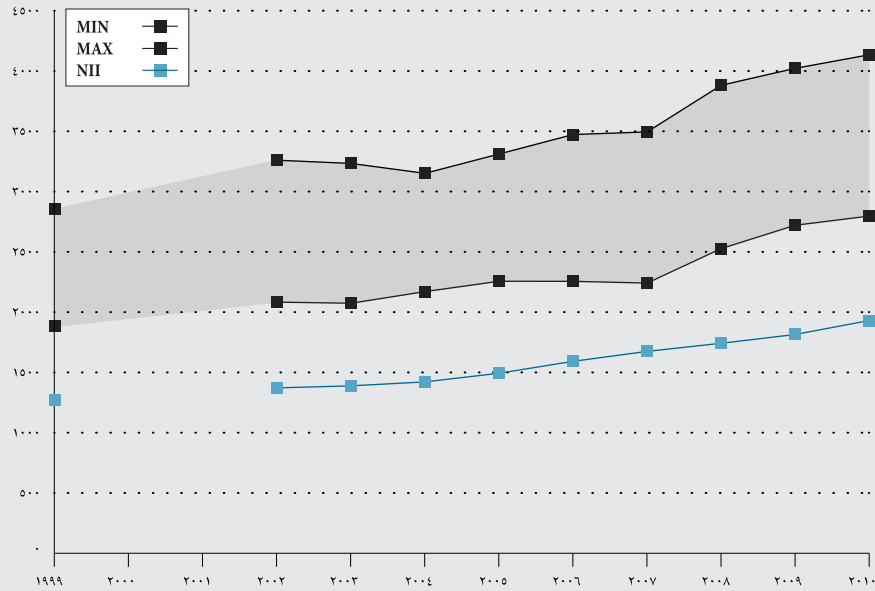
الجدول ٢

تركيبة المجموعة السكانية الفقيرة حسب التوجّهات المختلفة

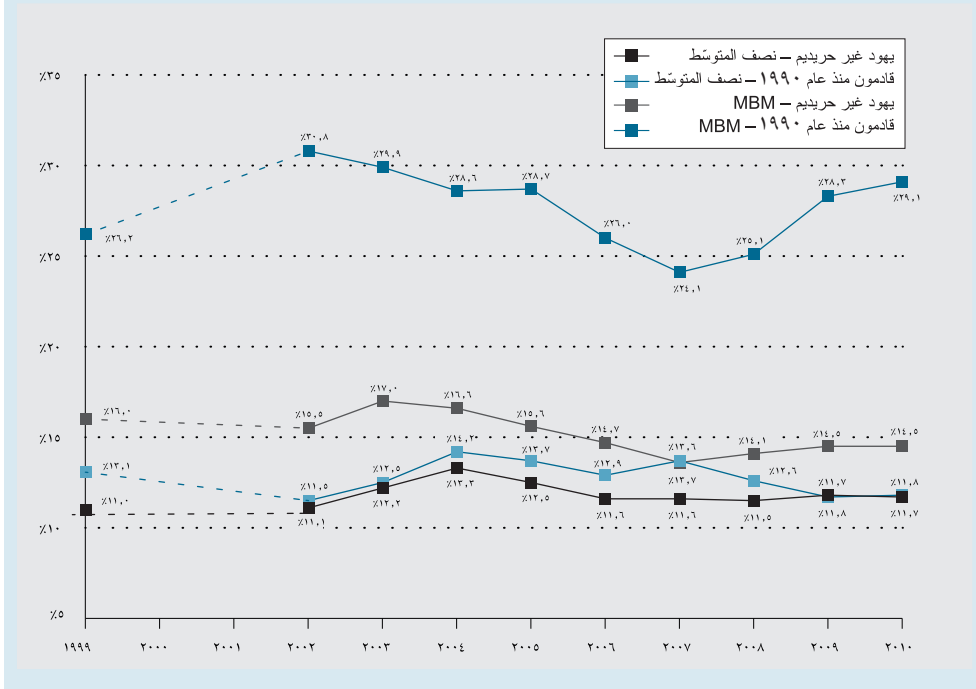
المجموع الكلي	فقير نصف المتوسط	غير فقير نصف المتوسط		
٥,٢٩٥,٧٠٠	٢٤٢,٣٠٠	٥,٠٥٣,٤٠٠	عدد الأفراد	غير فقير MBM
٧٢.٨	٣.٣	٦٩.٥	النسبة المئوية من مُجمَل المجموعة السكانية	
١,٩٧٤,٦٠٠	١,٥٧٥,٧٠٠	٣٩٨,٩٠٠	عدد الأفراد	فقير MBM
٢٧.٢	٢١.٧	٥.٥	النسبة المئوية من مُجمَل المجموعة السكانية	
٧,٢٧٠,٣٠٠	١,٨١٨,٠٠٠	٥,٤٥٢,٣٠٠	عدد الأفراد	المجموع الكلي
١٠٠.٠	٢٥.٠	٧٥.٠	النسبة المئوية من مُجمَل المجموعة السكانية	

الرسم البياني ٢

تطور خطوط فقر العائلات بمرور الوقت، ش.ج. بأسعار جارية



الرسم البياني ٢ انتشار فقر العائلات بمرور الوقت ضمن مجموعات سكانية مختارة



مستوياتهم - ولحد من الفقر، لا تعتبر فعالة حيث إنها تقلص الدخل المتاح للفقراء. تجدر الملاحظة إلى أن معظم الفقراء لا يصلون إلى سقف ضريبة الدخل، وبالتالي، لا يدفعون ضريبة دخل، ولذلك في حالة الفقراء، يكون تأثير فرض الضرائب على الدخل المتاح ملحوظاً في ما يتعلق برسوم التأمين الصحي ورسوم التأمين الوطني، فقط. إن نسبة فجوة الفقر التي تعبر عن عمق فقر العائلات (أي بُعد متوسط دخل الفقراء عن خط الفقر)، التي شكّلت ٣٥,٥% عام ٢٠٠٩، ارتفعت قليلاً إلى ٣٥,٨%. إن مقياس FGT، الذي يعكس حدة الفقر ويدمج بين تأثير انتشار الفقر وعمقه مع منح الأكثر فقراً وزناً أكبر، قد انخفض قليلاً بين العامين المذكورين، وكذلك كان حال مقياس SEN.

الجدول ٦
تأثير دفعات التحويل والضرائب المباشرة على مقياس الفقر
لدى مجمل السكان حسب مقياس الفقر المختارة، ٢٠٠٨-٢٠١٠

مقاييس الفقر	نسبة الانخفاض المئوية النابعة عن دفعات التحويل فقط			نسبة الانخفاض المئوية النابعة عن دفعات التحويل والضرائب المباشرة		
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
انتشار الفقر (%)						
عائلات	٤٦,٧	٤٦,١	٤٦,٣	٣٨,٣	٣٨,٤	٣٩,٢
أفراد	٣٤,٩	٣٣,٩	٣٢,٨	٢٧,٧	٢٦,٢	٢٥,٦
أطفال	٢٢,٣	٢٠,٤	١٨,٩	١٥,٩	١٣,٤	١٢,٦
الفجوة بمدخلات الفقراء (%)*	٤٣,٧	٤١,٥	٤١,٢	٤٢,٦	٤١,١	٤٠,٢
مقياس FGT*	٧٦,٦	٧٤,٩	٧٤,٤	٧٣,٣	٧١,٤	٧٠,٨

* الوزن الذي يُعطى لكل عائلة في حساب المقياس يساوي عدد الأفراد الذين تشملهم.

يعكس مقياس SEN التأثير المشترك لمقياس انتشار الفقر، مقياس فجوة الفقر وموقع الفرد الفقير في سلم الفقراء، أي عدم المساواة في توزيع دخل الفقراء. إن مقياس SEN، حسب الدخل المتاح، والذي ارتفع بنسبة ٩٪ بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، انخفض، هو أيضاً، بنسبة ٢٪ عام ٢٠١٠. كل المقاييس المعروضة أعلاه - انتشار الفقر، عمقه وحدته - تشير، بالتالي، إلى انخفاض طفيف أو استقرار على مستوى عالٍ بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. انخفض مقياس «جيني» لعدم المساواة في توزيع الدخل المتاح للفقراء (الجدول ٥) بنسبة ١,٠٪ بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، بعد ارتفاع بنسبة ٤٪ عام ٢٠٠٩، كما واصل مقياس «جيني» للدخل الاقتصادي، هو أيضاً، انخفاضه عام ٢٠١٠ (بنسبة ٧,٠٪).

يُظهر الجدول ٦ أن دفعات التحويل والضرائب المباشرة في فترة المسح ٢٠١٠، قد انتشلت من دائرة الفقر ٣٩٪ من العائلات الفقيرة، على نحو ما كان في العامين السابقين لها. لغرض المقارنة، عام ٢٠٠٢ تم انتشال نصف العائلات الفقيرة، تقريباً، من الفقر في أعقاب تدخل الحكومة. إن مساهمة أنظمة الضرائب المباشرة ودفعات التحويل لاننشال الأفراد من الفقر تُعتبر محدودة أكثر، نحو ٢٨٪ من الأفراد، فقط، عام ٢٠٠٨ ونحو ٢٦٪ عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠. انخفضت هذه المساهمة بين الأعوام الثلاثة على مستوى الأولد، أيضاً: تم انتشال نحو ١٣٪ من الأولد الفقراء من الفقر نتيجةً لتدخل الحكومة عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠، في مقابل نحو ١٦٪ عام ٢٠٠٨. عام ٢٠٠٢، وصلت نسبة الأولد الذين تم انتشالهم من الفقر، في أعقاب تدخل الحكومة، إلى نحو ٢٥٪.

مقاييس الفقر حسب المجموعة السكانية وتركيبية المجموعة السكانية الفقيرة

تختلف المجموعات السكانية المتنوعة فيما بينها من حيث التوجهات والتغيرات في مقاييس الفقر الخاصة بها خلال السنوات المستعرضة. ترد في الجداول ٧-١١ تفاصيل مقاييس الفقر حسب مجموعات سكانية مختلفة. يعرض الجدول ٧ انتشار الفقر حسب الدخل الاقتصادي والدخل المتاح في المجموعات السكانية المختلفة، ويعرض الجدولان ٨ و ٩ حصة هذه المجموعات في المجموعة السكانية بشكل عام، والمجموعة السكانية الفقيرة بشكل خاص في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، على التوالي. أما الجدول ١٠ فيعرض قيم نسبة فجوة الدخل حسب المجموعة السكانية، بينما يعرض الجدول ١١ نسب التقليل الخاصة بمقاييس الفقر نتيجة دفعات التحويل والضرائب المباشرة.

لم يكن التوجه نحو الانخفاض، مقارنة بـ ٢٠٠٨، مشتركاً لكل المجموعات السكانية - صحيح أن معظم المجموعات قد قلصت مقاييس الفقر لديها، إلا أنه ازداد وضع الفقر سوءاً لدى قسم صغير من العائلات.

بعد الارتفاع الحاد في انتشار الفقر على مستوى العائلات العربية عام ٢٠٠٩، استقر الوضع عام ٢٠١٠ من خلال تحسين طفيف في نسبة الارتفاع (٢٪، ٥٣)، وقد نبعت، أساساً، من الارتفاع في دخل العمل: بين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ارتفع دخلهم من العمل بنسبة ٨,٥٪، في المقابل من ذلك، ارتفعت نسبة العائلات العربية في المجموعة السكانية الفقيرة من ٩,٣٥٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٨,٣٧٪ عام ٢٠١٠. تجدر الملاحظة إلى أن نسبة العرب في المجموعة السكانية الفقيرة أعلى بمرتين وأكثر من نسبتها في المجموعة السكانية كلها. إن مساهمة النهج السياسي لتقليل الفقر ارتفعت قليلاً لدى العرب عام ٢٠١٠، من ٤,١١٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٣,١٢٪ عام ٢٠١٠، إلا أنها لا تزال محدودة أكثر مقارنةً بمسئولها لدى اليهود - نحو ٤,٩٪. إن تفسير الفجوات الكبيرة بين العرب واليهود في هذا المجال يرتبط، بشكل أساسي، بتركيبة المجموعة السكانية العربية في مقابل هيكلية المخصصات: مبالغ المخصصات في مخصصات الشيخوخة والورثة تُعتبر عالية، بينما تُعتبر المجموعة السكانية العربية شابة نسبياً، وتتميز بعدد أولاد كبير، وبالتالي، تحصل، في الأساس، على مخصصات الأولد ومخصصات أخرى لسن العمل، والتي تُعتبر مساهمتها النسبية في تقليل الفقر متدنية للغاية.

عام ٢٠١٠ استمر توجه التحسين في وضع كبار السن، ما يُعتبر نتيجةً أساسيةً للامتياز في مخصصات الشيخوخة

والورثة حسب المخطط المحدد في قانون التنظيم الاقتصادي لعام ٢٠٠٩، والذي بموجبه يتم رفع مخصصات الشبخوخة والورثة الأساسية بشكل تدريجي ونسبة ٦٣٪، ٧ تقريباً حتى عام ٢٠١١. عام ٢٠١٠، شكّل انتشار الفقر عند كبار السن نسبة ١٩،٦٪، إذ انخفضت بنسبة نصف نقطة مئوية مقارنةً بعام ٢٠٠٩. تُعتبر نسب الفقر عند كبار السن أدنى من تلك الخاصة بالمجموعة السكانية ككل. أما بالنسبة إلى التوجّه الإيجابي في مقاييس الفقر الخاصة بكبار السن، فقد ساهم في ذلك الارتفاع بمخصصات الشبخوخة والورثة، كما سبقت الإشارة، إلا أنّ الارتفاع في سنّ التقاعد شكّل، بدوره، عاملاً ضمن مجموعة سكانية معينة لرفع الدخل من العمل لدى المجموعة السكانية تلك. ووفقاً لذلك، ارتفعت مساهمة السياسة المباشرة للحدّ من الفقر لدى عائلات كبار السن، من ٤،٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٪ عام ٢٠٠٩، وإلى ٦٤،٦٣٪ عام ٢٠١٠، وعليه، ارتفعت مساهمة هذه العائلات في تقليص الفجوة بين كبار السن. مع ذلك، ازداد وضع كبار السن الذين بقوا تحت خطّ الفقر سوءاً: حيث ازداد عمق الفقر من ٨،٢٤٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٧،٢٦٪ عام ٢٠١٠، الأمر الذي يُشير إلى أنّ الذين تخلصوا من الفقر كانوا قريبين إلى خطّ الفقر. حتى أنّ حدة الفقر ارتفعت لديهم، أيضاً (حسب مقياس FGT).

لم يطرأ أيّ تغيير على انتشار الفقر لدى العائلات مع أولاد، تقريباً، مقارنةً بالعام ٢٠٠٩ (٢٦،٦٪ مقابل ٢٦،٨٪)، وذلك في الأساس بسبب استمرار الانخفاض في نسبة الفقر لدى العائلات مع أربعة أولاد بين العامين التاليين، من ٥٩،٩٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٥٧،٢٪ عام ٢٠١٠، وذلك، كما يبدو، بسبب الانتعاش في سوق العمل وزيادة مخصصات الأولاد. ينعكس الانخفاض في انتشار فقر العائلات الكبيرة، أيضاً، في انخفاض فقر «الحريديم» الذين يميّزون بعائلات كبيرة. عام ٢٠١٠، طرأ تحسّن يُعتبر تصحيحاً جزئياً في انتشار الفقر لدى العائلات أحادية الوالدية: فبعد أن ارتفع انتشار الفقر عام ٢٠٠٩، في أعقاب الركود كما يبدو، بنسبة ٣،٥، لم يلبث أن انخفض عام ٢٠١٠ من ٣٢،٣٪ إلى ٢٠٠٩، ٣٠،٥٪. يُعتبر هذا التحسّن نتيجةً مشتركة لقوى السوق ودفعات المخصصات التي تمت زيادتها. انخفض انتشار الفقر على مستوى الدخل الاقتصادي بنسبة ملحوظة بين العائلات أحادية الوالدية، من ٤٩،٣٪ إلى ٤٦،٩٪، وذلك، كما يبدو، نتيجة دخول الأمهات ضمن العائلات أحادية الوالدية، إلى سوق العمل من جديد، ونتيجة ارتفاع الدعم المالي من مصادر مختلفة. ارتفع الدعم المالي للأمهات في العائلات أحادية الوالدية عام ٢٠١٠ بنسبة ٧٪ تقريباً، حيث ينعكس هذا التطور، أيضاً، في ارتفاع معين بمساهمة دفعات التحويل لتقليص الفقر. رغم أنّ نسبة فجوة الفقر قد ارتفعت من ٣٥،٣٪ إلى ٤١،٢٧٪، فإنّ حدة الفقر (حسب مقياس FGT) انخفضت بشكلٍ محدود بين العامين في أوساط هذه المجموعة السكانية.

إنّ انتشار الفقر لدى العائلات العاملة الذي ارتفع تدريجياً خلال العَقدَيْن الأخيرَيْن، حافظ على مستواه (١٣،٢٪) وهو أعلى بمرتين وأكثر من انتشار الفقر في سنوات الـ٨٠، حيث اعتُبر الخروج إلى العمل ضماناً لعدم الفقر. في المقابل من ذلك، استمرّ توجّه الزيادة الملحوظة في نسبة العائلات العاملة في المجموعة السكانية الفقيرة ككل. حيث استمرت نسبة العائلات في الارتفاع من ٤٩،٠٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠،٦٪ عام ٢٠١٠. في حين توسّعت فجوة الدخل لدى تلك العائلات من ٢٨،٤٪ عام ٢٠٠٩، إلى ٢٩،٥٪ عام ٢٠١٠، كما ارتفع مقياس حدة الفقر FGT بنحو ٦٪.

استمرّ انتشار الفقر لدى القادمين بالانخفاض، من ٤،٤٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٦،٧٪ عام ٢٠١٠، ويُعتبر مستواه منخفضاً اليوم بشكل ملحوظ مقارنةً بالمجموعة السكانية ككل. القادم هو كلاً من قدم إلى البلاد منذ عام ١٩٩٠. رغم أنّ هناك اختلافاً بارزاً بين وضع القادمين في سنوات الـ٩٠ وبين وضع القادمين منذ عام ٢٠٠٠ وما تلا ذلك، ويشملون، كما يبدو، كثيراً من العمال الأجانب غير المحددين بشكلٍ دقيق في المسح. تعود أسباب ذلك إلى التأثير الإيجابي للتقدم الزمني في البلاد والاختلافات في تركيبة القادمين من ناحية المنشأ الجغرافي وتركيبه الأعمار. ضمّت المجموعة الأولى قادمين بالغين، عموماً، من الاتحاد السوفييتي السابق. بينما ضمّت المجموعة الثانية جزءاً كبيراً من العمال الأجانب. شكّل هؤلاء

الجدول ٧
انتشار الفقر ضمن مجموعات سكانية خاصة - ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

المجموعة السكانية (عائلات)	٢٠٠٩		٢٠١٠		المقياس
	الدخ	الدخل الاقتصادي	الدخل	الدخل الاقتصادي	
إجمالي المجموعة السكانية	٣٣.٢	٢٠.٥	٣٢.٦	١٩.٨	١.٠٠
يهود	٢٨.٩	١٥.٢	٢٨.٠	١٤.٣	٠.٧٢
عرب	٦٠.٣	٥٣.٥	٦٠.٧	٥٣.٢	٢.٦٩
كبار سن	٥٤.٥	٢٠.١	٥٤.٨	١٩.٦	٠.٩٩
قادمون	٤.٣	١٧.٤	٣٩.٥	١٦.٧	٠.٨٤
حريديم	٧.٠٤	٥٦.٩	٦٧.٢	٥٥.٠	??
عائلات مع أولاد - المجموع الكلي	٣٢.٦	٢٦.٨	٣٢.٠	٢٦.٦	١.٣٤
١-٣ أولاد	٢٦.٠	٢٠.٢	٢٥.٦	٢٠.١	١.٠١
٤ أولاد وأكثر	٦٥.٥	٥٩.٩	٦٢.٤	٥٧.٢	٢.٨٩
٥ أولاد وأكثر	٧٥.٩	٦٩.٤	٧٥.٧	٦٩.٥	٣.٥١
عائلات أحادية الوالدية	٤٩.٣	٣٢.٣	٤٦.٩	٣٠.٥	١.٥٤
وضع التشغيل لمُعيّل العائلة					
عامل	١٩.٥	١٣.٤	١٩.٤	١٣.٢	٠.٦٧
موظف	٢٠.٢	١٣.٥	٢٠.٠	١٣.٣	٠.٦٧
مستقل	١٥.٢	١٢.٥	١٥.٥	١٣.١	٠.٦٦
غير عامل في سنّ العمل	٨٩.٨	٦٨.٩	٩٠.٦	٧٠.١	٣.٥٤
مُعيّل واحد	٣٦.٤	٢٤.٩	٣٧.٨	٢٥.٦	١.٢٩
مُعيّلان وأكثر	٥.٦	٣.٧	٤.٩	٣.٥	٠.١٧
الفئات العمرية الخاصة بمُعيّل العائلة					
حتى ٣٠	٣٧.٧	٢٦.١	٣٧.٧	٢٦.٨	١.٣٥
٣١-٤٥	٢٨.٣	٢٢.٧	٢٦.٩	٢١.٠	١.٠٦
٤٦ حتى سنّ التقاعد	٢٢.٣	١٤.٥	٢١.٦	١٤.٨	٠.٧٥
في سنّ التقاعد حسب القانون	٥٧.٦	٢٠.٧	٥٧.٨	١٩.٩	١.٠٠
المستوى الدراسي لمُعيّل البيت					
حتى ٨ سنوات تعليم	٦٨.١	٤٢.٠	٦٩.٧	٤٢.٦	٢.١٥
٩-١٢ سنة تعليم	٣٦.٩	٢٤.٢	٣٦.٣	٢٣.٩	١.٢١
١٣ سنة تعليم وأكثر	٢٢.٩	١٣.٠	٢١.٧	١١.٨	٠.٥٩

* مقياس التركيز يعرّف عن العلاقة بين انتشار الفقر الخاضع بمجموعة سكانية معينة وانتشار الفقر الخاضع بالمجموعة السكانية ككلّ (حسب الدخل المُتاح، حيث يعكس مدى "قرب" مجموعة سكانية معينة من مجمل المجموعة السكانية من حيث انتشار الفقر.
** جداول تعرض معطيات عن يهود: تضمّ المجموعة السكانية اليهودية غير اليهود ممن هم ليسوا من العرب.

الإطار ٣

مقاييس الفقر في الفترة الواقعة بين تموز ٢٠١٠ - حزيران ٢٠١١

إنَّ خروج الاقتصاد من الركود الذي أصابه والانتعاش في مجالات التشغيل والأجر بدأت عام ٢٠١٠ واستمرت، أيضاً، حتى النصف الأول من عام ٢٠١١، حسب ما عبّرت عن ذلك النتائج في مسح العام ٢٠٠٠ ونتائج المسح الذي امتدَّ على سنة، بدأت في تموز ٢٠١٠ وانتهت في حزيران ١١/٢٠ (فيما يلي ٢٠١٠/١١).

تمت مقارنة المسح لعام ٢٠١٠ كلة للفترة الموازية في ٢٠٠٩/١٠. هذه هي النتائج الأساسية التي تظهر من تحليل مقاييس الفقرة لهذه الفترة:

إنَّ مستوى المعيشة، حسبما يظهر في متوسط الدخل المتاح المُصَحَّح، الذي اشتقَّ منه خطُّ الفقر أيضاً، انخفض مقارنةً بالعام ٢٠١٠ (انخفاض واقعيّ بنسبة ٥٪، ٠). مقارنةً بالفترة الموازية، فترة المسح ٢٠٠٩/١٠، ارتفع خطُّ الفقر بنسبة ١٪، ٣ بمفاهيم واقعية.

انخفض مستوى انتشار فقر العائلات من ٨٪، ١٩ إلى ٤٪، ١٩ مقارنةً بالعام ٢٠١٠. بقي مقياس عمق الفقر (نسبة الفجوة بين المدخولات) كما هو: ٩٪، ٣٥ عام ٢٠١٠ و ٠٪، ٣٦ في ٢٠١٠/١١.

بقي مستوى انتشار الفقر لدى الأفراد والأولاد كما هو في العام ٢٠١٠ (٣٪، ٢٤ و ٣٪، ٣٥، على التوالي)، إلا أنه مقارنةً بالعام ٢٠٠٩/١٠ سجّل انخفاضاً (من ٧٪، ٢٤ ومن ٨٪، ٣٥ في ٢٠٠٩/١٠، على التوالي). يُشير مقياس FGT لحدّة الفقر، الذي يمنح الأكثر فقراً وزناً أكبر، إلى حالة من الاستقرار، مقارنةً بالعام ٢٠١٠ وبالفترة الموازية من السنة السابقة.

في فترة المسح ٢٠١٠/١١، كان في إسرائيل ٤٢٩،٣٠٠ عائلة فقيرة، عاش فيها ١،٧٨٦،٧٠٠ فرد، منهم ٨٤٧،٠٠٠ من الأولاد. تُظهر معطيات الفقر في المقياس حسب الدخل الاقتصادي أنه رغم حدوث انخفاض بين ٢٠١٠ و ٢٠١٠/١١ في مستوى انتشار فقر العائلات من ٦٪، ٣٢ إلى ٣٪، ٣٢، فإنَّ مستوى انتشار فقر الأفراد ارتفع من ٨٪، ٣٢ إلى ٠٪، ٣٣ والأولاد من ٤٪، ٤٠ إلى ٩٪، ٤٠. مقارنةً بفترة المسح الموازية من السنة السابقة، ٢٠٠٩/١٠، إنَّ الانخفاض لدى العائلات كان أعلى في حين لم يطرأ أي تغيير تقريباً في أوساط الأفراد والأولاد.

انخفض مستوى انتشار فقر كبار السنّ بنقطة مئوية واحدة، من ٦٪، ١٩ عام ٢٠١٠ إلى ٣٪، ١٨ في ٢٠١٠/١١. يُفسّر هذا الانخفاض بامتياز في وضع عائلات كبار السنّ: إنَّ الزيادة في مخصّصات الشيخوخة والورثة وارتفاع سنّ التقاعد، الذي ساهم في زيادة الدخل من العمل لدى هذه المجموعة السكانية، أدّى إلى تحسّن في وضعهم النسبيّ مقارنةً بمجموع السكان.

انخفض مستوى انتشار الفقر لدى العائلات التي فيها أولاد من ٦٪، ٢٦ عام ٢٠١٠ إلى ٢٪، ٢٦ في ٢٠١٠/١١. تظهر صورة مشابهةً لذلك عند المقارنة بعام ٢٠٠٩/١٠، أيضاً. ينبع هذا التحسّن من الانخفاض في نسب فقر العائلات التي فيها ١-٣ أولاد، والتي انخفض فيها مستوى انتشار الفقر من ١٪، ٢٠ عام ٢٠١٠ إلى ٥٪، ١٩ في ٢٠١٠/١١، وكذلك من انخفاض مستوى انتشار فقر العائلات أحادية الوالدية من ٥٪، ٣٠ إلى ٦٪، ٢٩ بين الفترتين. أمّا في العائلات الأكبر، فقد سجّل ارتفاعاً طفيفاً في مقاييس الفقر بين الفترتين.

بقي مستوى انتشار فقر العائلات العاملة مستقرّاً في فترة المسح، ٣٪، ١٣. في المقابل من ذلك، استمرَّ توجّه ارتفاع نسبة العائلات العاملة في المجموعة السكانية الفقيرة ككلّ، من ٦٪، ٥٠ عام ٢٠١٠ إلى ٢٪، ٥٢ في ٢٠١٠/١١. تبع الزيادة من العائلات التي فيها معيّلان وأكثر، وكذلك من العائلات التي فيها مُعيّل واحد، والتي ارتفعت نسبتها بين الفترتين في مجمل المجموعة السكانية الفقيرة.

إنَّ مساهمة دفعات التحويل والضرائب المباشرة في الحدّ من الفقر لدى عائلات كبار السنّ ارتفعت من ٦٪، ٤٦ عام ١٠٢ إلى ٦٪، ٥٦ في ١٠٢/١١، وعادت إلى مستواها في ١٠٢/٠١.

تمَّ انشغال ٦٢٪، ٢ من الأفراد و ٣١٪، ٦ من الأولاد، من الفقر، في أعقاب تدخّل الحكومة في مجال دفعات التحويل والضرائب المباشرة. هنا، أيضاً، طرأ ارتفاعاً مقارنةً بعام ١٠٢ و ١٠٢/٠١.

معلومات أخرى عن الدخل

معلومات أخرى عن الدخل	الدخل قبل مدفوعات التحويل والضرائب		الدخل بعد مدفوعات التحويل والضرائب		الدخل بعد الإعفاءات		الدخل بعد الإعفاءات والضرائب		الدخل بعد الإعفاءات والضرائب وخصم النفقات		الدخل بعد الإعفاءات والضرائب وخصم النفقات وخصم الإعفاءات	
	10/100	100	10/100	100	10/100	100	10/100	100	10/100	100	10/100	100
إجمالي المجموعة السكانية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
يهود	3.7	7.0	3.7	7.0	3.7	7.0	3.7	7.0	3.7	7.0	3.7	7.0
عرب	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
كبار سن	330	100	330	100	330	100	330	100	330	100	330	100
قادمون جدد	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
حريديم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
عائلات مع أولاد - المجموع الكلي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
3-4 أولاد	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
4 أولاد وأكثر	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
5 أولاد وأكثر	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
عائلات أحادية الوالدية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
عامل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
موظفون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مستقل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

معلومات أخرى عن الدخل

وفق التعريف المتعمد حتى اليوم، من سن 70 أو أكثر من الرجال

حتى 8 سنوات تعليم

في سن الالتحاق حسب القانون***

حتى 14 سنة تعليم

حتى 19 سنة تعليم

حتى 24 سنة التعليم

في سن الالتحاق حسب القانون***

حتى 30 سنة التعليم

عائلات مع أولاد - المجموع الكلي

3-4 أولاد

4 أولاد وأكثر

عائلات أحادية الوالدية

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

موظفون

مستقل

الجدول ٨

مقدار مجموعات خاصة ضمن المجموعة السكانية ككل والمجموعة السكانية الفقيرة (بالنسب المئوية)، ٢٠٠٩

المجموعة السكانية الفقيرة				المجموعة السكانية ككل		المجموعة السكانية (عائلات)
بعد دفعات التحويل والضرائب المباشرة:		قبل دفعات التحويل والضرائب المباشرة		أفراد	عائلات	
أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	
٥٤.٢	٦٤.١	٦٣.١	٧٥.٠	٨٠.١	٨٦.٢	يهود
٤٥.٨	٣٥.٩	٣٦.٩	٢٥.٠	١٩.٩	١٣.٨	عرب
٨.١	١٩.٤	١٥.٠	٣٢.٤	١.٠	١٩.٧	كبار سنّ
١١.٧	١٦.٣	١٦.٩	٢٣.٢	١٦.٣	١٩.١	قادمون
٨٢.٩	٦٠.٢	٧٢.١	٤٥.١	٦٦.٥	٤٦.٠	عائلات مع أولاد - المجموع الكلي
٤١.٠	٣٧.٨	٣٨.٣	٣٠.٠	٤٩.٦	٣٨.٣	٣-أولاد
٤١.٩	٢٢.٤	٣٣.٩	١٥.١	١٦.٨	٧.٧	٤ أولاد وأكثر
٢٦.٧	١٢.٥	٢١.٦	٨.٤	٩.٤	٣.٧	٥ أولاد وأكثر
٨.٦	٨.٩	٩.٢	٨.٤	٦.٢	٥.٧	عائلات أحادية الوالدية
						وضع التشغيل لمُعيل العائلة
٦١.٢	٤٩.٠	٥٩.٥	٤٤.١	٨٣.١	٧٥.٠	عامل
٥٤.٠	٤٣.٢	٥٣.٦	٣٩.٨	٧٢.٣	٦٥.٦	موظف
٧.٢	٥.٨	٥.٩	٤.٣	١٠.٨	٩.٤	مستقل
٣١.٠	٣٢.٢	٢٦.٨	٢٥.٩	٩.٧	٩.٦	غير عامل في سنّ العمل
٥٠.٨	٤١.٥	٤٨.١	٣٧.٣	٣٢.٨	٣٤.٠	مُعيل واحد
١.٤	٧.٥	١١.٤	٦.٨	٥.٤	٤.١	مُعيلان وأكثر
						الفئات العمرية الخاصة بمُعيل العائلة
٢١.٧	٢٢.٠	٢٢.١	١٩.٥	١٧.١	١٧.٢	حتى ٣٠
٥١.٠	٣٩.٠	٤٤.٠	٢٩.٩	٤٣.٤	٣٥.١	٣١-٤٥
٢٠.٢	٢١.٤	٢٠.١	٢٠.٣	٣١.٠	٣٠.٢	٤٦ حتى سنّ التقاعد
٧.٢	١٧.٦	١٣.٨	٣٠.٣	٨.٤	١٧.٥	في سنّ التقاعد حسب القانون
						المستوى الدراسي لمُعيل البيت
١٩.٩	٢٢.٧	١٩.١	٢٢.٧	٩.٦	١١.١	حتى ٨ سنوات تعليم
٤٩.٣	٤٤.٨	٤٧.٣	٤٢.١	٤١.٠	٣٧.٩	٩-١٢ سنة تعليم
٣٠.٨	٣٢.٥	٣٣.٦	٣٥.٢	٤٩.٤	٥١.٠	١٣ سنة تعليم وأكثر

مجموعة سكانية جديدة مع أولاد أكثر، تعمل مقابل أجرٍ منخفض. أمّا في المجموعة الأقدم عهداً فقد انخفض مستوى انتشار الفقر لديها على مدار سنتين من ١٦,٤% إلى ١٥,١%، بينما في المجموعة الأقلّ قدماً فقد ارتفع مستوى انتشار الفقر لديها بشكل أقلّ، من ٢١,١% إلى ٢٢,٥%. مع ذلك، زاد عمق الفقر وحدّته في كلتا المجموعتين الفرعيتين بشكلٍ ملحوظ بين العامين اللذين يغطيهما هذا المسح.

عام ٢٠١٠، انخفضت نسبتهم في المجموعة السكانية للعائلات غير العاملات في سنّ العمل، وذلك على خلفيّة الانتعاش في التشغيل. يُعتبر ذلك توجّهاً عديد السنوات اختلّ لمرة واحدة فقط عام ٢٠٠٩. مع ذلك، استمرّ مستوى انتشار الفقر بين هذه العائلات (التي تشمل عائلات العاطلين عن العمل) في الارتفاع، أيضاً، عام ٢٠١٠، من ٦٨,٩% عام ٢٠٠٩ إلى ٧٠,١%. تجدر الإشارة إلى أنّه في العقد الأخير، وتحديداً عام ١٩٩٩، ارتفع مستوى انتشار الفقر بين هذه العائلات، المرتفع أصلاً، بشكلٍ حادّ من نسبة ٦٤,٥% إلى نسبة ٧٠% كما سبقته الإشارة. في المقابل من ذلك، واصلت

الجدول ٩

مقدار مجموعات خاصة ضمن المجموعة السكانية ككل والمجموعة السكانية الفقيرة (بالنسب المئوية)، ٢٠١٠

المجموعة السكانية ككل		قبل دفعات التحويل والضرائب المباشرة		المجموعة السكانية ككل		المجموعة السكانية (عائلات)
بعد دفعات التحويل والضرائب المباشرة		أفراد		عائلات		
أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	يهود
٥٣.٢	٦٢.٢	٦١.٩	٧٣.٨	٧٩.٨	٨٥.٩	عرب
٤٦.٨	٣٧.٨	٣٨.١	٢٦.٢	٢٠.٢	١٤.١	كبار سنّ
٩.٢	٢٠.١	١٦.٦	٣٤.٣	١٠.٤	٢٠.٤	قادمون
١١.٥	١٥.٣	١٦.١	٢٢.١	١٥.٥	١٨.٢	عائلات مع أولاد - المجموع الكلي
٨٢.١	٦٠.٦	٧١.٣	٤٤.٤	٦٥.٧	٤٥.٢	٣-١ أولاد
٤٠.٧	٣٧.٨	٣٧.٦	٢٩.٣	٤٨.٥	٣٧.٣	٤ أولاد وأكثر
٤١.٤	٢٢.٨	٣٣.٧	١٥.١	١٧.٢	٧.٩	٥ أولاد وأكثر
٢٦.٢	١٢.٩	٢١.٣	٨.٥	٩.٢	٣.٧	عائلات أحادية الوالدية
٨.٤	٨.٨	٩.١	٨.٣	٦.٢	٥.٧	وضع التشغيل لمُعيل العائلة
٦٣.٣	٥٠.٦	٦١.٢	٤٥.٢	٨٤.٢	٧٥.٨	عامل
٥٥.٨	٤٤.٠	٥٤.٦	٤٠.٤	٧٢.٩	٦٥.٨	موظف
٧.٥	٦.٦	٦.٦	٤.٨	١١.٤	١٠.٠	مستقل
٢٧.٩	٣.٠	٢٣.٩	٢٣.٦	٨.٣	٨.٥	غير عامل في سنّ العمل
٥٢.٥	٤٣.٢	٥٠.٢	٣٨.٧	٣٢.٠	٣٣.٤	مُعيل واحد
١٠.٨	٧.٤	١١.٠	٦.٤	٥٢.٣	٤٢.٤	مُعيلان وأكثر
الفئات العمرية الخاصة بمُعيل العائلة						
٢١.٤	٢١.٧	٢١.١	١٨.٦	١٦.٠	١٦.١	حتى ٣٠
٤٨.٢	٣٧.٠	٤٢.٦	٢٨.٨	٤٣.٢	٣٤.٩	٣١-٤٥
٢٢.٣	٢٣.٠	٢١.١	٢٠.٤	٣١.٩	٣٠.٩	٤٦ حتى سنّ التقاعد في سنّ التقاعد حسب القانون
٨.١	١٨.٢	١٥.٢	٣٢.٢	٨.٩	١٨.١	المستوى الدراسي لمُعيل البيت
٢٠.٦	٢٤.٠	٢٠.٠	٢٣.٩	٩.٥	١١.٢	حتى ٨ سنوات تعليم
٥٠.٣	٤٥.٨	٤٧.٨	٤٢.٣	٤١.٠	٣٨.٠	٩-١٢ سنة تعليم
٢٩.١	٣٠.٢	٣٢.٢	٣٣.٨	٤٩.٤	٥٠.٩	١٣ سنة تعليم وأكثر

مساهمة دفعات التحويل للحدّ من الفقر في هذه المجموعة الانخفاض، من ٣٪، ٢٣ عام ٢٠٠٩ إلى ٦٪، ٢٢ عام ٢٠١٠. إن مستوى تمركز العائلات حول خطّ الفقر، مرتبط بمصادر دخلها. يُظهر الجدول ١٠ الانتشار لدى المجموعات السكانية المختلفة حول خطّ الفقر. إن الانتشار الأكبر حول خطّ الفقر للعائلات التي على رأسها شخص كبير السنّ، ينبع من أنّ الحدّ الأدنى للعيشة، الذي يضمنه قانون ضمان الدخل لكبار السنّ والورثة الذين ليس لهم، تقريباً، أي دخل من مصدر آخر، يتوافق، بشكل أو بآخر، مع خطّ الفقر. لذا، فإنّ إضافة معيّنة، مهما كانت بسيطة، على مستوى الحدّ الأدنى من الأجر، من شأنها أن تقلص بشكل ملحوظ عدد العائلات الفقيرة من كبار السنّ، التي يبقى دخلها قريباً من خطّ الفقر، لكن مع ذلك فوقه. في المقابل من ذلك، إنّ من شأن التآكل - ولو كان طفيفاً - في مستوى الحدّ الأدنى من الأجر أن

الجدول ١٠

نسبة الفجوة في دخل الفقراء* في مجموعات سكانية عينية، ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

المجموعة السكانية (عائلات)	٢٠٠٩			٢٠١٠		
	الدخل الاقتصادي	الدخل المُتاح	الدخل المُرَكَّز*	الدخل الاقتصادي	الدخل المُتاح	الدخل المُرَكَّز*
إجمالي المجموعة السكانية	٦٠.٣	٣٥.٥	١.٠	٦٠.٣	٣٥.٨	١.٠
يهود	٦٢.٧	٣٣.١	٠.٩٣	٦٢.٢	٣٤.٦	٠.٩٧
عرب	٥٦.٠	٣٨.٣	١.٠٨	٥٦.٣	٣٧.٢	١.٠٤
كبار سنّ	٨٠.٤	٢٤.٨	٠.٧	٨٠.٠	٢٦.٧	٠.٧٤
قادمون	٦٥.١	٢٦.٤	٠.٧٤	٦٧.١	٢٩.٠	٠.٨١
عائلات مع أولاد - المجموع الكلي	٥٦.٤	٣٦.٥	١.٠٣	٥٥.٦	٣٦.٧	١.٠٢
١-٣ أولاد	٥٣.٣	٣٤.٧	٠.٩٨	٥٣.٣	٣٥.٥	٠.٩٩
٤ أولاد وأكثر	٥٩.٨	٣٨.١	١.٠٧	٥٨.٣	٣٧.٩	١.٠٦
٥ أولاد وأكثر	٦٢.٨	٣٩.٠	١.١	٦٠.٤	٣٨.٩	١.٠٩
عائلات أحادية الوالدية	٦٣.٥	٣٥.٣	١.٠	٦٥.٩	٣٧.١	١.٠٤
وضع التشغيل لمُعيل العائلة						
عامل	٣٩.٤	٢٨.٤	٠.٨	٤٠.٢	٢٩.٥	٠.٨٢
موظّف	٣٩.٥	٢٨.٠	٠.٧٩	٤٠.٠	٢٨.٨	٠.٨
مستقلّ	٣٩.١	٣١.٣	٠.٨٨	٤٢.٠	٣٤.٨	٠.٩٧
غير عامل في سنّ العمل	٩٤.٦	٥٢.٣	١.٤٧	٩٥.٥	٥٣.١	١.٤٨
مُعيل واحد	٤٢.٧	٢٩.٧	٠.٨٤	٤٣.١	٣٠.٨	٠.٨٦
مُعيلان وأكثر	٢٥.٧	٢١.٧	٠.٦١	٢٧.٤	٢٣.١	٠.٦٤
الفئات العمرية الخاصة بمُعيل العائلة						
حتى ٣٠	٥٤.٦	٣٥.٨	١.١	٥٥.١	٣٧.٠	١.٠٣
٣١-٤٥	٥٥.٨	٣٦.١	١.٠٢	٥٤.١	٣٥.٩	١.٠
٤٦ حتى سنّ التقاعد	٦٢.٤	٣٨.٣	١.٠٨	٦١.٨	٣٨.٥	١.٠٧
في سنّ التقاعد حسب القانون	٨٠.٦	٢٣.٠	٠.٦٥	٨٠.٥	٢٥.٣	٠.٧
المستوى الدراسي لمُعيل البيت						
حتى ٨ سنوات تعليم	٦٨.٩	٣٨.٤	١.٠٨	٧١.٠	٤٠.١	١.١٢
٩-١٢ سنة تعليم	٥٥.٤	٣٥.٢	٠.٩٩	٥٥.٢	٣٥.١	٠.٩٨
١٣ سنة تعليم وأكثر	٦٢.١	٣٤.٢	٠.٩٦	٦٠.٢	٣٤.١	٠.٩٥

*القيمة الممنوحة لكل عائلة من خلال حساب المقياس، معدلة لعدد أفرادها.
**مقياس التركيز هو علاقة الفجوات.

يوسّع بصورة ملحوظة دائرة الفقراء من كبار السنّ.

يعرض الجدول ١١ تأثير نهج السياسة الذي اعتمده الحكومة - دفعات التحويل والضرائب المباشرة - في انتشار الفقر وعمقه. يتبيّن من الجدول أنّه بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، ارتفعت، بشكلٍ طفيف، مساهمة نهج السياسة في تقليص مستوى انتشار الفقر، بينما، في المقابل انخفضت نسبة مساهمته في تقليص عمق الفقر. يرى أحد التفسيرات المحتملة أنّ الحكومة حسّنت، في السنوات الأخيرة، بشكلٍ خاص، وضع المجموعة السكانية من كبار السنّ، التي يوجد جزءٌ كبيرٌ منها على مقربة من خطّ الفقر. لذلك، إنّ من شأن امتياز صغير للغاية أن يرفعهم فوق خطّ الفقر، إلا أنها لا تساعد على تقليص عمق الفقر لدى هذه العائلات. وبالفعل، يبرز هذا التطوّر لدى كبار السنّ، إذ ارتفعت مساهمة النهج السياسي لديهم بنحو ٥ نقاط مئويّة بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، وفي المقابل، انخفضت مساهمتهم في تقليص عمق الفقر بنحو ٤ نقاط مئويّة في الفترة نفسها. إحدى الوسائل لتعريف الفقر الحادّ هي فحص العائلات التي يقع دخلها في أسفل خطّ الفقر الرسميّ بنسبة ٥٠٪ من متوسط

الجدول ١١
تأثير دفعات التحويل والضرائب المباشرة على مقاييس
الفقر لدى مجموعات سكانية عينية، ٢٠٠٨-٢٠١٠

نسبة الانخفاض النابعة من دفعات التحويل والضرائب المباشرة						إجمالي المجموعة السكانية (عائلات)
نسبة الفجوة بين دخل الفقراء			انتشار الفقر			
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٤٠.٢	٤١.١	٤٢.٦	٣٩.٢	٣٨.٤	٣٨.٣	إجمالي المجموعة السكانية
٤٤.٤	٤٧.٢	٤٨.٠	٤٨.٧	٤٧.٤	٤٦.٢	يهود
٣٣.٨	٣١.٦	٣٢.٨	١٢.٣	١١.٤	١٣.٥	عرب
٦٦.٧	٦٩.٢	٧١.٥	٦٤.٣	٦٣.١	٥٩.٤	كبار سنّ
٥٦.٨	٥٩.٥	٥٦.٦	٥٧.٨	٥٦.٧	٥٥.٧	قادمون
٣٤.٠	٣٥.٣	٣٥.٢	١٧.٠	١٧.٩	٢٠.٦	عائلات مع أولاد - المجموع الكلي
٣٣.٤	٣٤.٩	٣٤.٧	٢١.٥	٢٢.٥	٢٥.٨	١-٣ أولاد
٣٤.٩	٣٦.٢	٣٦.٠	٨.٣	٨.٦	١١.١	٤ أولاد وأكثر
٣٥.٥	٣٧.٨	٣٧.٤	٨.٢	٨.٥	١١.٤	٥ أولاد وأكثر
٤٣.٧	٤٤.٤	٤٥.٣	٣٥.١	٣٤.٥	٣٨.٦	عائلات أحادية الوالدية
وضع التشغيل لمُعيّل العائلة						
٢٦.٧	٢٨.١	٢٩.٥	٣١.٩	٣١.٦	٣٤.٨	عامل
٢٨.٢	٢٩.٢	٣٠.٠	٣٣.٨	٣٣.٢	٣٦.٨	موظّف
١٧.١	١٩.٩	٢٦.٣	١٥.٥	١٧.٣	١٧.٣	مستقلّ
٤٤.٤	٤٤.٧	٤٦.٠	٢٢.٦	٢٣.٣	٢٠.٢	غير عامل في سنّ العمل
٢٨.٥	٣٠.٤	٣١.٧	٣٢.٢	٣١.٤	٣٤.٧	مُعيّل واحد
١٥.٦	١٥.٥	١٥.٦	٣٠.٠	٣٢.٧	٣٥.٩	مُعيّلان وأكثر
الفئات العمرية الخاصّة بمُعيّل العائلة						
٣٢.٩	٣٤.٥	٣٥.٠	٢٨.٨	٣٠.٧	٣٢.٩	حتى ٣٠
٣٣.٧	٣٥.٣	٣٦.١	٢١.٨	١٩.٦	٢٢.٥	٣١-٤٥
٣٧.٧	٣٨.٧	٣٩.٤	٣١.٥	٣٥.٠	٣١.٩	٤٦ حتى سنّ التقاعد
٦٨.٦	٧١.٥	٧٣.٧	٦٥.٦	٦٤.١	٦٠.٣	في سنّ التقاعد حسب القانون
٤٣.٥	٤٤.٣	٤٦.٨	٣٨.٩	٣٨.٣	٣٥.١	المستوى الدراسي لمُعيّل البيت
٤٣.٥	٤٤.٣	٤٦.٨	٣٨.٩	٣٨.٣	٣٥.١	حتى ٨ سنوات تعليم
٣٦.٣	٣٦.٦	٣٨.٧	٣٤.١	٣٤.٥	٣٤.٢	٩-١٢ سنة تعليم
٤٣.٤	٤٥.٠	٤٤.٥	٤٥.٧	٤٣.١	٤٤.٩	١٣ سنة تعليم وأكثر

الدخل للدخل الماليّ المتاح للفرد المعياريّ. هكذا، على سبيل المثال، من المتعارف عليه التطرّق إلى العائلات التي تعيش في مستوى دخل أقلّ من ٤٠٪ من متوسط الدخل، باعتبارها عائلات تعيش في فقر شديد، وبحسب المنطق نفسه، يمكن التطرّق إلى العائلات التي يزيد دخلها فعلاً عن خطّ الفقر الرسميّ، إلا أنه يبقى تحت سقف الـ ٦٠٪ من متوسط الدخل، باعتبارها عائلات تعيش في «خطر الفقر»^٨. يعرض الجدول ١٢ صورة الفقر لدى مجموعات سكانية مختلفة حسب هذا التوجّه. تردّ في هذا الجدول معطيات حول الحريديم، أيضاً، وذلك وفق طريقة تحديد معيّنة تم تطويرها في مسح أجراه جوطليب وكوشنير (٢٠٠٩)، إذ ليس في الإمكان تحديدهم بشكل مباشر من خلال معطيات مسوح مدخولات ومصروفات العائلة. يُظهر الجدول أنّ نسبة المعيشة في الفقر الحادّ، ضمن مجمل المجموعة السكانية، تصل إلى نحو ١٧٪ من الأفراد في المعدّل، إلا أنّ هذه النسبة في العائلات الكبيرة، عائلات الحريديم والعرب، والتي تتقارب بشكل كبير بعضها من بعض،

الجدول ١٢

انتشار الفقر، الفقر الحاد وخطر الفقر لدى الأفراد في مجموعات سكانية مختلفة، ٢٠١٠

المجموعة السكانية	يعيشون في فقر حاد - جون ٤٠% من متوسط الدخل	يعيشون في فقر معتدل - ٤٠%-٥٠% من متوسط الدخل	يعيشون تحت خط الفقر الرسمي ٥٠% الفقر	خط الفقر الرسمي، لكن معرضون لخطر الفقر
المجموع الكلي	١٦.٨	٧.٦	٢٤.٤	٦.٧
يهود	١٠.٤	٥.٨	١٦.٢	٥.٨
عرب	٤٢.٠	١٤.٦	٥٦.٦	١٠.٤
كبار سنّ	١١.٤	١.١	٢١.٥	٩.٢
قادمون	١٠.١	٨.٠	١٨.٢	٨.٣
حريديم*	٤٤.٦	١٣.٥	٥٨.١	١١.٢
عائلات مع أولاد - المجموع الكلي	٢١.٧	٨.٧	٣٠.٥	٧.٤
١-٣ أولاد	١٣.٥	٧.٠	٢٠.٥	٦.١
٤ أولاد وأكثر	٤٤.٩	١٣.٨	٥٨.٦	١١.٣
٥ أولاد وأكثر	٥٤.٢	١٥.٤	٦٩.٦	١١.٤
عائلات أحادية الوالدية	٢٤.٢	٩.١	٣٣.٢	٨.٩
وضع التشغيل لمُعيّل العائلة				
عامل	١١.٤	٦.٩	١٨.٣	٦.٥
موظّف	١١.٦	٧.٠	١٨.٧	٦.٤
مستقلّ	١٠.١	٦.١	١٦.١	٧.٢
غير عامل في سنّ العمل	٧٣.١	٩.٠	٨٢.١	٤.٦
مُعيّل واحد	٢٦.٤	١٣.٦	٤٠.٠	٩.٤
مُعيّلان	٢.٢	٢.٨	٥.٠	٤.٨
الفئات العمريّة الخاصّة بمُعيّل العائلة				
حتى ٣٠	٢٢.٥	١.٠	٣٢.٥	٧.٨
٣١-٤٥	١٩.٣	٧.٩	٢٧.٢	٦.٩
٤٦ حتى سنّ التقاعد في سنّ التقاعد حسب القانون	١٢.٠	٥.٠	١٧.١	٥.٢
١١.٤	١٠.٨	٢٢.٢	٩.٧	
المستوى الدراسي لمُعيّل البيت				
حتى ٨ سنوات تعليم	٤٠.٢	١٢.٥	٥٢.٧	١١.٥
٩-١٢ سنة تعليم	٢٠.٨	٩.١	٢٩.٩	٧.٧
١٣ سنة تعليم وأكثر	٩.٠	٥.٣	١٤.٤	٥.٠

*تعريف الحريديم حسب التوجّه المعتمد في بحث جوطليب-كوشنير من عام ٢٠٠٩.

ارتفعت بحدّة إلى أكثر من ٤٠٪.

حسب الانطباع الذي يمكن الحصول عليه من الجدول، فإنّ النسبة المئوية لمن يعيش فوق خطّ الفقر بقليل، في المجمل، أقلّ من النسبة المئوية لمن يعيش في فقرٍ شديد في مجمل المجموعة السكانية. إنّ لظاهرة العيش في خطر التدهور إلى الفقر أهمية بالغة من ناحية الاستقرار الاجتماعيّ، وهي تنطوي على احتمال زعزعة هذا الاستقرار. ذلك أنّها تُدلل على مساس من شأن أي حدث اقتصاديّ سلبيّ جدي أو تراكم بطيء لأحداث كهذه أن تؤدي إلى تدهور مجموعة سكانية معيّنة إلى الفقر، في حين أنّ هذه المجموعة السكانية غير معتادة على ذلك.

من المفهوم أنّ من الصعوبة بمكان تحديد مستوى الخطر الكامن في انعدام الاستقرار، ومن المعقول أن يكون متأثراً بعوامل إضافية لوضع الفقر. مع ذلك، يُشكّل الاقتراب من خطّ الفقر من الأعلى خطراً، فعلى سبيل المثال، إن نحو ٥٪ من الأفراد في العائلات التي فيها مُعيلان اثنان يجدون أنفسهم على مسافة فوق خطّ الفقر لكنهم لا يزالون قريبين منه، ولذا فإنّ المساس المُجائيّ بدخلهم من شأنه أن يتحدر بهذه العائلة، دفعة واحدة، إلى ما دون خطّ الفقر. مع ذلك، إن الفقر الشديد هو ظاهرة هامشيّة لديهم: خطر السقوط في الفقر الشديد بشكل خاصّ هو ٢,٢٪ فقط. نستطيع أن نفهم من الجدول، أيضاً، أنّ نحو ٨٠٪ من الأفراد في العائلات الفقيرة التي فيها أربعة أولاد وأكثر، وأنّ نحو ٧٠٪ من الأفراد في العائلات أحادية الوالدية، وأنّ نحو ٦٠٪ من الأفراد في العائلات العاملة الفقيرة، يعيشون في فقرٍ شديد. في المقابل من ذلك، إنّ النسب في مجموعات معيّنة تُعتبر أدنى بكثير – نحو نصف كبار السن الفقراء والعائلات التي وصل فيها المُعيل إلى سنّ التقاعد، ونحو ٤٠٪ من العائلات مع مُعيلين، يعيشون في فقرٍ شديد.

عدم المساواة في توزيع الدخل وتأثير النهج السياسي

إنّ المبنى التصاعدي لدفعات التحويل والضرائب المباشرة، يقلّص فجوات الدخل في المجموعة السكانية. إنّ نسبة دفعات التحويل مقارنةً بالدخل الاقتصادي تتضاءل مع ارتفاع الدخل الاقتصاديّ، في حين أنّ نسبة الضرائب المباشرة ترتفع مع الدخل الاقتصادي. كلما ازداد تصاعد دفعات التحويل والضرائب المباشرة، كذلك ترتفع نسبة دخل الأعشار المنخفضة بعد دفعات التحويل والضرائب المباشرة، وتخفض نسبة دخل الأعشار العليا.

يعرض الجدول ١٣ التغيّر في الدخل، المخصّصات والضرائب، في المعدّل، للعائلة في فترات المسح. في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢ و ٢٠١٠، ارتفع الدخل الاقتصاديّ بنسبة ١٦,١٪، بينما ارتفع الدخل المُتاح بنسبة أعلى قدرها ٢٠,٠٪. يُعتبر الارتفاع في الدخل الاقتصاديّ نتيجة اتّساع دائرة التشغيل والارتفاع الواقعي في الأجور في السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٧، الذي تمّ كبحه عام ٢٠٠٨. إنّ الارتفاع الأكبر في الدخل المُتاح، مقارنةً بالدخل الاقتصاديّ، ناتج عن تأثيرين متناقضين تغلب أحدهما على الآخر: من جهة، انخفضت دفعات التحويل بنسبة واقعية قدرها نحو ٥,٥٪، ومن جهةٍ أخرى، انخفضت، أيضاً، الضرائب المباشرة في أعقاب الإصلاح الضريبي، بنسبة ١١٪ تقريباً. بما أنّ تقليص الضرائب، بالمعدّل، يؤثّر على الدخل المُتاح بشكل أكبر مما يؤثّر عليه دفعات التحويل، فقد ارتفع الدخل المُتاح بنسبة أعلى بقليل من الدخل الاقتصاديّ في السنوات ٢٠٠٢ و ٢٠١٠.

يعرض الجدول ١٤ معدّل المبالغ الخاصّة بدفعات التحويل والضرائب المباشرة كنسبة من معدّل الدخل الاقتصادي للعائلة في كلّ عشر، كما يعرض الجدول ١٥ حصة كلّ عشر (تدرجياً حسب الدخل الاقتصادي) لمُجمّل دفعات التحويل ولمُجمّل الضرائب المباشرة في السنوات ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، و ٢٠١٠.

يعرض الجدول انخفاضاً، عام ٢٠١٠، في دفعات التحويل مقارنةً بالدخل الاقتصادي من ١٥,٥٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٤,٩٪ عام ٢٠١٠، مع أنّ نسبة دفعات التحويل عام ٢٠١٠ مقارنةً بالدخل الاقتصادي لا تزال أعلى من مستواها عام ٢٠٠٨. مع ذلك، لم يطرأ أيّ تغيير، تقريباً، على الضرائب المباشرة في السنوات الثلاث، فهي لا تزال تشكّل نحو ٢٠٪ من مجمل

الجدول ١٣

الدخل، المخصّصات، والضرائب في المعدّل للعائلة (ش.ج. في الشهر، أسعار ٢٠١٠)، ٢٠٠٣-٢٠١٠

مقارنة ٢٠٠٣	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١٦.١	١٢,٥٣٠	١٢,٠٩٠	١٢,٣٣٩	١٢,٥٤٠	١١,٩٤٠	١١,٤٩٠	١١,١٣٠	١٠,٧٩٠	الدخل الاقتصادي
-٠.٥	١,٨٧٠	١,٨٧٠	١,٧٧٠	١,٨١٠	١,٨٣٠	١,٨٢٠	١,٨٢٠	١,٨٨٠	إجمالي دفعات التحويل
-٢.١	١,٤١٠	١,٣٨٠	١,٣١٠	١,٣٢٠	١,٣٤٠	١,٣٣٠	١,٣٦٠	١,٤٤٠	مخصّصات التأمين الوطني
-١.٩	٢,٣٧٠	٢,٢٨٠	٢,٥٢٠	٢,٧٤٠	٢,٥٣٠	٢,٥٥٠	٢,٦١٠	٢,٦٦٠	الضرائب المباشرة
٢.٠	١٢,٠٢٠	١١,٦٨٠	١١,٦٤٠	١١,٦١٠	١١,٢٤٠	١٠,٧٥٠	١٠,٣٤٠	١٠,٢٠٠	الدخل المتّاح

الجدول ١٤

نسب دفعات التحويل والضرائب المباشرة مقارنة بمتوسط الدخل الاقتصادي في كلّ عشر*،
المجموعة السكانية ككلّ (بالنسب المئوية)، ٢٠٠٨-٢٠١٠

العشر*	النسبة مقارنة بمتوسط الدخل الاقتصادي					
	الضرائب المباشرة			دفعات التحويل		
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الأسفل						
٢	١٤.٥	**	**	١٥٧.١	٢٠٤.٢	١٨٣.٣
٣	٨.٨	٨.٨	٨.٧	٥٢.٣	٥٥.٨	٤٧.٧
٤	٩.٣	٩.٠	٩.٢	٣٤.٦	٣٤.٤	٣٢.٥
٥	٩.٦	٩.٧	١٠.٢	٢٣.٤	٢٢.٩	٢٠.٦
٦	١٠.٣	١٠.٨	١٠.٩	١٤.٩	١٥.٣	١٤.٢
٧	١٢.٣	١٢.٢	١٢.٦	٩.٥	٩.٨	٩.٨
٨	١٤.٦	١٤.٥	١٥.٧	٦.٧	٦.٦	٦.١
٩	١٨.٦	١٨.٩	٢٠.٣	٤.٧	٤.٨	٤.٤
الأعلى	٢٨.٠	٢٧.٤	٢٩.٩	٢.١	٢.٦	١.٧
المجموع الكلي	١٨.٩	١٨.٩	٢٠.٣	١٤.٩	١٥.٥	١٤.٣

* لغرض تحديد الأعشار، تم تدريج العائلات حسب الدخل الاقتصادي للفرد المعياري. يشكل كلّ عشر ١٠% من كلّ فرد في المجموعة السكانية
** لا يمكن حساب هذه النسبة، لأنّ العائلات المُشار إليها في العشر السفلي تكاد لا تملك دخلًا اقتصاديًا، ومصدر دخلها الوحيد هو دفعات التحويل.

الدخل الاقتصادي. يُظهر العشران المتدنيان الانخفاض الأكبر في دفعات التحويل كجزءٍ من مجمل دخلهم الاقتصادي. في المقابل، انخفض عبء الضرائب كجزءٍ من الدخل الاقتصادي، بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠، من ١٦% إلى ١٤,٥% في العشر الثاني، وهو لم يتغيّر، تقريبًا، في العشر الثالث وبقي ضمن مستوى ٩%. يميّز هذا الانخفاض كلّ السنوات من ٢٠٠٣ (باستثناء ٢٠٠٧)، وينبع من تقليص نسب الضريبة في إطار الإصلاح المتعدّد السنوات في ضريبة الدخل. يبيّن الجدول ١٥ أنّه في تدرّج الأعشار حسب الدخل الاقتصادي، يحصل العشر السُفليّ حتى السادس على دفعات تحويل أعلى من مجمل دفعاتهم للضرائب المباشرة. في العشر السابع، يكون هناك تعادل، وبدءًا من العشر الثامن تنقلب النسبة: العشر الأعلى يدفع أكثر من نصف الضرائب ويحصل على نحو ٥% من مجمل دفعات التحويل. يعرض الجدول ١٦ مختلف أنماط توزيع الدخل في المجموعة السكانية كلّها، بين السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠. نستنتج من معطيات الجدول

الجدول ١٥
حصة كل عشر* في المجموعة السكانية ككل من إجمالي كَلّ دفعات التحويل والضرائب المباشرة
(بالنسب المئوية)، ٢٠١٠-٢٠٠٨

العشر*	إجمالي الحصة (بالنسب المئوية)					
	الضرائب المباشرة			دفعات التحويل		
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الأسفل	١.٠	١.٠	٠.٩	٢٥.٢	٢٤.٨	٢٥.٩
٢	١.٠	١.٠	٠.٩	١٣.٥	١٤.٨	١٥.٩
٣	١.٣	١.٣	١.٢	١.٠	١.٠	٩.٣
٤	٢.٢	٢.٠	٢.٠	١.٣	٩.٥	٩.٨
٥	٣.٢	٣.١	٣.٠	٩.٨	٩.٠	٨.٧
٦	٤.٤	٤.٦	٤.٢	٨.١	٨.٠	٧.٨
٧	٦.٧	٦.٨	٦.٤	٦.٦	٦.٦	٧.٠
٨	١٠.٢	١٠.٣	١٠.٢	٥.٩	٥.٧	٥.٧
٩	١٧.٤	١٨.٣	١٨.١	٥.٥	٥.٦	٥.٦
الأعلى	٥٢.٦	٥١.٦	٥٣.١	٥.١	٦.٠	٤.٢
المجموع الكلي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

* لغرض تحديد الأعشار، تم تدريج العائلات حسب الدخل الاقتصادي للفرد المعياري. يشكّل كل عشر ١٠% من كل فرد في المجموعة السكانية

الجدول ١٦
تأثير دفعات التحويل والضرائب المباشرة على عدم المساواة في توزيع الدخل في المجموعة
السكانية ككل (بالنسب المئوية)، ٢٠١٠-٢٠٠٨

العشر*	حصة كل عشر في المجموعة السكانية ككل (**%)								
	بعد دفعات التحويل والضرائب			بعد دفعات التحويل			قبل دفعات التحويل والضرائب		
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الأسفل	١.٨	١.٨	١.٩	١.٦	١.٦	١.٧	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٢	٣.٤	٣.٤	٣.٥	٣.٠	٣.٠	٣.١	١.٤	١.٣	١.٤
٣	٤.٦	٤.٥	٤.٦	٤.١	٤.١	٤.١	٣.١	٣.٠	٣.١
٤	٦.٠	٥.٩	٦.٠	٥.٤	٥.٣	٥.٣	٤.٧	٤.٥	٤.٦
٥	٧.٦	٧.٤	٧.٤	٦.٩	٦.٨	٦.٧	٦.٤	٦.٣	٦.٣
٦	٩.٢	٩.١	٩.٠	٨.٥	٨.٤	٨.٣	٨.٤	٨.٣	٨.١
٧	١١.٠	١١.٠	١٠.٨	١٠.٣	١٠.٤	١٠.١	١٠.٦	١٠.٧	١٠.٤
٨	١٣.١	١٣.٢	١٣.١	١٢.٧	١٢.٨	١٢.٧	١٣.٤	١٣.٦	١٣.٣
٩	١٦.٣	١٦.٤	١٦.٥	١٦.٥	١٦.٨	١٦.٨	١٧.٨	١٨.٢	١٨.١
الأعلى	٢٧.١	٢٧.٤	٢٧.٣	٣٠.٨	٣٠.٨	٣١.٤	٣٤.١	٣٤.١	٣٤.٨
المجموع الكلي	٨.٣	٨.٥	٨.١	١٠.٢	١٠.٤	١٠.٢	٣٦.٤	٤١.٦	٣٨.٩

* لغرض تحديد الأعشار، تم تدريج العائلات حسب الدخل الاقتصادي للفرد المعياري. يشكّل كل عشر ١٠% من كل فرد في المجموعة السكانية
 ** من ناحية دخل الفرد المعياري.

الجدول ١٧

مقياس "جيني" لعدم المساواة في توزيع الدخل في المجموعة السكانية ١٩٩٩-٢٠١٠

السنة	قبل دفعات التحويل والضرائب المباشرة	بعد دفعات التحويل فقط	بعد دفعات التحويل والضرائب المباشرة	نسبة الانخفاض النابعة من دفعات التحويل والضرائب
٢٠١٠	٠.٥٠٤٥	٠.٤٢٦٠	٠.٣٨٤١	٢٣.٩
٢٠٠٩	٠.٥٠٩٩	٠.٤٢٩٣	٠.٣٨٩٢	٢٣.٧
٢٠٠٨	٠.٥١١٨	٠.٤٣١٨	٠.٣٨٥٣	٢٤.٧
٢٠٠٧	٠.٥١٣٤	٠.٤٣٢٣	٠.٣٨٣١	٢٥.٤
٢٠٠٦	٠.٥٢٣٧	٠.٤٣٧٩	٠.٣٩٢٣	٢٥.١
٢٠٠٥	٠.٥٢٢٥	٠.٤٣٤٣	٠.٣٨٧٨	٢٥.٨
٢٠٠٤	٠.٥٢٣٤	٠.٤٣٠٠	٠.٣٧٩٩	٢٧.٤
٢٠٠٣	٠.٥٢٦٥	٠.٤٢٤١	٠.٣٦٨٥	٣٠.٠
٢٠٠٢	٠.٥٣٧٢	٠.٤٣١٢	٠.٣٦٧٩	٣١.٥
١٩٩٩	٠.٥١٦٧	٠.٤٢١٤	٠.٣٥٩٣	٣٠.٥
التغيير في المقياس (%)				
٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠٠٩	-١.٠	-٠.٨	-١.٣	
٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠٠٢	-٦.١	-١.٢	٤.٤	
٢٠١٠ مقارنة بـ ١٩٩٩	-٢.٤	١.١	٦.٩	

أنه بين العامين المقارنين، ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لم يطرأ أي تغيير فعلي على توزيع الدخل المتاح بين الأعشار، وعلى النسبة القائمة بين دخل السنوات الخمس السفلى والسنوات الخمس العليا (بصرف النظر عن وجود انخفاض طفيف من ٥%، ٨ إلى ٣%، ٨ بين العامين). مع ذلك، يُشير مقياس "جيني" لعدم المساواة إلى وجود انخفاض في توزيع الدخل المتاح بين تلك السنوات.

إن مساهمة دفعات التحويل والضرائب المباشرة في تقليص عدم المساواة النابع من توزيع الدخل الاقتصادي لم ترتفع إلا قليلاً، من ٧%، ٢٣ عام ٢٠٠٩ إلى ٩%، ٢٣ عام ٢٠١٠، وهي مساهمة ضئيلة قدرها ٨ نقاط مئوية، تقريباً، مقارنةً بالعام ٢٠٠٢، إذ بلغت النسبة آنذاك ٥%، ٣١ (الجدول ١٧).

٦. هذا الحساب لا يأخذ المخصصات وفرض الضريبة المباشرة بعين الاعتبار؛ حيث تعمل المخصصات على زيادة الدخل المتاح، بينما تعمل الضريبة المباشرة على تقليصه.

٧. هناك توجه أكر قبولاً لدى الباحثين في مجال الفقر بشأن تعريف الفقر الشديد بمساعدة مقياس FGT الذي يُعتبر، بشكل عام، عن المبلغ التوزيعي لفجوات الدخل كما يردُ وصف ذلك في أماكن أخرى من هذا الفصل.

٨. تم تحديد قياس الـ ٦٠٪ من قبل الاتحاد الأوروبي ليكون خط الفقر الرسمي لخطر العيش في الفقر. يُنظر، Poverty and Social Exclusion في موقع: <http://ec.europa.eu/social/>

٩. تظهر المعطيات حول عدم المساواة في توزيع الدخل لدى المجموعة السكانية العاملة في الجدولين ١٨-١٩ في ملحق جداول الفقر وعدم المساواة.

الفصل ٣ | نشاط وتوجّهات في مجال الجباية

مؤسسة التأمين الوطني مسؤولة عن جباية رسوم التأمين الوطني لتمويل المخصصات المدفوعة حسب قانون التأمين الوطني، وهي مسؤولة، أيضاً، عن جباية رسوم التأمين الصحي المخصصة لتمويل جهاز الصحة. رسوم التأمين الوطني ورسوم التأمين الصحي تُجبي من سكان الدولة العاملين (الأجيرين والمستقلين) وممن لا يعملون - بنسب مختلفة تسري على الدخل الملزم برسوم تأمين.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة منذ سنة ١٩٨٦ بتعويض مؤسسة التأمين الوطني عن فقدان المداخل من الجباية، الناتج عن خفض رسوم التأمين للمُشغّلين والمستقلين. هذا التعويض يُسمى «تعويض المالية»، وهو جزء من مداخل المؤسسة من رسوم التأمين الوطني.

على نحو شبيه بسنين سابقة، في سنة ٢٠٠٨، أيضاً، تأثرت الجباية من السكان باهتزازات ناتجة عن التطورات الاقتصادية في سوق العمل، بمتوسط الأجور، بعدد المُشغّلين وكذلك بإجراء التشريع الذي بدأ عام ٢٠٠٥ وسيستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٩ - في أعقاب الإصلاح الضريبي الذي فرض عام ٢٠٠٥ وعمل على خفض تدريجي في رسوم التأمين للمُشغّل.

وفي المقابل، فُرضت للمُشغّل من سنة ٢٠٠٦ نسبتا رسوم تأمين - مخفضة وعادية - بدلاً من نسبة موحدة في جميع مستويات الدخل الملزم برسوم تأمين، على نحو شبيه بمبنى النسب المتبع وفق حصة العامل الأجير والعاملين غير الأجيرين. قيل أن يُغيّر القانون كان المُشغّل يدفع ٩٣،٥٪ من دخل العامل حتى سقف الدخل الملزم برسوم تأمين. بعد تطبيق التعديل، دفع المُشغّل في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وآب ٢٠٠٩، ٤٥،٣٪ بالنسبة المُخفضة (حتى ٦٠٪ من متوسط الأجور) و٤٣،٥٪ بالنسبة العادية. إلا أن الإصلاح الضريبي لم يُغفل، أيضاً، جباية التأمين الوطني، وقد تمّ في إطاره اتخاذ الخطوات التالية: النسبة المُخفضة من رسوم التأمين المفروضة على العامل قلّصت من ٤،١٪ للدخل إلى ٤،٠٪؛ وقد تمّ رفع النسبة العادية من ٥٨،٥٪ إلى ٧٪؛ كما تمّ رفع درجة النسبة المُخفضة من ٥٠٪ لمتوسط الأجور إلى ٦٠٪ منه. أجريت هذه التغييرات بميزانية صفر، أي من دون تغيير في حجم مداخل المؤسسة. رفع درجة النسبة المُخفضة يسري، أيضاً، على حصة المُشغّل، لئلا يتسبب بخسارة جباية.

في تموز ٢٠٠٩ سن قانون التسويات للسنتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وبموجبه ارتفعت، اعتباراً من ٢٠٠٩، ٨،١ نسبة رسوم التأمين المُخفضة إلى ٣،٨٥٪، كما كان في سنة ٢٠٠٨، كأمر مؤقت حتى ٣١،٣،٢٠١١. كذلك جرت مضاعفة الحد الأعلى لدفع رسوم تأمين وطني وتأمين صحة من ٥ أضعاف المبلغ الأساسي إلى ١٠ أضعاف المبلغ الأساسي، كأمر مؤقت حتى ٢٠١٠، ١٢، ٣١.

كان يفترض بكلتا هاتين الخطوتين أن تزيدا من مجمل جباية رسم التأمين الوطني، لكن، فعلياً، تمّ تحويل إضافة الجباية وإضافة المخصصات حسب البند ٣٢ إلى المالية بشكل كامل، وفي المقابل تمّ خفض مشاركة المالية في الجباية عن فرع الأولاد من ٢١٠٪ إلى ٢٠٧،٥٪ في عام ٢٠٠٩، إلى ١٦٩٪ في عام ٢٠١٠ وإلى ٢٠٨٪ في عام ٢٠١١. في قانون التسويات للعامين ٢٠١١-٢٠١٢، تم إدخال تعديلات إضافية: رفع سقف دفع رسوم التأمين الوطني ورسوم التأمين الصحي بـ ٩ أضعاف المبلغ الأساسي من يوم ١،١،٢٠١١ (وإلى ٨ أضعاف المبلغ الأساسي من يوم ١،٢٠١٢)؛ وتم أيضاً رفع رسوم التأمين العادية للمُشغّل بنسبة ٤٧٪، من ٥،٤٣٪ إلى ٥،٩٠٪، من يوم ١،٤،٢٠١١. هذه الخطوات زادت من حجم جباية التأمين الوطني لكن لم تزد حصة مالية الدولة؛ ولذلك فإن المشاركة في فرع الأولاد كانت ٢٠٠،٥٪ من يوم ١،٤،٢٠١١ (٢٠٤،٥٪ في ٢٠١٢).

جباية رسوم التأمين حسب نوع المؤمن، أسعار جارية (ملايين الشواقل الجديدة)، ٢٠١١

نوع المؤمن	المجموع الكلي	رسوم التأمين الوطني	رسوم التأمين الصحي	تمويض المالية
إجمالي الجباية	٥١,١٣٩	٣١,٢٩٤	١٧,٤١٤	٢,٤٣١
الأجبريون والمُشغّلون	٤٤,٦٣٢	٢٨,٢٦٧	١٤,١٠٥	٢,٢٦٠
غير الأجبريين	٦,٥٠٧	٣,٠٢٧	٣,٣٠٩	١٧١

عام ٢٠١١ وصل مجموع المداخيل من رسوم التأمين الوطني إلى نحو ٣٣,٧ مليار ش.ج.: نحو ٣,٣ مليار ش.ج. تمت جبايتها مباشرة من السكان، ونحو ٢,٤ مليار ش.ج. حولتها المالية كتعويض عن خفض رسوم التأمين الوطني للمُشغّلين والمستقلين. وقد ارتفعت هذا العام الجباية المباشرة من السكان بنحو ١,٤% بمصطلحات واقعية، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٧% في عام ٢٠١٠. لولا التغييرات التشريعية التي فرضت بدءاً من عام ٢٠١١، لكانت ارتفعت الجباية المباشرة من السكان، وفق تقدير تخميني، بـ ٨,٣% بمصطلحات واقعية.

في كانون الثاني ١٩٩٥ بدأ سريان قانون التأمين الصحي الرسمي. يُرسي القانون حق كل مُقيم في إسرائيل في تأمين صحي ويُحدّد سلّة خدمات صحيّة مُعرّفة وموحّدة للجميع، حيث إنّ مسؤولية تمويل تكلفتها مُلقاة على الدولة. رسوم التأمين الصحي مفروضة على العاملين بمستويين: نسبة مُخفّضة من ١,٣% على جزء الدخل الذي لا يزيد عن ٦٠% من متوسط الأجر، ونسبة عاديّة من ٥,٠% على بقية الدخل التي تتجاوز الـ ٦٠% من متوسط الأجر، وحتى سقف الدخل المُلزم برسوم تأمين الذي هو ٥ مرّات "المبلغ الأساسي" الذي يتحدّث حسب نسبة ارتفاع الأسعار. كل من هو ليس بأجير أو بعامل مُستقل، ولا يتلقى مُخصّصات، يدفع رسوم تأمين صحيّ دُنيا (١٠٠ ش.ج. للشهر بدءاً من كانون الثاني ٢٠١١).

جبت المؤسسة عام ٢٠١١ نحو ٤,٤ مليار ش.ج. رسوم تأمين صحيّ. وهو ارتفاع نسبته نحو ٣,٣% بمصطلحات واقعية، في مقابل ارتفاع بلغت نسبته الـ ٨,٥% والذي بدأ عام ٢٠١٠، لولا التعديل التشريعي في ٢٠١١ كانت جباية رسوم تأمين الصحة سترتفع بـ ٦,٢%. قانون التأمين الصحيّ الرسمي يُحدّد أنّ الأموال المُخصّصة لتمويل سلّة الصحة يتمّ نقلها إلى صناديق المرضى مباشرة من قبل مؤسسة التأمين الوطني. وإنّ مبدأ توزيع الأموال مبنّي على أساس "صيغة ضريبة الرأس"، التي تراعي، أساساً، عدد المؤمنين في كل واحد من الصناديق من خلال موازنة عُمر كل مؤمن. بدءاً من ١ تشرين الثاني ٢٠١٠، أُضيف إلى "صيغة ضريبة الرأس"، متغيّران جديداً: جنس المؤمن وبعُد مكان سكناه عن مراكز السكان.

المخصصات ضمان الدخل

فصل ٤

المخصصات ضمان الدخل

في سنة ٢٠١١ تواصل انخفاض عدد العائلات التي تتلقى مخصصات ضمان الدخل وبلغ ١٠٥,٣ ألف عائلة في المعدل شهرياً، مقابل ١٠٩,٤ ألف في سنة ٢٠١٠، وهو انخفاض بنسبة ٨,٣٪. ابتداء من الربع الثاني في ٢٠٠٣، حينما بلغ عدد المتلقين ذروة عددها ١٥٩ ألفاً، طرأ انخفاض متواصل حتى سنة ٢٠٠٩ التي شهدت استقراراً مقارنة بعام ٢٠٠٨، وبعد ذلك تجدد الانخفاض. كما يبدو، تأثر انخفاض عدد متلقي المخصصات في عام ٢٠١١ بالوضع الاقتصادي في السوق الإسرائيلية الذي أظهر علامات الانتعاش من الأزمة التي حلت في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

فترة حزيران ٢٠٠٣ - كانون الأول ٢٠٠٨ يميزها اتجاه الانخفاض المستمر في عدد متلقي مخصصات ضمان الدخل. بدأ هذا الاتجاه في تطبيق التشريع المتشدد في حزيران ٢٠٠٣ - حينما حرمت حوالي ٥٠٠٠ عائلة من المخصصات ووسع واجب اجتياز فحص العمالة كشرط لاستحقاق عائلات اخرى للمخصصات، - ونبع استمرار هذا الاتجاه من التأثير المتواصل لخفض الحد الأعلى من الدخل المكتسب لاستحقاق مخصصات ضمان الدخل ومن تحسن وضع العمالة في السوق خلال السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ ونصف سنة ٢٠٠٨. تشييط مراكز العمالة في نطاق خطة "مهلف" ("من ضمان الدخل الى العمالة المضمونة") في آب ٢٠٠٥ و"أضواء للعمالة" في آب ٢٠٠٧ أدى إلى تكثيف الاتجاه. في سنة ٢٠٠٩ طرأ تحول وازداد عدد العائلات المتلقية المخصصات في بداية السنة واستقر على مستوى أعلى في النصف الثاني من السنة. هذا هو، على ما يبدو، تأثير الأوضاع في السوق الاقتصادية في تلك السنة. في مقابل ذلك، طرأ خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ انخفاض في عدد متلقي المخصصات، وهو اتجاه يعكس كما يبدو الانتعاش في السوق الإسرائيلية.

اما نسبة المخصصات ففي أعقاب التشريع الذي أدخل في سنتي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ بخصوص المخصصات على اختلاف مستوياتها، ارتفعت نسبة العائلات المتلقية المخصصات بموجب النسبة العادية من ٣٦٪ في ٢٠٠٤ الى نحو ٤٠٪ في ٢٠٠٨ حتى ٢٠١، وانخفضت نسبة العائلات المتلقية المخصصات بنسبة مكبرة لمن لم يكمل بعد ٥٥ سنة من عمره ("مستحقون سابقون") من ٢٢٪ الى ٦,٣٪ في ٢٠١١، ونسبة المتلقيات بمقدار مكبر لبنات ٥٥+ ارتفعت من ٢١٪ الى ٣٠,٣٪ على التوالي. يظهر تحليل نسبة المخصصات حسب تركيب العائلة أن نسبة الأفراد المتلقين بموجب النسبة العادية ارتفعت إلى ٢٦,٧٪ ونسبة العائلات الوحيدة الوالدية (حتى سن ٥٥ سنة) انخفضت إلى ٢١,١٪. نسبة العائلات المتلقية المخصصات بنسبة مكبرة لأبناء ٥٥ سنة وأكثر، ارتفعت منذ ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١.

رافق الانخفاض الذي ميز عدد متلقي المخصصات منذ ٢٠٠٤ ارتفاع طفيف في نسبة العائلات العاملة حتى سنة ٢٠٠٨. في ٢٠٠٩ انخفضت نسبة العائلات العاملة إلى ٢٧,٩٪ من ٢٨,٦٪ في السنة السابقة وارتفعت مجدداً في ٢٠١٠ إلى ٢٨,٤٪ وفي ٢٠١١ إلى ٢٨,٨٪. وحدثت غالبية الارتفاع بين سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ (مع أن عدد العائلات العاملة انخفض). تظهر المعطيات الخاصة بمستوى الأجر أنه في ٢٠٠٦ ظلت حصة العائلات التي تتلقى أجراً منخفضاً ثابتة مقارنة بعام ٢٠٠٥، ومنذ ٢٠٠٧ كان هناك اتجاه نحو الارتفاع. في ٢٠١١ كان لـ ٦١,٠٪ من العائلات دخل من العمل لا يزيد عن ٢,٠٠٠ ش.ج.، مقابل ٦٥,٣٪ في ٢٠٠٦. ارتفعت نسبة العائلات العاملة في ٢٠٠٩ بما يفوق ما كانت لديع في ٢٠٠٨ وانخفضت نسبة العائلات التي تتقاضى أجراً حتى ٢,٠٠٠ ش.ج. معنى ذلك أنه لعدد أكبر من العائلات التي تتلقى مخصصات كان هناك دخل من العمل ومستوى الأجر تحسن قليلاً، إلا أنه لا يزال منخفضاً. لدى ٩,١٪ فقط من العائلات كان هناك أجر يزيد عن ٢,٥٠٠ ش.ج. في الشهر.

تأمين الشيخوخة والورثة

تعتبر مخصصات الشيخوخة والورثة المركب الأول في جهاز التقاعد في إسرائيل، وهي تضمن دخلاً أساسياً للمسن بعد اعتزاله العمل النشط، ولورثة المؤمن بعد وفاته. يتم دفع مخصصات الشيخوخة لكل مؤمن بشكل عام ومن دون فحص مدخولات (من عمل ورأس مال) في جيل الاستحقاق (الجيل المطلق) وفي جيل اعتزال العمل (الجيل المشروط)، في حال أنه تجاوز فحص المدخولات، فقط. في العام ٢٠٠٩ استكملت عملية الزيادة التدريجية لسنّ اعتزال العمل (المشروطة) للرجال ببلوغ سن ٦٧ عاماً والزيادة التدريجية لسنّ اعتزال العمل (المشروطة) للنساء ببلوغ سن ٦٢ عاماً وسن الاستحقاق (المطلقة) ببلوغ سن ٦٧ عاماً. في سنة ٢٠١١ قررت الكنيست تأجيل مواصلة رفع سن التقاعد للنساء بخمس سنوات. العملية التدريجية لرفع سن التقاعد للنساء من سن ٦٢ حتى ٦٤ ستجدد مرة أخرى في سنة ٢٠١٧. سن الاستحقاق (المطلقة) ستستمر في الارتفاع تدريجياً في ٢٠١٢ بعد توقف استمر ٣ سنوات كما تقرر بموجب قانون سن التقاعد. تُدفع مخصصات الورثة لورثة المؤمن أو المؤمنة بعد وفاتها. بالإضافة إلى ذلك، تُدفع للمسنين وللورثة، الذين لا يستحقون مخصصات حسب قانون التأمين الوطني، مخصصات خاصة تمولها الحكومة بشكل كامل. تُدفع على مخصصات الشيخوخة الأساسية إضافات للزوج/ة وللأولاد، وكذلك إضافة أقدمية وإضافة تأجيل مخصصات. وتُدفع على مخصصات الورثة الأساسية إضافة عن الأولاد وإضافة أقدمية.

بدءاً من نيسان ٢٠٠٨، تُدفع لمستحق مخصصات الشيخوخة والورثة إضافة خاصة للمستحق الذي أتم ٨٠ عاماً، ويدفع إكمال دخل للمسنين وللورثة للحاصلين على مخصصات شيخوخة أو للورثة من ذوي الدخل المنخفض، حتى مبلغ الدخل في الحد الأدنى من العيش المعرف في قانون تأمين الدخل لهذه الفئة السكانية.

عام ٢٠١١ دفعت مؤسسة التأمين الوطني مخصصات شيخوخة حسب قانون التأمين الوطني ومخصصات شيخوخة خاصة لنحو ٦٧٨ ألف مسن، وكذلك مخصصات ورثة لنحو ١٠٢ آلاف كمعدل شهري. يشمل تعداد الحاصلين على مخصصات الشيخوخة نحو ٩٣ ألف مسن (في كانون الأول ٢٠٠٩) يحصلون على مخصصات شيخوخة كاملة ونصف المخصصات الخاصة بالورثة، وكذلك نحو ٤٠ ألف مسن عاجز يحصلون على استكمال للعجز. عدد الحاصلين على مخصصات شيخوخة حسب قانون التأمين الوطني ارتفع عام ٢٠١١ بنحو ٤,٣٪ وعدد الحاصلين على مخصصات ورثة، فقط، انخفض بنسبة ٣,٠٪. عدد الحاصلين على مخصصات خاصة واصل انخفاضه عام ٢٠١١ بنسبة ٦,٣٪، إلا أن هذه النسبة تشير إلى اعتدال ما في وتيرة الانخفاض - في سنة ٢٠١٠ كان هناك انخفاض بنسبة ٨,٤٪. إن المجموع الكلي للحاصلين على مخصصات شيخوخة حسب قانون التأمين الوطني وليس حسب ارتفع عام ٢٠١١ بـ ٤,٣٪، وعدد جميع الحاصلين على مخصصات شيخوخة وورثة ارتفع بنسبة ٩,٢٪. عدد الحاصلين على إكمال دخل عام ٢٠١١ انخفض بنسبة ٤,٠٪ ووصل إلى نحو ١٨٧,٣ ألف شخص.

ازدادت مخصصات الشيخوخة والورثة الأساسية عام ٢٠١١ (للفرد حتى سن ٨٠ من دون استكمال دخل) بنسبة ٨,٠٪، واقعياً، بعد أن كانت قد ارتفعت في السنة الماضية بنسبة ٥,٥٪. تتبع الزيادة الواقعية في المخصصات من تحديث المخصصات وفقاً لارتفاع الأسعار بنسبة ٣,٢٪ في كانون الثاني ٢٠١١ وزيادة أخرى قدرها نحو ٢٪ في نسب المخصصات الأساسية، والتي وتؤثر نسبياً على الزيادة السنوية في المخصصات. كذلك، فإن مخصصات الشيخوخة والورثة مع إكمال الدخل ارتفعت واقعياً في سنة ٢٠١١ بنسبة ٢,٠٪ للفرد الذي لم يكمل بعد ٧٠ سنة من عمره، ٥,٠٪ لأبناء سن ٧٠ حتى ٧٩ و ٤,٠٪، ٠ لأبناء ٨٠ فما فوق. المخصصات ارتفعت أيضاً بنحو نسبة مئوية واحدة من متوسط الأجور.

ارتفع مبلغ الدفعات لفرع الشيخوخة والورثة عام ٢٠١١ (من دون مصاريف الإدارة) بأسعار ثابتة بنسبة قدرها ٤,٣٪ ووصل إلى نحو ٢٣ مليار ش.ج. وقد ارتفع مجمل الدفعات لمخصصات التأمين الوطني عام ٢٠١١ (من دون مصاريف الإدارة)، واقعياً، بنسبة ٣,٢٪، وقد كان أدنى من نسبة الزيادة في دفعات فرع الشيخوخة والورثة. ولذلك، فإن حصة دفعات فرع الشيخوخة والورثة من دفعات المؤسسة عام ٢٠١١ ارتفعت إلى ٩,٢٪.

تأمين التمريض

قانون تأمين التمريض جاء لإبقاء المُسنين في الإطار الاجتماعيّ لأطول فترة مُمكنة، وذلك من خلال تقديم العناية الشخصية للمحتاجين منهم إلى مساعدة في النشاط اليوميّ، ومساعدة العائلات التي تقوم بالاعتناء بهم. يستحق هذه المُخصّصات كلُّ مُسنٍ مقيم في إسرائيل محدود النشاط، وفي باختيار المداخل واختبار التعلق بمساعدة الآخر في النشاطات اليومية، بشرط أنه يعيش داخل المجتمع. فمن يمكث في مؤسسة ترميضية أو في قسم ترميضيّ في دار مُسنين، لا يستحقّ المُخصّصات. مُخصّصات التمريض لا تُدفع كأموال، بل تُعطى لمن يستحقونها كخدمات من قبل منظمات تدفع لها المؤسسة مقابل هذه الخدمات. ومع ذلك، فقد بدأت مؤسسة التأمين الوطنيّ من شهر آذار ٢٠٠٨ بتفعيل برنامج تجريبيّ لإعطاء مُخصّصات مالية. تمّ تمديد البرنامج بأمر مؤقت حتى كانون الأول ٢٠١٢، ويستطيع خلاله المُسنون الذين يسكنون في واحدة من تسع مناطق التجربة اختيار مُخصّصات ترميض مالية، بشرط أن يكونوا قد جمّعوا ٦ نقاط على الأقلّ في اختبار التعلق، ويحصلون على خدمات ترميض فعلية من معالج ليس قريب أسرة في أغلب ساعات اليوم، وطوال ستة أيام في الأسبوع. المُسنون من أبناء ٩٠ عاماً أو أكثر في كل البلاد يستحقون اختيار طبيب/ة مختص/ة في طب أمراض الشيخوخة لإجراء تقييم تعلق بالآخرين كشرط لتلقي مخصصات التمريض بدلا من أن يتم تقييم التعلق بالآخرين من قبل مخمن/ة من جانب مؤسسة التأمين الوطني.

منذ كانون الثاني ٢٠٠٧، تمّ تحديد ثلاثة مستويات لمُخصّصات التمريض، مُلاءمة لثلاثة مستويات من التعلق: مُخصّصات بنسبة ٩١٪ من مُخصّصات العجز الكامل للفرد، مُخصّصات بنسبة ١٥٠٪ منها، ومُخصّصات بنسبة ١٦٨٪ منها.

منذ آذار ٢٠٠٩ من يتقاضى مخصصات ترميض بأعلى مستويي المخصصات ويشغل عاملاً إسرائيلياً فقط، ولا يشغل مهاجر عمل قط، (سواء في إطار مخصصات التمريض أو خارج هذا الإطار)، يستحق زيادة ساعات علاجية أسبوعية. من يستحق المخصصات بنسبة ١٥٠٪ من مخصصات العجز الكامل، يستحق زيادة ثلاث ساعات علاجية، ومن يستحق المخصصات بنسبة ١٦٨٪ من مخصصات العجز الكامل، يستحق زيادة أربع ساعات علاجية أسبوعية. بدءاً من كانون الثاني ٢٠١١ تمّ تحديث مُخصّصات التمريض بنسبة ٣٪، ٢ حسب ارتفاع المبلغ الأساسي (في أعقاب ارتفاع الأسعار خلال سنة ٢٠١٠)، الذي اشتقت المخصصات منه.

عدد الطلبات لمُخصّصات التمريض عام ٢٠١١ ارتفع بنسبة ١، ٢٪ ووصل إلى نحو ٧٩، ٥ ألفاً. في سنة ٢٠١١ ارتفعت نسبة الطلبات التي تمّ تصديقها إلى ٩٤، ٩٪. عدد المُستحقين لمُخصّصات ترميض واصل ارتفاعه عام ٢٠١١ بنحو ٣، ٩٪ ووصل إلى ١٤٥، ٥ ألفاً بمعدل شهريّ. نسبة مُستحقي المُخصّصات من بين المُسنين ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً من نحو ٦٪ في السنوات الأولى لتفعيل القانون، إلى ذروة ١٧، ٧٪ في سنة ٢٠١١. تمّ احتساب نسبة المُستحقين هذه من خلال تقدير عدد المُسنين في أعمار استحقاق المخصصات (٦٢ عاماً للنساء و ٦٧ عاماً للرجال).

يتضح من اختبار المميزات الديموغرافية للمُستحقين في عام ٢٠١١، أن عدد النساء أكبر من عدد الرجال بنحو مرتين ونصف. وبالتوزيع حسب الجيل، فإنه نحو ثلث المُستحقين هم أبناء ٨٥ فما فوق، ونحو ثلثيهم (٦٥، ٣٪) من أبناء ٨٠ فما فوق. الارتفاع الأساسي في عدد المُستحقين هو في فئة ٨٥ عاماً وما فوق، حيث ارتفعت حصتهم من مجموع المُتلقين من ٣٦، ٩٪ إلى ٣٨، ٦٪ في حين أن حصة أبناء ٨٠ أو أقلّ تنخفض بشكل مستمرّ. ٤، ٦٪، فقط، من المُستحقين هم أبناء ٦٥-٦٩. وفي مجال التركيبة الأسرية، فإنّ اثنين، فقط، من كل خمسة (٣٩، ٨٪) من المُستحقين يعيشون مع الزوج. وإن واحداً، تقريباً، من كل اثنين (٤٦، ٣٪) يعيشون وحدهم، وواحداً من كل سبعة (١٣، ٩٪) يعيشون مع شخص آخر - الزوج أو الزوجة عادة. ٥، ٥٪ من المُستحقين تمّ التصديق على استحقاق بالمستوى المتدنيّ - ٩١٪ من مُخصّصات العجز الكامل للفرد (يشمل ذلك من تمّ خفض مُخصّصاتهم حتى النصف في أعقاب اختبار الدخل)، وتمّ

التصديق لنحو ٢٤,٩٪ على استحقاق بالمستوى الأعلى منها - ١٥٠٪ منها. أمّا لبقية الحاصلين، نحو ١٩,٥٪، فقد تمّ التصديق على استحقاق بمستوى عالٍ جداً - ١٦٨٪ منها. حصة المستحقين لمخصصات بالمستوى الأعلى ترتفع بشكل مستمرّ - من ١٣,٧٪ في عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠٪ في ٢٠١١. نسبة الارتقاع لدى هذه الفئة هي الأعلى. إن نحو ربع (٢٤,٩٪) المستحقين هم من القادمين الجدد الذين قدموا إلى إسرائيل بعد سنة ١٩٨٩، منهم ٣,١٪ قدموا بعد سنة ١٩٩٩، والباقيون من القدامى.

في آذار ٢٠٠٩ أضيفت ساعات علاجية لمن يشغل عاملاً إسرائيلياً فقط كما المذكور أعلاه. حظي بإضافة ثلاث ساعات علاجية أسبوعية ١٩,٨٩٠ شخصاً يشكلون نحو ٦,٤٪ من الذين يحصلون على مخصصات بالمستوى العالي، وحظي بأربع ساعات علاجية إضافية ١١,٩٨١ شخصاً يشكلون ٢,٤٪ من متلقي المخصصات بالمستوى العالي جداً. في أواخر ٢٠١١ كان هناك ١,١٧٧ مستحقاً يقيمون في مناطق التجربة اختاروا قبض مخصصات مالية، وفقاً للتفصيل التالي: فرع حولون - ٨١ حالة، فرع طبريا - ٣٨ حالة، فرع القدس - ٢٢٥ حالة، فرع نهريا - ٣٤ حالة، فرع نتانيا - ٥٤ حالة وفرع رمات غان - ٤٥٠.

الخدمات التي تُقدّم بنفاذ قانون تأمين التمريض، يتمّ توفيرها بواسطة منظمات رسمية معروفة لدى وزارة الرفاه كمزوّدي خدمات مُرخّصين وفق عقد أبرم بينهم وبين مؤسسة التأمين الوطني. قام موفّرو الخدمات في كانون الأول ٢٠١١ بتوفير ما مجمله ٧,٧٥ ملايين ساعة رعاية شخصية في بيوت مُستحقّي مخصصات التمريض. نحو ٦,٥ ملايين ساعة قامت بتوفيرها منظمات خاصة (٢,٧٢٪)؛ نحو ١,٥ مليون ساعة قامت بتوفيرها منظمات "متاف" (٨,٢٧٪).

بموازاة دفعات المخصصات المباشرة، فإنّ قانون تأمين التمريض، يُلزم بالدفع مقابل بنود إضافية متعلقة بتأمين التمريض. ١٥٪ من المداخل السنوية يتمّ تخصيصها لوزارة الصحة ولوزارة الرفاه، لتمويل زيادة عدد الخاضعين للرعاية في المؤسسات. عملياً، تستغل وزارة الصحة عادة كامل المخصصات ووزارة الرفاه تستغل جزءاً منها فقط. كما يتمّ تخصيص أموال لصندوق لتطوير الخدمات الجماهيرية والمؤسسية للمُسْتَنِينَ.

عام ٢٠١١ بلغت المدفوعات التي تمّ تحويلها لتمويل قانون تأمين التمريض نحو ٢,٤ مليار ش.ج. (بأسعار ٢٠١١): نحو ٤,٠ مليارات ش.ج. لتقديم الخدمات للمُسْتَحْقِينَ، والباقي لتطوير خدمات المؤسسات وخدمات في المجتمع وإجراء اختبارات التعلق. كذلك تمّ تحويل مبلغ قدره ١,٩٤ مليون ش.ج. إلى وزارة الرفاه والصحة لغرض زيادة عدد المعالجين في المؤسسات التمريضية. كذلك، تمّ تحويل مبلغ ١,٩٠ مليون ش.ج. لوزارة الرفاه، لصندوق المرضى "كلايت" وإلى خبراء التقدير، لإعداد برامج علاجية للمستحقين ولإجراء اختبارات التعلق.

التأهيل

الغاية من قسم التأهيل في مؤسسة التأمين الوطني هي مساعدة مجموعة المستحقين، الذين تسربوا عن سوق العمل أو الذين يفتقرون إلى تجربة عملية، ليتم استيعابهم في عمل يُناسب مهاراتهم المهنية وقدراتهم الوظيفية الحالية، من خلال التدريب المهني وتخصيص الوظائف. يُقدّم هذه الخدمة موظفو التأهيل الذين يقومون بخدمات تشخيص واستشارة تأهيلية تُرافق المتأهل على امتداد عملية التأهيل.

إنّ الخدمات المُقدمة في نطاق التأهيل تُعتبر خدمات فعلية، وتشمل ما يلي: التشخيص، التوجيه والاستشارة في اختيار وظيفة، قبل التدريب والتدريب المهني، استكمال التعليم والدراسة العليا، والمُساعدة في تخصيص وظائف للمستحقين الذين يرغبون في الالتحاق بسوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، يحقّ للمتأهلين الحصول على تمويل للنفقات التي تنطوي عليها عملية التأهيل. كما أنهم يستحقّون، ضمن أشياء أخرى، تمويل عملية التشخيص، التعليم، رسوم التأهيل وتغطية تكاليف السفرات المرتبطة بعملية التأهيل.

هناك أربع مجموعات مستحقة للتأهيل المهني:

المعاوقون بشكل عامّ - المؤمن الذي تعرّض لعجز جسديّ، عقليّ و/أو نفسيّ، بصفته مواطناً إسرائيلياً، تم تحديد نسبة إعاقته بـ ٢٠٪ إعاقه طبية على الأقل، وحسب فحوصات إعاقه.

مُصاب العمل - مُصاب العمل الذي تم تحديد نسبة إعاقته بـ ١٠٪ إعاقه طبية على الأقل؛

مصاب النزاع - المُصاب في عملية نزاع والذي تمّ تحديد نسبة إعاقته بـ ٢٠٪ إعاقه طبية على الأقل؛

الأرمل/ة - أرمل/ة، حسب تعريفه/ا في القانون؛

وحسب الشروط التالية: (أ) أن يكون عاجزاً عن ممارسة عمله السابق أو أي عمل مناسب آخر في ضوء وضعه الجديد. (ب) أن يكون محتاجاً ومناسباً لتلقي تدريب مهنيّ خاصّ ولخدمات تأهيلية إضافية من شأنها أن تتيح له العودة إلى عمله السابق أو ممارسة عمل مناسب آخر. (ج) لم يصل بعد إلى سنّ التقاعد.

عام ٢٠١١، علّج قسم التأهيل في التأمين الوطني حوالي ٢٧,٣٠١ توجّه مختلف استقبله ٢٤,٥٤٢ شخصاً مختلفاً. هذا هو العام الثاني الذي يُجرى فيه تخطيط أولي للذين يتوجّهون لإجراء تأهيل من أجل الفصل بين أولئك الذين يصلون إلى قسم استقبال الجمهور من أجل الحصول على معلومات دون شيء آخر، وأولئك الذين يتوجّهون لإجراء تأهيل مهنيّ. نتيجة لذلك، استمرّ عدد المتوجّهين لإجراء تأهيل مهنيّ في الانخفاض (كما يبدو)، حيث لوحظ انخفاض، هذا العام، بنسبة ٢٥٪ في عدد المتوجّهين مقارنةً بالعام الماضي، إذ قدّم ٧,٨٢٩ شخصاً لاستكمال عملية التأهيل المهنيّ، بينما قدّم الباقون لتلقي وجهة نظر، استشارة مهنية أو لتحصيل الحقوق.

ومثل كل عامّ، يُعتبر قسم الإعاقه العامة، هذا العام أيضاً، مصدر العدد الأكبر من المتوجّهين لإجراء تأهيل، سواء أكان تأهيلاً مهنيّاً أو غير مهنيّ (حوالي ٩٠٪ من مجمل التوجّهات، وحوالي ٨٠٪ من إجمالي المتوجّهين لإجراء تأهيل مهنيّ). بين أحد الفحوص أن ٦٣٪ من المتوجّهين لإجراء تأهيل، يستحقون نيل مخصّصات شهرية من فروع المخصّصات المختلفة في مؤسسة التأمين الوطني. تُثبت أبحاث اقتصادية كثيرة وجود علاقة إيجابية بين عدد سنوات التعليم لدى الشخص وبين دخله. يُعتبر التعليم الأكاديمي، عملياً، الوسيلة التي تحمل أكبر فائدة للشخص الذي ينوي الانخراط في سوق العمل، كما أنه يدعم كسب لقمة العيش على نطاقٍ أوسع. وبالتالي، ليس من المستغرب أن نكتشف أنّ نحو ٤٦٪ من المتأهلين الذين أنهوا تدريباً مهنيّاً هذا العام - حسب ما يظهر في المعطيات الواردة في الرسم التوضيحي ٢- تم تحويلهم إلى التعليم الأكاديمي (الذي يشمل الحصول على شهادة تدرّس). مقابل ذلك، تمّ تدرّيب عدد قليل على حرفة يدوية (زراعة، عمل يدوي)، وذلك بسبب الجهد الجسدي المطلوب في العمل، وبسبب الانخفاض الذي شهدته طلب المهنيين ضمن هذا المجال في سوق العمل اليوم. كذلك، تضاعفت نسبة برامج التعليم العالي منذ بداية القرن.

تستغرق عملية التأهيل سنة تقريباً في الحالات التي يجري فيها المتأهل تدريباً مهنيّاً أساسياً، ويكون بإمكانه الاستمرار بما يتجاوز ٣ سنوات في حال كان يتعلّم ضمن برنامج تحضير للدراسة الأكاديمية أو في إطار لقبٍ أكاديمي، وكانت حالته الصحية لا تسمح ببرنامج دراسيّ كامل. أمّا الذين أنهوا برنامج التأهيل عام ٢٠١١، فاستغرق الأمر لديهم، في المعدل، سنتين وثلاثة شهور لإنهاء برنامج التأهيل. مع ذلك، هناك اختلاف كبير بين المتأهلين من فروع مختلفة، وبين نسب الإعاقه الطبية المختلفة.

يرتبط نجاح برنامج التأهيل المهنيّ بحافزية ورغبة المتوجّهين للتأهيل - لا يكون الاستيعاب في سوق العمل أمراً ممكناً إذا لم يكن المتأهل معنياً بذلك. مع ذلك، فإن حوالي ٥٣٪ من الذين أنهوا برنامج التأهيل (لا يشمل ذلك المتأهلين الذين تمّ إيقاف علاجهم)، نجحوا في الانخراط في سوق العمل الحرّ، كما أنّ حوالي ٩٪ أنهوا عملية التدريب، ومن المتوقع أن ينخرطوا في دائرة العمل العامّ القادم.

عملية التأهيل المهني منوطةً بدفعات مُرافقة، تهدفُ إلى تمكين إجراء النشاط التأهيلي. تشمل هذه الدفعات مساهمة مؤسسة التأمين الوطني في نفقات المعيشة (رسوم التأهيل، نفقات "الأكل، الشرب، النوم"، وأجرة الشقة)، التعليم (قسط التعليم، دروس المساعدة والمعدات) والتنقل (السفر بالمواصلات العامة، السفريات الخاصة واستكمال مخصصات التنقل كمتلقي أجر) للمتأهل.

كجزء من الحرص على تصديق استحقاق التأهيل وعلى اختيار برنامج تأهيل مناسب، لوحظ، عام ٢٠١١، انخفاض ملموس في عدد متلقي الدفعات وفي نفقة التأهيل - بلغت الدفعات المرافقة للتأهيل المهني، في المُجمَل، ٤, ١٩٣ مليون ش.ج.، تم توزيعها على ١٣.٧٩٦ شخصاً مختلفاً - وهو انخفاضُ نسبته ٥, ١٥٪ في مُجمَل النفقات مقارنةً بعام ٢٠١٠، وتقلص بنسبة ٣٦٪ في عدد المستفيدين من دفعات التأهيل.

التأهيل

الغاية من قسم التأهيل في مؤسسة التأمين الوطني هي مساعدة مجموعة المستحقين، الذين تسربوا عن سوق العمل أو الذين يفتقرون إلى تجربة عملية، ليتم استيعابهم في عمل يُناسب مهاراتهم المهنية وقدراتهم الوظيفية الحالية، من خلال التدريب المهني وتخصيص الوظائف. يُقدّم هذه الخدمة موظفو التأهيل الذين يقومون بخدمات تشخيص واستشارة تأهيلية تُرافق المتأهل على امتداد عملية التأهيل.

إنّ الخدمات المُقدمة في نطاق التأهيل تُعتبر خدمات فعلية، وتشمل ما يلي: التشخيص، التوجيه والاستشارة في اختيار وظيفة، قبل التدريب والتدريب المهني، استكمال التعليم والدراسة العليا، والمُساعدة في تخصيص وظائف للمستحقين الذين يرغبون في الالتحاق بسوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، يحقّ للمتأهلين الحصول على تمويل للنفقات التي تنطوي عليها عملية التأهيل. كما أنهم يستحقّون، ضمن أشياء أخرى، تمويل عملية التشخيص، التعليم، رسوم التأهيل وتغطية تكاليف السفرات المرتبطة بعملية التأهيل.

هناك أربع مجموعات مستحقة للتأهيل المهني:

المعاقون بشكل عامّ - المؤمن الذي تعرّض لعجز جسديّ، عقليّ و/أو نفسيّ، بصفته مواطناً إسرائيلياً، تم تحديد نسبة إعاقته بـ ٢٠٪ إعاقة طبية على الأقل، وحسب فحوصات إعاقة.

مُصاب العمل - مُصاب العمل الذي تم تحديد نسبة إعاقته بـ ١٠٪ إعاقة طبية على الأقل؛

مصاب النزاع - المُصاب في عملية نزاع والذي تمّ تحديد نسبة إعاقته بـ ٢٠٪ إعاقة طبية على الأقل؛

الأرمل/ة - أرمل/ة، حسب تعريفه/ا في القانون؛

وحسب الشروط التالية: (أ) أن يكون عاجزاً عن ممارسة عمله السابق أو أي عمل مناسب آخر في ضوء وضعه الجديد. (ب) أن يكون محتاجاً ومناسباً لتلقي تدريب مهنيّ خاصّ ولخدمات تأهيلية إضافية من شأنها أن تتيح له العودة إلى عمله السابق أو ممارسة عمل مناسب آخر. (ج) لم يصل بعد إلى سنّ التقاعد.

عام ٢٠١١، علّج قسم التأهيل في التأمين الوطني حوالي ٢٧,٣٠١ توجّه مختلف استقبله ٢٤,٥٤٢ شخصاً مختلفاً. هذا هو العام الثاني الذي يُجرى فيه تخطيط أولي للذين يتوجّهون لإجراء تأهيل من أجل الفصل بين أولئك الذين يصلون إلى قسم استقبال الجمهور من أجل الحصول على معلومات دون شيء آخر، وأولئك الذين يتوجّهون لإجراء تأهيل مهنيّ. نتيجة لذلك، استمرّ عدد المتوجّهين لإجراء تأهيل مهنيّ في الانخفاض (كما يبدو)، حيث لوحظ انخفاض، هذا العام، بنسبة ٢٥٪ في عدد المتوجّهين مقارنةً بالعام الماضي، إذ قدّم ٧,٨٢٩ شخصاً لاستكمال عملية التأهيل المهنيّ، بينما قدّم الباقون لتلقي وجهة نظر، استشارة مهنية أو لتحصيل الحقوق.

ومثل كل عامّ، يُعتبر قسم الإعاقة العامة، هذا العام أيضاً، مصدر العدد الأكبر من المتوجّهين لإجراء تأهيل، سواء أكان تأهيلاً مهنيّاً أو غير مهنيّ (حوالي ٩٠٪ من مجمل التوجّهات، وحوالي ٨٠٪ من إجمالي المتوجّهين لإجراء تأهيل مهنيّ). بين أحد الفحوص أن ٦٣٪ من المتوجّهين لإجراء تأهيل، يستحقون نيل مخصّصات شهرية من فروع المخصّصات المختلفة في مؤسسة التأمين الوطني. تُثبت أبحاث اقتصادية كثيرة وجود علاقة إيجابية بين عدد سنوات التعليم لدى الشخص وبين دخله. يُعتبر التعليم الأكاديمي، عملياً، الوسيلة التي تحمل أكبر فائدة للشخص الذي ينوي الانخراط في سوق العمل، كما أنه يدعم كسب لقمة العيش على نطاقٍ أوسع. وبالتالي، ليس من المستغرب أن نكتشف أنّ نحو ٤٦٪ من المتأهلين الذين أنهوا تدريباً مهنيّاً هذا العام - حسب ما يظهر في المعطيات الواردة في الرسم التوضيحي ٢- تم تحويلهم إلى التعليم الأكاديمي (الذي يشمل الحصول على شهادة تدرّس). مقابل ذلك، تمّ تدرّيب عدد قليل على حرفة يدوية (زراعة، عمل يدوي)، وذلك بسبب الجهد الجسدي المطلوب في العمل، وبسبب الانخفاض الذي شهدته طلب المهنيين ضمن هذا المجال في سوق العمل اليوم. كذلك، تضاعفت نسبة برامج التعليم العالي منذ بداية القرن.

تستغرق عملية التأهيل سنة تقريباً في الحالات التي يجري فيها المتأهل تدريباً مهنيّاً أساسياً، ويكون بإمكانه الاستمرار بما يتجاوز ٣ سنوات في حال كان يتعلّم ضمن برنامج تحضير للدراسة الأكاديمية أو في إطار لقبٍ أكاديمي، وكانت حالته الصحية لا تسمح ببرنامج دراسي كامل. أمّا الذين أنهوا برنامج التأهيل عام ٢٠١١، فاستغرق الأمر لديهم، في المعدل، سنتين وثلاثة شهور لإنهاء برنامج التأهيل. مع ذلك، هناك اختلاف كبير بين المتأهلين من فروع مختلفة، وبين نسب الإعاقة الطبية المختلفة.

يرتبط نجاح برنامج التأهيل المهنيّ بحافزية ورغبة المتوجّهين للتأهيل - لا يكون الاستيعاب في سوق العمل أمراً ممكناً إذا لم يكن المتأهل معنياً بذلك. مع ذلك، فإن حوالي ٥٣٪ من الذين أنهوا برنامج التأهيل (لا يشمل ذلك المتأهلين الذين تمّ إيقاف علاجهم)، نجحوا في الانخراط في سوق العمل الحرّ، كما أنّ حوالي ٩٪ أنهوا عملية التدريب، ومن المتوقع أن ينخرطوا في دائرة العمل العامّ القادم.

عملية التأهيل المهني منوطةً بدفعات مُرافقة، تهدفُ إلى تمكين إجراء النشاط التأهيلي. تشمل هذه الدفعات مساهمة مؤسسة التأمين الوطني في نفقات المعيشة (رسوم التأهيل، نفقات "الأكل، الشرب، النوم"، وأجرة الشقة)، التعليم (قسط التعليم، دروس المساعدة والمعدات) والتنقل (السفر بالمواصلات العامة، السفرات الخاصة واستكمال مخصصات التنقل كمتلقي أجر) للمتأهل.

كجزء من الحرص على تصديق استحقاق التأهيل وعلى اختيار برنامج تأهيل مناسب، لوحظ، عام ٢٠١١، انخفاض ملموس في عدد متلقي الدفعات وفي نفقة التأهيل - بلغت الدفعات المرافقة للتأهيل المهني، في المُجمَل، ٤, ١٩٣ مليون ش.ج.، تم توزيعها على ١٣.٧٩٦ شخصاً مختلفاً - وهو انخفاضُ نسبته ٥, ١٥٪ في مُجمَل النفقات مقارنةً بعام ٢٠١٠، وتقلص بنسبة ٣٦٪ في عدد المستفيدين من دفعات التأهيل.

تأمين الأمومة

تُدفع للوالدة المخصّصات التالية في إطار تأمين الأمومة:

منحة المكوث في المستشفى

بدأ اعتماد هذه المنحة أول الأمر عام ١٩٥٤. تم تخصيص المنحة لتمويل نفقات الولادة والمكوث في المستشفى للوالدة وللطفل المولود، ويتم دفعها مباشرة للمستشفى. منذ كانون الأول ١٩٩٣، بدأ دفع منحة المكوث في المستشفى بنسبة مرتفعة في إطار ولادة الخدج. في السنتين الأوليين لتطبيق قانون التأمين الصحي الرسمي (في كانون الثاني ١٩٩٥)، كان مكوث الوالدة والأطفال المولودين - ومعظمهم من الخدج - في المستشفى مشمولاً ضمن سلّة الخدمات الصحية التي حددها القانون. قامت مؤسسة التأمين الوطني بتمويل المكوث في المستشفى من مبالغ الجباية الخاصة بفرع الأمومة. منذ كانون الثاني ١٩٩٧، عادت المنحة لتدفع من جديد مباشرة للمستشفى.

تشارك مؤسسة التأمين الوطني، أيضاً، في نفقات السفرات إلى المستشفى للوالدة التي تسكن على مسافة بعيدة منه. في حال حدوث الولادة خارج البلاد، يتم دفع منحة المكوث في المستشفى مباشرة للوالدة التي تقدّم دعوى.

منحة الولادة

خُصّصت المنحة لشراء لوازم أوليّة للمولود، ويتم دفعها للوالدة مباشرة. حتى شهر تموز ٢٠٠٢، كانت نسبة المنحة المخصّصة للوالدة موحّدة، وغير مرتبطة بعدد الولادات السابقة، وقد كانت تشكّل ٢٠٪ من متوسط الأجر في السوق. في شهر آب ٢٠٠٣، طرأ تغيير على نسبة المنحة المخصّصة للوالدة اللواتي يلدن طفلاً ثانياً وما فوق، وقد بلغت تلك النسبة ٦٪ من متوسط الأجر. في شهر كانون الثاني ٢٠٠٤، تم رفع نسبة المنحة للطفل الثاني فقط، لتصل إلى ٩٪ من متوسط الأجر. في حال ولادة توأم أو أكثر في الوقت نفسه، تكون منحة الولادة أعلى: للتوأم - ١٠٠٪ من متوسط الأجر، ولكل ولد إضافي - ٥٠٪ إضافية من متوسط الأجر.

مخصّصات لحماية الحمل

تم تخصيص مخصّصات لحماية الحمل من أجل تعويض المرأة العاملة التي تضطرّ إلى وقف عملها أثناء الحمل، في أعقاب الخطر الطبي الذي يمكن أن تتعرّض له هي أو جنينها، من جراء الحمل. تستحقّ هذه المخصّصات من هي من سكان إسرائيل، العاملة الأجيّة أو المستقلة، التي دُفعت لها رسوم التأمين الوطني على مدار ٦ أشهر، على الأقل، من أصل الـ ١٤ شهراً التي سبقت يوم توقّفها عن العمل، على أثر الحاجة إلى حماية الحمل (تجدد الإشارة إلى أنّ شروط استحقاق رسوم الولادة ومخصّصات حماية الحمل هي شروط متشابهة). تستحقّ المخصّصات من كانت في فترة حماية حمل على مدى ٣٠ يوماً متواصلاً، على الأقل. تُدفع المخصّصات، كذلك، مقابل كلّ فترة إضافية، أوقفت فيها المرأة عملها على أثر الحاجة إلى حماية الحمل، شرط أن تكون هذه الفترة قد استمرت ١٤ يوماً متواصلة، على الأقل.

رسوم الولادة

تم تخصيص هذه المخصّصات لتعويض الوالدة العاملة عن فقدان الأجر خلال فترة إذن الولادة التي تُعتبر الوالدة مجبرة على أخذها بموجب قانون عمل المرأة. رسوم الولادة هي من حق الوالدة العاملة - الأجيّة، المستقلة أو التي تقضي فترة تأهيل مهني - والتي دُفعت لها في الفترة السابقة للولادة رسوم تأمين عن الفترات الزمنية التي حددها القانون. يتم دفع رسوم الولادة مقابل ٧ أو ١٤ أسبوعاً، بما يتوافق مع فترة الاستحقاق التي جمعتها الوالدة حتى الموعد

الذي حدّده القانون. منذ تشرين الثاني ١٩٩٤، باتت رسوم الولادة لليوم تستبدلُ كامل الأجر أو معدّل الدخل لليوم، الذي كانت الوالدة تكسبه في الأشهر الثلاثة الأخيرة التي سبقت توقّفها عن العمل (عند الولادة أو قبلها)، ولكن ليس أكثر من المبلغ الأقصى الذي يحدّده القانون. تُخصّم من رسوم الولادة، في المصدر، ضريبة الدخل، رسوم التأمين الوطني وضريبة الصحة. في الإمكان البدء بتلقي رسوم الولادة قبل موعد الولادة المتوقع، ولكن ليس أكثر ممّا يُدفع مقابل نصف الفترة التي تكون فيها الوالدة مستحقّة لتلقي تلك الرسوم. يمكن، في ظروف خاصّة، تمديد فترة إذن الولادة بأربعة أسابيع، كحدّ أقصى.

في أيار ١٩٩٨، تمّت الموافقة على تعديل في القانون يستطيع كلّ أب، بموجبه، أن يحلّ مكان زوجته في قسم من فترة إذن الولادة، بعد مرور ٧ أسابيع على الولادة، وعلى مدار ٣ أسابيع متتالية، على الأقلّ - وذلك شريطة أن يكون هو وزوجته قد جمعاً "فترة تأهيل"، وفق ما هو مطلوب في شروط استحقاق رسوم الولادة.

مخصّصات الولادة

تُدفع المخصّصات للعائلة التي وُلد لديها، في ولادة واحدة، ثلاثة أطفال أو أكثر، وقد بقوا على قيد الحياة للفترة الزمنية التي يُحددها القانون، وقد حُصّصت لإعانة العائلة في النفقات الاقتصادية. تكون الوالدة مستحقّة لتلقي مخصّصات الولادة الشهرية على مدار تسعة أشهر. مقابل ثلاثة أطفال، تكون نسبة المخصّصات ٥٠٪ من متوسط الأجر في السوق؛ مقابل أربعة أطفال - ٧٥٪؛ ومقابل خمسة أطفال أو أكثر - ١٠٠٪.

بدءاً من كانون الثاني ٢٠٠٠، ضُمّت إلى مخصّصات الولادة مخصّصات دفعتها وزارة الرفاه لهذه العائلات، لمدة عشرين شهراً. لقد تغيّرت نسبة المخصّصات، وتمّ تحديدها وفق النسبة المئوية من متوسط الأجر، وهي أخذة بالتقلص خلال فترة الاستحقاق، التي تبلغ اليوم حوالي ٢٠ شهراً.

مخصّصات وتعويضات خاصّة

يتمّ صرفُ هذه المخصّصات في حال وفاة الوالدة خلال الولادة، أو خلال سنة من يوم الولادة. يتمّ دفع مخصّصات شهرية خاصّة مقابل كلّ مولود وُلد في الولادة نفسها، بقيمة ٣٠٪ من متوسط الأجر على مدار ٢٤ شهراً. في حال دُفعت للطفل مخصّصات الورثة أو المعالين، فإنّها تُدفع على مدار ١٢ شهراً، فقط. أمّا التعويضات الخاصّة فتُدفع لزوج المتوفّاة، في حال توقّف هو عن العمل للعناية بالولد، وذلك بنسبة رسوم الضرر، حتى ١٤ أسبوعاً. يتمّ دفع هذه المخصّصات في حالات قليلة معدودة.

عام ٢٠١١، دُفعت منحة ولادة لنحو ١٦٣ ألف امرأة، ٦٥٪ منهنّ، تقريباً، حصلن على رسوم ولادة. شهدت معظم حالات الولادة (٩٧,٥٪) ولادة طفل واحد، في حين شهد ٤,٤٪ منها ولادة توأم، ونحو ١,١٪ منها ولادة ٣ أطفال أو أكثر. دُفعت رسوم ولادة للأب، أوّل مرّة، في أيار ١٩٩٨. عام ٢٠١١، تلقى هذه المخصّصات نحو ٥٣٦ رجلاً، مقابل ١٠٦,٠٠٠ امرأة، تقريباً.

نحو ١٠,٠٠٠ امرأة تلقين مخصّصات حماية حمل في عام ٢٠١٠. نحو ٢٠٪ منهنّ بدأت بالتغيّب عن عملهنّ منذ الربع الأوّل للحمل، بالإضافة إلى ٤٠٪ كنّ قد بدأت بالتغيّب في الربع الثاني، في حين بدأ بالتغيّب من تبقى منهنّ - نحو ٤٠٪ - في الربع الثالث.

٦. تأمين العجز العام

في إطار تأمين العجز العام، تُدفع حسب القانون المخصصات التالية:

١. مخصّصات عجز، تُدفع منذ ١٩٧٤، ومُعَدّة لتضمن للعاجزين الذين أصيبت قدرتهم على تحصيل لقمة العيش من العمل أو من ممارسة مهنة ما، دخلاً أدنى للعيش؛
٢. مخصّصات للخدمات الخاصّة، مُعدّة كتعويض عن نفقات العاجزين الذين يعتمدون على مساعدة الآخرين في أداء النشاطات اليومية، أو الذين يحتاجون لمراقبة متواصلة، تُدفع منذ ١٩٧٩؛
٣. مخصّصات للولد العاجز، تُصنّف على أنها تعويض عن نفقات العائلات التي تعتمى بولدها العاجز في إطار المنزل، ابتداءً من ١٩٨١.
- بالإضافة إلى ذلك، يعالج القسم المخصّصات غير المنصوص عليها في قانون التأمين الوطني:
٤. مخصّصات التنقل المستحقّة لمحدودي القدرة على التنقل، من أجل المساعدة في نفقات التنقل لديهم خارج البيت، منذ سنة ١٩٧٥ وما بعدها.
٥. تعويض مصابي سعة الرأس، يُدفع منذ ١٩٩٥، لمن تلقى إشعاعات لعلاج مرض سعة الرأس بين ١٩٤٦ و١٩٦٠، وأصابه المرض نتيجة لذلك.
٦. تعويض مصابي شلل الأطفال، يُدفع منذ ٢٠٠٧، لمن أصابه مرض شلل الأطفال في إسرائيل، ونشأت لديه، بسبب ذلك، إعاقة طبيّة.

أ. مخصّصات العجز

في إجراء تحديد استحقاق مخصّصات العجز مرحلتان. في المرحلة الأولى يقوم طبيب من قبل مؤسسة التأمين الوطني بتحديد نسبة العجز الطبيّ. سقف العجز الطبيّ هو ٦٠٪ عدا حالات العاهة الواحدة على الأقلّ، حيث أنّ نسبة العجز الطبيّ فيها ٢٥٪ على الأقلّ، عندها يكون السقف الطبيّ ٤٠٪. وبعد تحديد نسبة العجز الطبيّ، يقوم مأمور الدعاوى بتحديد درجة انعدام القدرة على كسب الأجر/النشاط، بعد أن يكون قد استشار طبيباً مؤهلاً وموظف إعادة تأهيل. يرتفع عدد الحاصلين على مخصّصات الإعاقة من التأمين الوطني كلّ سنة، بمعدّل ضئيل نسبته ٤٪ تقريباً، أي أكثر بمرتين من وتيرة نسبة التكاثر الطبيعي في المجموعة السكانيّة (٩، ١٪). في نهاية العام، بلغ عدد الحاصلين على المخصّصات ٢١٤،٧٤٩ شخصاً، أي ما يشكل نحو ٤، ٦٪ من المجموعة السكانيّة في سنّ الاستحقاق (ارتفاع بنحو ٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠).

ب. مخصّصات للخدمات الخاصّة

حسب أنظمة الخدمات الخاصّة للعاجزين، يتمّ دفع مخصّصات خاصّة للحاصلين على مخصّصات عجز نسبة عجزهم الطبيّ ٦٠٪ على الأقلّ، والمتعلقين إلى حدّ بعيد بمساعدة الآخرين من أجل القيام بنشاطاتهم اليومية. حُدّدت للمخصّصات ثلاثة مستويات، حسب مدى التعلق بمساعدة الآخرين: ٥٠٪، ١٠٥٪ و١٧٥٪ من مخصّصات العجز الكامل للفرد، حيث هي ٢٥٪ من المبلغ الأساسيّ.

في كانون الأوّل ٢٠١١، حصل ٣٦٠،٠٩٨ شخصاً على مخصّصات للخدمات الخاصّة – أكثر بـ ٦٪ من الشهر نفسه في العام الماضي. من خلال مراجعة الجدولين ٣ و٧، نلاحظ أنّ الكثير من متلقّي مخصّصات الخدمات الخاصّة يحصلون على

أكثر من مخصّص واحد من التأمين الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يحصل ٧٦٪ من متلقي المخصّصات على مخصّصات إعاقة، ويُعتبر ٢٠٪ منهم مستحقّون لمخصّصات الشيخوخة.

ج. مخصّصات للابن العاجز

هذه المخصّصات مُعدّة لمساعدة العائلة التي تقوم برعاية ابنها العاجز على تحمّل وزرّ العلاج الشخصي والتمريضيّ الصعب، أو أيّ علاج آخر مُعدّ لتحسين أداء الولد. وكذلك لتشجيع العائلة على رعاية الولد في إطار البيت والمجتمع. خمس مجموعات أولاد تستحقّ مخصّصات للولد العاجز:

- الولد الذي يعتمد على مساعدة الآخرين: ولد في سنّ ٣ سنوات، ونتيجةً لمرض، متلازمة، حادثة أو عيب خلقي، يعتمد على مساعدة الآخرين، بشكل شاذّ عن المعروف بين أبناء جيله، في ممارسة النشاطات اليوميّة (ارتداء الملابس، الأكل، الاستحمام، النظافة الشخصية والتنقل في البيت).
- ولد يحتاج إلى مرافقة دائمة: ولد في سنّ ٩٠ يوماً، ونتيجةً لعاهة طبيّة خطيرة، مرضٍ مزمنٍ صعب، اضطراب سلوكي حادّ أو تخلف عقلي، لا يجوز تركه بلا مراقبة، وهو محتاجٌ لمرافقة دائمة من قبل آخرين، حتّى لا يعرّض نفسه و/أو الآخرين لخطر يهدّد حياته و/أو حياتهم؛
- لولد يعاني من عاهة خاصّة منصوص عليها في الأنظمة: ولد يعاني من تأخّر في النمو؛ ولد يحتاج لمساعدة في التواصل؛ ولد مع انخفاض في القدرة على السمع؛ ولد مع عاهة في الرؤية؛ ولد مع توحد أو اضطراب عقلي؛ ولد مع متلازمة داون؛
- ولد يحتاج لعلاج طبيّ خاصّ: ولد في سنّ ٩٠ يوماً، ونتيجةً لمرضٍ مزمنٍ، يحتاج لعلاج طبيّ خاصّ (كما يردّ تفصيل ذلك في القانون).

في كانون الأول ٢٠١١، حصل ٣٠،٣٩٦ ولدًا على مخصّصات "الولد المعاق" - وهو ارتفاعٌ بنسبة ٨,٥٪ مقابل الفترة نفسها من العام السابق - تُعتبر هذه النسبة أعلى بـ ٦٠٪ من نسبة معدّل الارتفاع في عدد الحاصلين على مخصّصات "الولد المعاق" في الخمس الأخير، وأكثر من ٤ مرّات من نسبة معدّل الارتفاع في مجموعة الأولاد بإسرائيل (١,٢٪). إنّ السبب الرئيس لهذا الارتفاع منوط بتطبيق أنظمة أور-نوي، فهذه هي السنة الكاملة الأولى التي يتم فيها العمل بموجب الأنظمة الجديدة.

د. مخصّصات لمحدودي القدرة على التنقل

في إطار مساعدة العاجزين المحدودي القدرة على التنقل تُصرف الدفعات التالية: (أ) مخصّصات تنقل لمن معهم سيّارة ولن ليس معهم سيّارة، تُعطى كمشاركة في مصاريف السّفَر؛ (ب) قرض قائم، لتمويل الضرائب السّارية على المركّبات التي يشتريها العاجز. لشراء سيّارة لأول مرة تُعطى مساعدة إضافية - قرض أو هبة لتمويل جزئيّ لشراء سيّارة، بما يخضع لاختبار المداخل.

مخصّصات التنقل يتمّ حسابها على أساس "سلة صيانة السيّارات"، المُكوّنة من تكاليف التأمين، الوقود، التصليحات والخدمات الخاصة بالسيّارة. بدءاً من تشرين الأول ٢٠٠٠ أدخلت إلى سلة صيانة السيّارات مركّبات إضافية، مثل وسائل حماية وتصليحات للقطع الخاصة. في كانون الثاني ٢٠٠١ تقرّر أن يتم تحديث المخصّصات وفقاً للغلاء، كما ينعكس ذلك في جدول غلاء الأسعار ذات الصلة (جدول غلاء أسعار تأمين السيارة، جدول غلاء الوقود والزيوت، جدول غلاء التصليحات والخدمات، جدول الأسعار للمستهلك وسعر الدولار)، ومواعيد التحديث ستكون في كانون الثاني من كل سنة

وفي أي وقت تصل فيه نسبة الغلاء إلى ٤٪ وأكثر.

في كانون الأول ٢٠١١، تمتع ٣٣.٦٥٦ شخصاً بعلاوات بموجب اتفاق التنقل - ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ٢, ٤٪ مقابل المعطى الموازي له في العام الماضي. حسب ما يبيّنه الجدولان ٢ و ٣ أعلاه، فإن ٦٩٪ من متلقي مخصصات التنقل يحصلون، إلى جانب ذلك، على مخصصات إضافية من قسم الإعاقة. إضافة إلى ذلك، إن ١,٩٣٦ من محدودي التنقل، يُعتبرون مستحقين لتلقي مخصصات الإعاقة الدائمة من قسم مصابي العمل. يمكن أن نفترض بأن باقي محدودي التنقل، الذين لا يحصلون على مخصصات إعاقة إضافية، إما أنهم يتمتعون بأجر عالٍ في العمل، أو أنهم يضطرون إلى التنازل عن مخصصات أخرى تخلق حالة من ازدواجية المخصصات مع مخصصات التنقل.

هـ. دفعات للمصابين بسعفة الرأس

عام ١٩٩٤، تمت الموافقة في الكنيست على قانون تعويضات لمصابي سعفة الرأس، المعد لتعويض الأشخاص الذين تلقوا إشعاعاً لعلاج مرض سعفة الرأس، في الفترة الواقعة بين كانون الثاني ١٩٤٦ و ٢١ كانون الأول ١٩٦٠، من قبل الدولة، الوكالة اليهودية، صناديق المرضى أو الجمعية الطبية هداसा، والذين يعانون من أحد الأمراض الوارد تفصيلها في القانون. بموجب قانون تعويض مصابي سعفة الرأس، يكون مستحقاً للمخصصات (الممولة من خزينة الدولة وتدفع من قبل مؤسسة التأمين الوطني) كل من هو مواطن إسرائيلي يعاني من مرض سعفة الرأس (Tinea Capitis)، والذي أقرت لجنة الأخصائيين بأنه يعاني من الحالات التالية نتيجة علاجه بالإشعاع: (أ) مرض السرطان على أنواعه في منطقة الرأس والعنق، أو أورام حميدة في الدماغ أو سرطان الدم. (ب) انحسار الشعر في مناطق الندب في جلد فروة الرأس، ونسبة إعاقة طبية تبلغ ٥٪ وما فوق.

في أواخر عام ٢٠١١، بلغ عدد متلقي المخصصات الشهرية في إطار قانون التعويضات لمصابي سعفة الرأس ٣,٩٩٧ شخصاً - وهم، عملياً، من المرضى ذوي الحالات الصعبة الذين يعانون من المرض ومن نمو ورم خبيث من جرائه. بلغ معدل سنّ المستحقين في شهر كانون الأول ٤, ٦٦، وذلك نتيجة فترة الاستحقاق المنصوص عليها في القانون.

و. دفعات للمصابين بشلل الأطفال

عام ٢٠٠٧، تمت الموافقة في الكنيست على قانون التعويضات لمصابي شلل الأطفال. هذا القانون معد لتعويض الأشخاص الذين أصيبوا بمرض شلل الأطفال داخل دولة إسرائيل، والذين، نتيجة لذلك، نشأت لديهم إعاقة طبية و/أو تقييد في القدرة على التنقل، وبذلك تعبر الدولة عن واجباتها تجاههم على ضوء إهمالها في عدم قيامها بحماية المريض من الإصابة بالمرض.

حسب تعريف القانون، يُعتبر مُستحقاً للتعويض (الممول من خزينة الدولة) كل شخص أصيب بفيروس البوليو (Poliomyelitis)، وحدد طبيب مختص، من قبل مؤسسة التأمين الوطني، أنه يعاني من إعاقة طبية و/أو من محدودية القدرة على التنقل، نتجت بسبب المرض أو من جراء تفاقم المرض في وقت لاحق (مُتلازمة بوست-بوليو). تعرّض معظم مصابي شلل الأطفال للمرض في بدايات قيام الدولة، قبل البدء باستعمال التطعيم من خلال التوجيه الطبي، علماً أنّ هناك حالات معدودة ظهرت في سنوات لاحقة، من المرجح أنّ أصحابها هم أولاد/بالغون لم يتم تطعيمهم.

في كانون الأول ٢٠١١ بلغ عدد الحاصلين على مخصصات لمصابي شلل الأطفال ٣,٧٤٩ شخصاً - وهو ارتفاع بنسبة ٢, ٣٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠ - لمعظمهم (نحو ٧٥٪) لا تُعتبر هذه المخصصات هي الوحيدة التي يتلقونها من التأمين الوطني (يُنظر الجدول ٢)، وهو مُعطى غير مُفاجئ في ضوء تعريف استحقاق المخصصات.

دفعات قسم الإعاقة

عام ٢٠١١، تمّ دفع نحو ١١ مليار ش.ج. في قسم الإعاقة، وهو مبلغ أكبر - بمصطلحات واقعية - بنحو واحد في المائة من المبلغ الذي تمّ دفعه عام ٢٠١٠. يتبيّن من التمعّن بتوزيع النفقات في القسم حسب الموضوع، كما يظهر ذلك في الجدول ٢٠، بأنّ الوزن النسبي لدفعات مخصّصات الإعاقة والتأهيل، استمرّ في الانخفاض هذا العام، أيضاً، مقابل عام ٢٠١٠، حيث بلغت نحو ٦٩٪ من النفقات في القسم، وذلك في ضوء نشاط قسم التأهيل المكثّف في تحديد المجموعة السكانية الملائمة للتأهيل، من بين المستحقّين للتأهيل. في المقابل، وعلى غرار سنوات سابقة، ارتفع، بشكلٍ تدريجيّ، قسم مخصّصات الخدمات الخاصّة والولد المعاق، علماً أنّ قسم مخصّصات التنقل بقي ثابتاً. تجدر الإشارة إلى أنّ إجماليّ الدفعات لمصابي سعفة الرأس بلغ، عام ٢٠١١، ١٢٠ مليون ش.ج.، في حين بلغ إجماليّ الدفعات لمصابي شلل الأطفال ١٧٧،٣٧٠ مليون ش.ج. - وهي مبالغ تُشبه تلك التي تمّ دفعها العام الماضي.

تأمين مُصابي العمل

تأمين مُصابي العمل يُكسب المؤمن الذي أصيب في العمل الحق في الحصول على مُخصّصات أو مساعدة، وفق ماهية الإصابة. المؤمنون هم العاملون المستقلون، الأجيرين (عدا أفراد الشرطة، السجّانين، والعاملين في الخدمة الأمنية)، المقيمين خارج البلاد والمقيمين في المناطق الذين يعملون في إسرائيل، سكّان المناطق والعمّال الأجانب المُشغّلون لدى مُشغّل إسرائيلي في مناطق يهودا والسامرة، ومن يخضع لإعادة تأهيل مهني أو تدريب مهني وغيرها.

المُخصّصات والمساعدة هي: رسوم الإصابة؛ مُخصّصات العجز التي تشمل: مُخصّصات عجز مؤقت، مُخصّصات عجز دائم، هبة عجز، مُخصّصات خاصة وهبة لترتيبات لمرة واحدة؛ مُخصّصات مُعالين، نفقات علاج؛ إعادة تأهيل مهني.

من بين ٢,٣٢١,٦٠٠ مُشغّل في سوق العمل عام ٢٠١١ (حسب مُعطيات المُحاسبة القومية في دائرة الإحصاء المركزية، ويشملون العاملين الإسرائيليين، سكّان يهودا والسامرة وغزة، والعاملين من خارج البلاد - المُعلّنين وغير المُعلّنين) صدّق مُخصّصات الإصابة في هذا العام لـ ٦٧,٥٥٦ متلقي رسوم إصابة في هذه السنة. وقد كان معدّل أيام انعدام اللياقة للمُصاب ٦, ٣٥.

توزيعة الحاصلين على رسوم إصابة من بين الأجيرين، حسب الفروع الاقتصادية مستقرة على مرّ السنين. في سنة ٢٠١١، تمّ تشغيل نحو ٢٠٪ منهم في الصناعة، ١٤,٥٪ في التجارة وورش العمل، ١٢٪ في الخدمات التجارية و١٠٪ في البناء. ومن ناحية خطورة الإصابة (حسب أيام انعدام اللياقة للعمل) كان فرع البناء هو الأخطر، ويليه فرع الخدمات الجماهيرية، بما في ذلك الفعاليات الرياضية المهنية،

مُشغّلون، حاصلون على رسوم إصابة وأيام انعدام لياقة حسب نوع الإقامة، ٢٠١١*

عمّال أجنبي	سكان المناطق	سكان إسرائيل	الإجمالي
٢٢٢,٠٠٠	٦٥,٩٠٠	٣,٣٢١,٦٠٠	٣,٣٢١,٦٠٠
١٠١	٤٨٤	٦٦,٩٧١	٦٧,٥٥٦
٠.٥	٠.٧	٢.٢	٢.٠
٥.٧	٤٠.٨	٣٥.٦	٣٥.٦

* ملاحظات للجدول ١ في بند رسوم، الإصابة في فصل تأمين مُصابي العمل في الاستعراض السنوي (صيغة كاملة) ٢٠١٠.

المواصلات والخزن، التجارة والمركبات، العقارات والخدمات التجارية والزراعة.

بدءاً من الـ ٢٠٠٨، ٤، ١ تسري قواعد مشابهة في العلاج الطبي لمُصابي العمل سكّان المناطق والعمّال الأجنبي، بطريقة الدفع مقابل خدمة. عدد حوالت الطرق في الطريق إلى العمل خلال السنوات ١٩٩٦ و ٢٠١٠ زاد من نحو ٩٪ من مجمل الإصابات في العمل، حتى نحو ١٦,٣٪ منها. وفي مقابل ذلك، فإنّ عدد حوادث الطرق في إطار العمل ظلّ ثابتاً (نحو ٧٪). حوادث الطرق عموماً تؤدي إلى فترة انعدام لياقة أطول من باقي الحوادث.

عدد الحاصلين على مُخصّصات عجز دائم يزيد بصورة دائمة كلّ سنة بأكثر من ١٠,٠٠٠ عاجز، وفي سنة ٢٠١١ وصل إلى ٣٣,٩٢٥. غالبية الحاصلين على مُخصّصات عجز من العمل هم بدرجة عجز حتى ٣٩٪: ٦٤٪ بين النساء و٥٧٪ بين الرجال. الحاصلون على مُخصّصات عجز من العمل في إمكانهم - عندما يصلون إلى سنّ استحقاق الحصول على مُخصّصات شيخوخة - أن يختاروا بين مواصلة الحصول على مُخصّصات عجز من العمل وبين الحصول على مُخصّصات شيخوخة. عام ٢٠١١ حصلت ٤,٦٠٣ عائلة على مُخصّصات مُعالين، بنسبة معدّلها نحو ٣, ٦٠١٠ ش.ج. للأجيرين ونحو ١, ٦٠٢٩٦ ش.ج. للمستقلين.

عام ٢٠١١ تمّ دفع ٨٠,٩٢٧ هبة عجز، منها ٨٨,٥٪ تمّ دفعها للأجيرين (كان متوسط الهبات نحو ٣٤,٩٤٥ ش.ج.) و ١١,٥٪ للمستقلين (كان متوسط الهبات نحو ٣٣,٧٤١ ش.ج.).

مجمل الدفعات في فرع مُصابي العمل عام ٢٠١١ كان نحو ٣,٤٥ مليار ش.ج..

تأمين مُصابي الأعمال العدائية

دولة إسرائيل، كونها المسؤولة عن سلامة مواطنيها، ملزمة تجاه مُصابي الأعمال العدائية، وتقديم من خلال مؤسسة التأمين الوطني العلاج، التعويض عن ضرر حقيقي، وإعادة التأهيل للعاجزين ولعائلات الضحايا.

يستحق المُكافأة مَنْ هو واحد من هؤلاء:

- مواطن أو مقيم في إسرائيل، أصيب في إسرائيل أو خارجها؛
- مَنْ دخل إسرائيل بصورة قانونية؛
- من سكان المناطق يحمل بطاقة هوية إسرائيلية وأصيب داخل الخط الأخضر؛
- من سكان المناطق يحمل تصريحاً بالدخول من قائد قوّات الجيش في المنطقة وأصيب داخل الخط الأخضر؛
- من سكان خارج البلاد ويعمل لدى مُشغل إسرائيلي مُصرّح خارج البلاد وأصيب خلال وفي أعقاب عمله.

الرعاية الأولية للمُصابين ولأبناء عوائل الضحايا تشمل:

- الزيارات إلى المستشفيات، إجراء اتصال مع المُصابين وعوائلهم واكتشاف الاحتياجات الطارئة، تركيز الطلبات لمؤسسة التأمين الوطني.
- العلاج الطبي الذي يشمل المكوث في المستشفى للعلاج، العمليات الجراحية، الفحوصات، المداواة، علاج الطب النفسي والعلاج النفسي السيكولوجي، الأدوية، التعايش، إعادة التأهيل الطبي، الأجهزة والقطع.
- المساعدة الأولية لعائلات الضحايا.

المُكافآت تشمل:

- مُكافأة العلاج الطبي لمن حُرِم من العمل أو من النشاط في أعقاب الحصول على علاج طبي (حسب شهادة طبية). هذه المكافأة هي تعويض قصير الأجل ممنوح لفترة محددة، إلى أن تقوم لجنة طبية بتحديد العجز. عام ٢٠١١ حصل ١٠٤ مُصابين على مكافأة علاج طبي.
- مُكافأة عجز شهرية لمن أقرت له اللجنة الطبية درجة عجز نسبتها ٢٠٪ على الأقل، وكذلك إضافات خاصة لمجموعات معينة. عام ٢٠١١ حصل ٤،٢١٦ عاجزاً على مكافأة شهرية.
- مُكافآت خاصة يتمّ تحديد استحقاقها ودرجتها حسب درجة العجز، القدرة على كسب الأجر واحتمالات إعادة تأهيل العاجز. في كانون الأول ٢٠١١ كان هناك ١٦٣ عاجزاً في مكانة محتاج و ١٠٠ من معدمي مصدر الرزق.
- هبة عجز لمرة واحدة لمن أقرت له اللجنة الطبية عجزاً دائماً بنسبة ١٠٪ - ١٩٪. في كانون الأول ٢٠١١ كان هناك ١،٢٥٨ متلقي هبة عجز لمرة واحدة.
- العلاج الطبي الذي يُعطى استناداً إلى تصريح بأن الإصابة اعترّف بها كإصابة عمل عدائي، من خلال الخدمات ذات الصلاحية التابعة للدولة، التي هي خدمات الصحة الحكومية وصناديق المرضى.
- إعادة التأهيل المهني والاقتصادي - مُعدّ لمساعدة العاجز الذي لا مهنة له، والذي هو بحاجة إلى تحويل مهني في أعقاب عجزه.
- مكافأة للمُعالمين - ورثة من ذهب ضحية عمليات عدائية: الأرملة، الأيتام والوالدان الناكلان.
- في كانون الأول ٢٠١١ تمّ دفع مكافآت لـ ١،٩٨٩ من الأسر، من بينها نحو ٤٩٪ للوالدين التاكلين، ونحو ٤١٪

للأرامل من الجنسين مع ومن دون أولاد.

منذ سنة ١٩٤٧ وحتى نهاية عام ٢٠١١ أحصي نحو ١،٧٣٠ ضحية ونحو ٢٠،٧٥٢ جريحاً. عام ٢٠١١ تمّ التصديق على ٧٦ حادثاً عدائياً. حجم المدفوعات في فرع مُصابي الأعمال العدائية عام ٢٠١١ كان ٤٧٦ مليون شاقل جديد.

التأهيل

الغاية من قسم التأهيل في مؤسسة التأمين الوطني هي مساعدة مجموعة المستحقين، الذين تسربوا عن سوق العمل أو الذين يفتقرون إلى تجربة عملية، ليتم استيعابهم في عمل يناسب مهاراتهم المهنية وقدراتهم الوظيفية الحالية، من خلال التدريب المهني وتخصيص الوظائف. يُقدّم هذه الخدمة موظفو التأهيل الذين يقومون بخدمات تشخيص واستشارة تأهيلية تُرافق المتأهل على امتداد عملية التأهيل.

إنّ الخدمات المُقدّمة في نطاق التأهيل تُعتبر خدمات فعلية، وتشمل ما يلي: التشخيص، التوجيه والاستشارة في اختيار وظيفة، قبل التدريب والتدريب المهني، استكمال التعليم والدراسة العليا، والمساعدة في تخصيص وظائف للمستحقين الذين يرغبون في الالتحاق بسوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، يحقّ للمتأهلين الحصول على تمويل للنفقات التي تنطوي عليها عملية التأهيل. كما أنهم يستحقّون، ضمن أشياء أخرى، تمويل عملية التشخيص، التعليم، رسوم التأهيل وتغطية تكاليف السفرات المرتبطة بعملية التأهيل.

هناك أربع مجموعات مستحقة للتأهيل المهني:

المعاوقون بشكل عامّ - المؤمن الذي تعرّض لعجز جسديّ، عقليّ و/أو نفسيّ، بصفته مواطناً إسرائيلياً، تم تحديد نسبة إعاقة بـ ٢٠٪ إعاقة طبية على الأقل، وحسب فحوصات إعاقة.

مُصاب العمل - مُصاب العمل الذي تم تحديد نسبة إعاقة بـ ١٠٪ إعاقة طبية على الأقل؛

مصاب النزاع - المُصاب في عملية نزاع والذي تمّ تحديد نسبة إعاقة بـ ٢٠٪ إعاقة طبية على الأقل؛

الأرمل/ة - أرمل/ة، حسب تعريفه/ا في القانون؛

وحسب الشروط التالية: (أ) أن يكون عاجزاً عن ممارسة عمله السابق أو أي عمل مناسب آخر في ضوء وضعه الجديد. (ب) أن يكون محتاجاً ومناسباً لتلقي تدريب مهنيّ خاصّ ولخدمات تأهيلية إضافية من شأنها أن تُتيح له العودة إلى عمله السابق أو ممارسة عمل مناسب آخر. (ج) لم يصل بعد إلى سنّ التقاعد.

عام ٢٠١١، عالَج قسم التأهيل في التأمين الوطني حوالي ٢٧,٣٠١ توجّه مختلف استقبله ٢٤,٥٤٢ شخصاً مختلفاً. هذا هو العام الثاني الذي يُجرى فيه تخطيطٌ أوليٌّ للذين يتوجّهون لإجراء تأهيل من أجل الفصل بين أولئك الذين يصلون إلى قسم استقبال الجمهور من أجل الحصول على معلومات دون شيء آخر، وأولئك الذين يتوجّهون لإجراء تأهيل مهنيّ. نتيجةً لذلك، استمرّ عدد المتوجّهين لإجراء تأهيل مهنيّ في الانخفاض (كما يبدو)، حيث لوحظ انخفاض، هذا العام، بنسبة ٢٥٪ في عدد المتوجّهين مقارنةً بالعام الماضي، إذ قدّم ٧,٨٢٩ شخصاً لاستكمال عملية التأهيل المهنيّ، بينما قدّم الباقون لتلقي وجهة نظر، استشارة مهنية أو لتحصيل الحقوق.

ومثل كل عامّ، يُعتبر قسم الإعاقة العامة، هذا العام أيضاً، مصدرَ العدد الأكبر من المتوجّهين لإجراء تأهيل، سواء أكان تأهيلاً مهنيّاً أو غير مهنيّ (حوالي ٩٠٪ من مجمل التوجّهات، وحوالي ٨٠٪ من إجمالي المتوجّهين لإجراء تأهيل مهنيّ). بين أحد الفحوص أن ٦٣٪ من المتوجّهين لإجراء تأهيل، يستحقون نيل مخصّصات شهرية من فروع المخصّصات المختلفة في مؤسسة التأمين الوطني. تُثبت أبحاث اقتصادية كثيرة وجود علاقة إيجابية بين عدد سنوات التعليم لدى الشخص وبين دخله. يُعتبر التعليم الأكاديميّ، عملياً، الوسيلة التي تحمل أكبر فائدة للشخص الذي ينوي الانخراط في سوق العمل، كما أنه يدعم كسب لقمة العيش على نطاقٍ أوسع. وبالتالي، ليس من المستغرب أن نكتشف أن نحو ٤٦٪ من المتأهلين الذين أنهوا تدريباً مهنيّاً هذا العام - حسب ما يظهر في المعطيات الواردة في الرسم التوضيحي ٢- تم تحويلهم إلى التعليم الأكاديمي (الذي يشمل الحصول على شهادة تدرّس). مقابل ذلك، تمّ تدريب عدد قليل على حرفة يدوية (زراعة، عمل يدوي)، وذلك بسبب الجهد الجسدي المطلوب في العمل، وبسبب الانخفاض الذي شهدّه طلب المهنيين ضمن هذا المجال

في سوق العمل اليوم. كذلك، تضاعفت نسبة برامج التعليم العالي منذ بداية القرن. تستغرق عملية التأهيل سنة تقريباً في الحالات التي يجري فيها المتأهل تدريباً مهنيّاً أساسياً، ويكون بإمكانه الاستمرار بما يتجاوز ٣ سنوات في حال كان يتعلّم ضمن برنامج تحضير للدراسة الأكاديمية أو في إطار لقبٍ أكاديميٍّ، وكانت حالته الصحيّة لا تسمح ببرنامج دراسيٍّ كامل. أمّا الذين أنهوا برنامج التأهيل عام ٢٠١١، فاستغرق الأمر لديهم، في المعدّل، سنتين وثلاثة شهور لإنهاء برنامج التأهيل. مع ذلك، هناك اختلافٌ كبير بين المتأهلين من فروع مختلفة، وبين نسب الإعاقة الطبيّة المختلفة.

يرتبط نجاح برنامج التأهيل المهنيّ بحافزية ورغبة المتوجّهين للتأهيل – لا يكون الاستيعاب في سوق العمل أمراً ممكناً إذا لم يكن المتأهل معنياً بذلك. مع ذلك، فإنّ حوالي ٥٣٪ من الذين أنهوا برنامج التأهيل (لا يشمل ذلك المتأهلين الذين تمّ إيقاف علاجهم)، نجحوا في الانخراط في سوق العمل الحرّ، كما أنّ حوالي ٩٪ أنهوا عملية التدريب، ومن المتوقع أن ينخرطوا في دائرة العمل العامّ القادم.

عملية التأهيل المهنيّ منوطةٌ بدفعات مُرافقة، تهدفُ إلى تمكين إجراء النشاط التأهيلي. تشمل هذه الدفعات مساهمة مؤسسة التأمين الوطني في نفقات المعيشة (رسوم التأهيل، نفقات "الأكل، الشرب، النوم"، وأجرة الشقّة)، التعليم (قسط التعليم، دروس المساعدة والمعدات) والتقل (السفر بالمواصلات العامّة، السفريات الخاصّة واستكمال مخصّصات التقل كمتلقي أجر) للمتأهل.

كجزء من الحرص على تصديق استحقاق التأهيل وعلى اختيار برنامج تأهيل مناسب، لوحظ، عام ٢٠١١، انخفاض ملموس في عدد متلقيّ الدفعات وفي نفقة التأهيل – بلغت الدفعات المُرافقة للتأهيل المهنيّ، في المُجمَل، ٤، ١٩٣ مليون ش.ج.، تمّ توزيعها على ١٣،٧٩٦ شخصاً مختلفاً – وهو انخفاضٌ نسبته ٥، ١٥٪ في مُجمَل النفقات مقارنةً بعام ٢٠١٠، وتقليص بنسبة ٣٦٪ في عدد المستفيدين من دفعات التأهيل.

تأمين البطالة

خُصصَ تأمين البطالة لضمان دخل العامل خلال فترة البطالة لمنع حدوث هبوط حاد في مستوى معيشتهم. وككل برنامج تأمين، تُشكّل رسوم البطالة شبكة تأمين إلزامية، ومن شأنها أن تعين العاطلين عن العمل على استنفاد قدرة كسب عيشهم عبر البحث عن العمل الذي يناسب مؤهلاتهم. بعد التشريع الصارم الذي اعتُمِدَ في السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ضمن برنامج تأمين البطالة، بات دفع رسوم البطالة والهبات وفقاً للشروط التي سيتم عرضها في ما يلي.

تُدفع رسوم البطالة للعاطلين عن العمل الذين كانوا قد عملوا قبل البطالة الفترة الزمنية المطلوبة لاكتساب الفترة التأهيلية التي يحددها القانون - ١٢ شهر عمل من أصل الأشهر الـ ١٨ الأخيرة السابقة لفترة البطالة. تُدفع استحقاقات رسوم البطالة فوراً (بعد خمسة أيام من الانتظار) للشخص الذي أقبل من عمله وأظهر استعداداً لقبول عملٍ بديلٍ من خلال دائرة التشغيل. إن العمل المُقترح للعاطلين عن العمل ممن هم فوق سن ٣٥ عاماً، يجب أن يكون "عملاً ملائماً" من ناحية المهنة، الأجر والبعد عن المنزل. أما بالنسبة للعاطلين عن العمل الآخرين، فإن كل عمل تقترحه عليهم دائرة التشغيل يُعتبر عملاً ملائماً من ناحية المهنة والأجر.

تُدفع رسوم البطالة لفترة قصوى تمتد من ٥٠-١٧٥ يوماً، وذلك بما يتوافق مع سنّ العاطل عن العمل وحالته الشخصية. إن العاطلين عن العمل المشاركين في التأهيل المهني، والذين أنجزوا ١٢ سنة تعليمية على الأقل، يستحقون الحصول على رسوم بطالة لفترة قصوى مثل سائر العاطلين عن العمل. أما العاطلون الذين لديهم أقل من ١٢ سنة تعليمية، والذين يشاركون في تأهيل مهني، فيستحقون الحصول على رسوم بطالة لفترة قصوى مدتها ١٣٨ يوماً، حتى وإن كان استحقاقهم من دون التأهيل المهني هو لـ ٥٠-١٠٠ يوم.

خلال العام ٢٠١٠، وباستثناء الربع الثاني منه، كانت نسبة البطالة ثابتة، نوعاً ما - بين ٧٪ و ٢٪، ٧٪. شهد الربع الثاني من العام نفسه هبوطاً لمرة واحدة في نسبة البطالة وصل إلى ٩٪، ٥ - وهي أدنى نسبة بطالة شهدتها السنوات الأخيرة. في المجمل، وصلت نسبة البطالة في السوق الاقتصادية عام ٢٠١٠ إلى ٨٪، ٦ - هبوطاً بنحو ١١٪ مقابل عام ٢٠٠٩، الذي سادته ركوداً اقتصادياً (الجدول أ).

لكن حتى في عدد متلقي رسوم البطالة كانت هناك توجهات مماثلة: شهد العام ٢٠١٠ هبوطاً متواصلاً تزامناً مع الهبوط الحاد على نحو خاص الذي شهده الربع الأخير من العام نفسه. انخفض عدد متلقي رسوم البطالة من معدل قياسي كان قد بلغ نحو ٧٨ ألفاً في الربع الثالث من العام ٢٠٠٩، إلى نحو ٥٧ ألفاً مع نهاية العام ٢٠١٠. في المجمل، وفي عام ٢٠١٠، تلقى نحو ٥٩ ألف عاطل عن العمل رسوم البطالة كل شهر، في معدل شهري. وهذا يُعتبر بمثابة هبوط بنحو ٢٠٪ مقارنةً بالعام السابق.

كان الهبوط في عدد متلقي رسوم البطالة في عام ٢٠١٠ أشد حدةً من الهبوط في عدد غير المشغلين، وبالتالي، فإن نسبة متلقي رسوم البطالة من مجمل غير المشغلين كانت قد انخفضت من ٨٪، ٣١ عام ٢٠٠٩ إلى ٤٪، ٢٧ عام ٢٠١٠.

١. عند الحديث عن عامل بنظام اليومية، فإن فترة التأهيل تتألف من ٣٠٠ يوم عمل من أصل الـ ٥٤ يوماً التي سبقت فترة البطالة.
٢. تُحسب فترة الاستنفاد القصوى بموجب الشروط التالية:
 - ٥٠ يوماً: للمدعي الذي يبلغ عمره ٢٥ عاماً أو أقل، مع أقل من ٣ معالين.
 - ٦٧ يوماً: للمدعي الذي يبلغ عمره أكثر من ٢٥ عاماً، لكن لا يزيد عن ٢٨ عاماً، مع أقل من ٣ معالين.
 - ٧٠ يوماً: للجندي المُسرح (وفق تعريفه في الصفحة التالية).
 - ١٠٠ يوم: للمدعي الذي يبلغ عمره أكثر من ٢٨ عاماً، لكن لا يزيد عن ٣٥ عاماً، مع أقل من ٣ معالين.
 - ١٢٨ يوماً: للمدعي الذي لا يزيد عمره عن ٣٥ عاماً مع أقل من ٣ معالين، أو المدعي الذي يبلغ عمره أكثر من ٣٥ عاماً، لكن لا يزيد عن ٤٥ عاماً، مع أقل من ٣ معالين.
 - ١٧٥ يوماً: للمدعي الذي يبلغ عمره أكثر من ٣٥ عاماً، لكن لا يزيد عن ٤٥ عاماً، مع ٣ معالين، أو المدعي الذي يبلغ عمره أكثر من ٤٥ عاماً.

تأمين العجز العام

في إطار تأمين العجز العام، تُدفع حسب القانون المخصصات التالية:

١. مخصصات عجز، تُدفع منذ ١٩٧٤، ومُعدّة لتضمن للعاجزين الذين أصيبت قدرتهم على تحصيل لقمة العيش من العمل أو من ممارسة مهنة ما، دخلاً أدنى للعيش؛
 ٢. مخصصات للخدمات الخاصة، مُعدّة كتعويض عن نفقات العاجزين الذين يعتمدون على مساعدة الآخرين في أداء النشاطات اليومية، أو الذين يحتاجون لمراقبة متواصلة، تُدفع منذ ١٩٧٩؛
 ٣. مخصصات للولد العاجز، تُصنّف على أنها تعويض عن نفقات العائلات التي تعنتي بولدها العاجز في إطار المنزل، ابتداءً من ١٩٨١.
- بالإضافة إلى ذلك، يعالج القسم المخصصات غير المنصوص عليها في قانون التأمين الوطني:
٤. مخصصات التنقل المستحقّة لمحدودي القدرة على التنقل، من أجل المساعدة في نفقات التنقل لديهم خارج البيت، منذ سنة ١٩٧٥ وما بعدها.
 ٥. تعويض مصابي سعة الرأس، يُدفع منذ ١٩٩٥، لمن تلقى إشعاعات لعلاج مرض سعة الرأس بين ١٩٤٦ و١٩٦٠، وأصابه المرض نتيجة لذلك.
 ٦. تعويض مصابي شلل الأطفال، يُدفع منذ ٢٠٠٧، لمن أصابه مرض شلل الأطفال في إسرائيل، ونشأت لديه، بسبب ذلك، إعاقة طبية.

أ. مخصصات العجز

في إجراء تحديد استحقاق مخصصات العجز مرحلتان. في المرحلة الأولى يقوم طبيب من قبل مؤسسة التأمين الوطني بتحديد نسبة العجز الطبي. سقف العجز الطبي هو ٦٠٪ عدا حالات العاهة الواحدة على الأقل، حيث أنّ نسبة العجز الطبي فيها ٢٥٪ على الأقل، عندها يكون السقف الطبي ٤٠٪. وبعد تحديد نسبة العجز الطبي، يقوم مأمور الدعاوى بتحديد درجة انعدام القدرة على كسب الأجر/النشاط، بعد أن يكون قد استشار طبيباً مؤهلاً وموظف إعادة تأهيل. يرتفع عدد الحاصلين على مخصصات الإعاقة من التأمين الوطني كل سنة، بمعدل ضئيل نسبته ٤٪ تقريباً، أي أكثر بمرتين من وتيرة نسبة التكاثر الطبيعي في المجموعة السكانية (٩، ١٪). في نهاية العام، بلغ عدد الحاصلين على المخصصات ٢١٤،٧٤٩ شخصاً، أي ما يشكل نحو ٦، ٤٪ من المجموعة السكانية في سن الاستحقاق (ارتفاع بنحو ٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠).

ب. مخصصات للخدمات الخاصة

حسب أنظمة الخدمات الخاصة للعاجزين، يتم دفع مخصصات خاصة للحاصلين على مخصصات عجز نسبة عجزهم الطبي ٦٠٪ على الأقل، والمتعلقين إلى حد بعيد بمساعدة الآخرين من أجل القيام بنشاطاتهم اليومية. حُدّت للمخصصات ثلاثة مستويات، حسب مدى التعلق بمساعدة الآخرين: ٥٠٪، ١٠٥٪ و١٧٥٪ من مخصصات العجز الكامل للفرد، حيث هي ٢٥٪ من المبلغ الأساسي.

في كانون الأول ٢٠١١، حصل ٣٦٠،٠٩٨ شخصاً على مخصصات للخدمات الخاصة - أكثر بـ ٦٪ من الشهر نفسه في العام الماضي. من خلال مراجعة الجدولين ٢ و٧، نلاحظ أنّ الكثير من متلقي مخصصات الخدمات الخاصة يحصلون على أكثر من مخصّص واحد من التأمين الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يحصل ٧٦٪ من متلقي المخصصات على مخصصات إعاقة، ويُعتبر ٢٠٪ منهم مستحقّون لمخصصات الشيخوخة.

ج. مخصصات للابن العاجز

هذه المخصصات مُعدّة لمساعدة العائلة التي تقوم برعاية ابنها العاجز على تحمّل وِزْرِ العلاج الشخصيِّ والتمريضيّ الصّعب، أو أيّ علاجٍ آخر مُعدّ لتحسين أداء الولد. وكذلك لتشجيع العائلة على رعاية الولد في إطار البيت والمجتمع.

خمس مجموعات أولاد تستحقّ مخصّصات للولد العاجز:

- الولد الذي يعتمد على مساعدة الآخرين: ولد في سنّ ٣ سنوات، ونتيجةً لمرض، متلازمة، حادثة أو عيب خلقي، يعتمد على مساعدة الآخرين، بشكلٍ شاذّ عن المعروف بين أبناء جيله، في ممارسة النشاطات اليوميّة (ارتداء الملابس، الأكل، الاستحمام، النظافة الشخصية والتنقل في البيت).
- ولد يحتاج إلى مرافقة دائمة: ولد في سنّ ٩٠ يوماً، ونتيجةً لعاهةٍ طبيّةٍ خطيرة، مرضٍ مُزمنٍ صعب، اضطراب سلوكي حادّ أو تخلف عقلي، لا يجوز تركه بلا مراقبة، وهو محتاجٌ لمرافقة دائمة من قِبَل آخرين، حتّى لا يعرّض نفسه و/أو الآخرين لخطر يهدّد حياته و/أو حياتهم؛
- لولدٍ يعاني من عاهةٍ خاصّةٍ منصوص عليها في الأنظمة: ولد يعاني من تأخّر في النّموّ؛ ولد يحتاج لمساعدة في التواصل؛ ولد مع انخفاض في القدرة على السمع؛ ولد مع عاهة في الرؤية؛ ولد مع توحّد أو اضطراب عقلي؛ ولد مع متلازمة داون؛
- ولد يحتاج لعلاجٍ طبيّ خاصّ: ولد في سنّ ٩٠ يوماً، ونتيجةً لمرضٍ مُزمنٍ، يحتاج لعلاجٍ طبيّ خاصّ (كما يرد تفصيل ذلك في القانون).

في كانون الأول ٢٠١١، حصل ٣٠،٣٩٦ ولدًا على مخصّصات "الولد المعاق" - وهو ارتفاعٌ بنسبة ٨,٥٪ مقابل الفترة نفسها من العام السابق - تُعتبر هذه النسبة أعلى بـ ٦٠٪ من نسبة معدّل الارتفاع في عدد الحاصلين على مخصّصات "الولد المعاق" في الخُمس الأخير، وأكثر من ٤ مرّات من نسبة معدّل الارتفاع في مجموعة الأُولاد بإسرائيل (٢,١٪). إنّ السبب الرئيس لهذا الارتفاع منوط بتطبيق أنظمة أور-نوي، فهذه هي السنة الكاملة الأولى التي يتم فيها العمل بموجب الأنظمة الجديدة.

د. مخصّصات لمحدودي القدرة على التنقل

في إطار مساعدة العاجزين المحدودي القدرة على التنقل تُصرف الدفعات التالية: (أ) مخصّصات تنقل لمن معهم سيّارة ولن ليس معهم سيّارة، تُعطى كمشاركة في مصاريف السّفَر؛ (ب) قرض قائم، لتمويل الضرائب السّارية على المركّبات التي يشتريها العاجز. لشراء سيّارة لأوّل مرّة تُعطى مساعدة إضافية - قرض أو هبة لتمويل جزئيّ لشراء سيّارة، بما يخضع لاختبار المداخليل.

مخصّصات التنقل يتمّ حسابها على أساس "سلة صيانة السيّارات"، المُكوّنة من تكاليف التأمين، الوقود، التصليحات والخدمات الخاصة بالسيّارة. بدءًا من تشرين الأوّل ٢٠٠٠ أدخلت إلى سلة صيانة السيّارات مركّبات إضافية، مثل وسائل حماية وتصليحات للقطع الخاصة. في كانون الثاني ٢٠٠١ تقرّر أن يتم تحديث المخصّصات وفقًا للغلاء، كما ينعكس ذلك في جدول غلاء الأسعار ذات الصلة (جدول غلاء أسعار تأمين السيارة، جدول غلاء الوقود والزيوت، جدول غلاء التصليحات والخدمات، جدول الأسعار للمستهلك وسعر الدولار)، ومواعيد التحديث ستكون في كانون الثاني من كل سنة وفي أي وقت تصل فيه نسبة الغلاء إلى ٤٪ وأكثر.

في كانون الأول ٢٠١١، تمتّع ٣٣،٦٥٦ شخصًا بعلاواتٍ بموجب اتفاق التنقل - ما يمثّل ارتفاعًا بنسبة ٢,٤٪ مقابل المُعطى

الموازي له في العام الماضي. حسب ما يُبيّنه الجدولان ٢ و٣ أعلاه، فإن ٦٩٪ من متلقّي مخصّصات التنقل يحصلون، إلى جانب ذلك، على مخصّصات إضافية من قسم الإعاقة. إضافةً إلى ذلك، إن ١٠٩٣٦ من محدودّي التنقل، يُعتَبَرُون مستحقّين لتلقّي مخصّصات الإعاقة الدائمة من قسم مصابي العمل. يمكن أن نفترض بأنّ باقي محدودّي التنقل، الذين لا يحصلون على مخصّصات إعاقة إضافية، إمّا أنهم يتمتّعون بأجر عالٍ في العمل، أو أنهم يضطّرون إلى التنازل عن مخصّصات أخرى تخلق حالة من ازدواجية المخصّصات مع مخصّصات التنقل.

هـ. دفعات للمصابين بسنّف الرّأس

عام ١٩٩٤، تمّت الموافقة في الكنيست على قانون تعويضات لمصابي سعة الرّأس، المُعدّ لتعويض الأشخاص الذين تلقّوا إشعاعاً لعلاج مرض سعة الرّأس، في الفترة الواقعة بين كانون الثاني ١٩٤٦ و٣١ كانون الأوّل ١٩٦٠، من قِبَل الدولة، الوكالة اليهوديّة، صناديق المرضى أو الجمعية الطبيّة هداسا، والذين يعانون من أحد الأمراض الوارد تفصيلها في القانون.

بموجب قانون تعويض مصابي سعة الرّأس، يكون مستحقّاً للمخصّصات (الممّولة من خزينة الدولة وتُدفع من قِبَل مؤسّسة التأمين الوطني) كلّ من هو مواطن إسرائيلي يعاني من مرض سعة الرّأس (Tinea Capitis)، والذي أقرّت لجنة الأخصائيّين بأنّه يعاني من الحالات التالية نتيجة علاجه بالإشعاع: (أ) مرض السرطان على أنواعه في منطقة الرّأس والعنق، أو أورام حميدة في الدماغ أو سرطان الدم. (ب) انحسار الشعر في مناطق النّدب في جلد فروة الرّأس، ونسبة إعاقة الطبيّة تبلغ ٥٪ وما فوق.

في أواخر عام ٢٠١١، بلغ عدد متلقّي المخصّصات الشهرية في إطار قانون التعويضات لمصابي سعة الرّأس ٢,٩٩٧ شخصاً - وهم، عملياً، من المرضى ذوي الحالات الصعبة الذين يعانون من المرض ومن نموّورم خبيث من جرّأته. بلغ معدّل سنّ المستحقّين في شهر كانون الأوّل ٦٦,٤، وذلك نتيجة فترة الاستحقاق المنصوص عليها في القانون.

و. دفعات للمصابين بشلل الأطفال

عام ٢٠٠٧، تمّت الموافقة في الكنيست على قانون التعويضات لمصابي شلل الأطفال. هذا القانون مُعدّ لتعويض الأشخاص الذين أصيبوا بمرض شلل الأطفال داخل دولة إسرائيل، والذين، نتيجة لذلك، نشأت لديهم إعاقة طبيّة و/أو تقييد في القدرة على التنقل، وبذلك تعبّر الدولة عن واجباتها تجاههم على ضوء إهمالها في عدم قيامها بحماية المريض من الإصابة بالمرض.

حسب تعريف القانون، يُعتبر مُستحقّاً للتعويض (الممّول من خزينة الدولة) كلّ شخص أصيب بفيروس البوليو (Poliomyelitis)، وحدّد طبيب مختصّ، من قِبَل مؤسّسة التأمين الوطني، أنّه يعاني من إعاقة طبيّة و/أو من محدوديّة القدرة على التنقل، نتجت بسبب المرض أو من جرّاء تفاقم المرض في وقت لاحق (مُتلازمة بوست-بوليو). تعرّض معظم مُصابي شلل الأطفال للمرض في بدايات قيام الدولة، قبل البدء باستعمال التطعيم من خلال التوجيه الطبي، علماً أنّ هناك حالات معدودة ظهرت في سنوات لاحقة، من المرجّح أنّ أصحابها هم أولاد/بالغون لم يتمّ تطعيمهم.

في كانون الأوّل ٢٠١١ بلغ عدد الحاصلين على مخصّصات لمصابي شلل الأطفال ٣,٧٤٩ شخصاً - وهو ارتفاعٌ بنسبة ٢,٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠ - لمُعظمهم (نحو ٧٥٪) لا تُعتبر هذه المخصّصات هي الوحيدة التي يتلقونها من التأمين الوطني (يُنظر الجدول ٣)، وهو مُعطى غير مُفاجئ في ضوء تعريف استحقاق المخصّصات.

دفعات قسم الإعاقة

عام ٢٠١١، تمّ دفع نحو ١١ مليار ش.ج. في قسم الإعاقة، وهو مبلغ أكبر - بمصطلحات واقعية - بنحو واحد في المائة من المبلغ الذي تمّ دفعه عام ٢٠١٠. يتبيّن من التمعّن بتوزيع النفقات في القسم حسب الموضوع، كما يظهر ذلك في الجدول ٢٠، بأنّ الوزن النسبي لدفعات مخصّصات الإعاقة والتأهيل، استمرّ في الانخفاض هذا العام، أيضاً، مقابل عام ٢٠١٠، حيث بلغت نحو ٦٩٪ من النفقات في القسم، وذلك في ضوء نشاط قسم التأهيل المكثّف في تحديد المجموعة السكانية الملائمة للتأهيل، من بين المستحقّين للتأهيل. في المقابل، وعلى غرار سنواتٍ سابقة، ارتفع، بشكلٍ تدريجيّ، قسم مخصّصات الخدمات الخاصّة والولد المعاق، علماً أنّ قسم مخصّصات التثقل بقي ثابتاً. تجدر الإشارة إلى أنّ إجماليّ الدفعات لمصابي سعفة الرأس بلغ، عام ٢٠١١، ١٢٠ مليون ش.ج.، في حين بلغ إجماليّ الدفعات لمصابي شلل الأطفال ١٧٧،٢٧٠ مليون ش.ج. - وهي مبالغ تُشبه تلك التي تمّ دفعها العام الماضي.